



جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ  
وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ  
جَامِعَةُ كَرْبَلَاءَ  
كُلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ  
قِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ  
الدِّرَاسَاتُ الْعُلْيَا

# آرَاءُ السَّخَاوِيِّ (ت 643هـ) وَإِخْتِيَارَاتُهُ فِي كِتَابِهِ (المُفَصَّلُ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ، بَابُ الحُرُوفِ)

رِسَالَةٌ قَدَّمَتْهَا الطَّالِبَةُ

إِيْمَانُ حَبِيبُ عَبْدِ الْحَرِّ

إِلَى مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ - جَامِعَةُ كَرْبَلَاءَ

وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ مُتَطَلِّبَاتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ

فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ / لُغَةٌ

بِإِشْرَافِ

أ. د. سَلَامُ مُوجِدِ الزَّبِيدِيِّ

2025م

1447هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ وَفَوْقَ﴾

كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَظِيمٍ ﴿﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

(سورة يوسف: من الآية 76)

إقرار المشرف العلمي

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ: (( آراء السخاوي ( ت ١٤٤٣هـ )  
واختياراته في كتابه ( المفضل في شرح المفصل، باب الحروف ) المقدّمة من  
الطالبة: ((إيمان حبيب عبد الحر)) جرى بإشرافي في جامعة كربلاء/ كلية التربية  
للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في  
اللغة العربية وأدائها/ اللغة .

الإمضاء : س  
المشرف : سلام موجد خلخال  
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٧ / ٢ م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة :

رئيس قسم اللغة العربية  
الإمضاء : د. هادي مكي  
الاسم :  
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٧ / ٢ م

## إقرار لجنة المناقشة

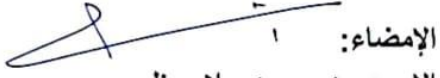
نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة (آراء السخاوي (ت 643هـ) واختياراته في كتابه (المفضل في شرح المفصل، باب الحروف) التي قدمتها الباحثة (إيمان حبيب عبد الحر)، وناقشناها في محتوياتها وفي ما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول بتقدير (إمتياز) لنيل شهادة الماجستير في فلسفة اللغة العربية، وأدائها / لغة .

الإمضاء: 

الاسم: أ.د. سلام موجد خلخال  
عضواً ومشرفاً  
التاريخ: 2025 / 9 / 16

الإمضاء: 

الاسم: أ.د. حسن عبد الغني الأسدي  
رئيس اللجنة  
التاريخ: 2025 / 9 / 16

الإمضاء: 

الاسم: م.د. محمد سلام مظهر  
عضواً  
التاريخ: 2025 / 9 / 16

الإمضاء: 

الاسم: أ.د. عماد فاضل عبد محسن  
عضواً  
التاريخ: 2025 / 9 / 17

صدّقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية

الإمضاء: 

الاسم: أ.د. هادي شندوخ حميد السعدي  
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية  
جامعة كربلاء التاريخ: 2025 / 9 / 17

## الإهداء

إلى بنت الخلود (زهراء) وروح الحياة  
إلى من اسمها على هيأتها تجلى عنوانا (زهراء) فأزهرت بنور الإيمان  
فاصطفيت سيدة النساء، فكانت حوراء إنسية.  
وإلى من تفانى في رعايتنا وكان نبع حنان لا ينضب  
والذي رحمه الله.

## شكر وتقدير

إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور سلام موجد، الذي كان له فضل التوجيه، فلم يبخل بعلمه، وأضاء درب المعرفة بنصائحه الثمينة.

إلى أستاذي الذي يفيض علماً بوجوده لكل طلاب العلم، وخُلُقاً يُخجل من يحاوره. وكان نصيبي (أنا) من ذلك العلم، وهذا الخلق: الكثير والكثير، شكرا لتوجيهاتك التي فتحت أمامي آفاق المعرفة، شكرا لمصادرك التي اسعفتني بها ولولاها لفاتني الكثير (الأستاذ الدكتور حسن عبد الغني الأسدي) أدامه الله أستاذا راعيا وعلماء معطاء.

وإلى الدكتور قحطان هادي: الذي أجد نفسي بما قدّمه لي عاجزة عن إيفاء الشكر له فأبي كلمات تفي حقه إلا كلمات الدعاء له بالسداد والتوفيق والوصول الى أعلى مراتب العلم .

والشكر الكثير إلى مقرر قسم اللغة العربية الدكتور أحمد الطفيلي الذي ألفتته استاذا قبل أن أجده عونا بكل ما دلّني عليه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى قسم اللغة العربية الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم. ونهلت من علمهم.

إلى رمز العطاء والحنان والدتي: التي كانت سببا في إكمال دراستي وسندا لي في مسيرة علمي .

وإلى السند في حياتي زوجي الغالي جزاه الله خيرا .

وإلى الحبيبتين زهراء ونرجس ابنتي الغاليتين .

وإلى أخي الغالي أحمد... فقد اتعبته بطالباتي .

## الفهرست

1	المقدمة .....
1	التمهيد .....
1	التعريف بالمؤلف والكتاب .....
7	علم الدين السخاوي .....
7	أولاً: نبذة من حياة السخاوي .....
7	ثانياً: مشايخه .....
9	ثالثاً: أبرز من تلمذ له .....
10	رابعاً: منزلته العلمية .....
12	خامساً: وفاته .....
12	منهج السخاوي العلمي في كتابه .....
12	(المفضل في شرح المفصل، باب الحروف)
13	-أثر السخاوي في الخالفين له: .....
15	الفصل الأول: .....
15	الحروف المختصة بالدخول على الأسماء .....
16	أولاً: الحروف الجارة: .....
16	أحدها: الأحرف الملازمة للحرفية، مثل: (الباء الزائدة، وحتى الجارة، ومن) .....
16	(1) الباء .....
22	(2) حتى .....
26	(3) من .....
42	والثاني: الأحرف المشتركة بين الحرفية والأسمية، مثل: (على، وعن، والكاف) .....
42	(1) على .....
45	(2) عن .....
48	(3) الكاف .....
50	والثالث: الأحرف المشتركة بين الحرفية والفعلية، مثل: حاشا .....
50	(1) حاشا .....
54	ثانياً: الأحرف العاملة للنصب، والرفع: .....
54	أحدها: ( إن، وليت، و(لا) النافية للجنس): .....
54	(1) إن .....
58	(3) لیت .....

61.....	3) لا النافية للجنس.
63.....	الثاني: الأحرف العاملة عمل ليس ( إن النافية، ولا، وما).
63.....	1) إن النافية
67.....	2) لا
67.....	3) ما.
68.....	ثالثاً: الأحرف غير العاملة: ها التنبيه، ولام التعريف.
68.....	1) لام التعريف:
79.....	2) ها التنبيه
87.....	الفصلُ الثَّانِي:
87.....	الْحُرُوفُ الْمُخْتَصَّةُ بِالذَّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ
88.....	أولاً: الأحرف التي تعمل النصب، مثل (أن، ولام الجحود، ولن)
88.....	1) أن.
94.....	2) لام الجحود:
97.....	3) لن.
103.....	ثانياً: الأحرف التي تعمل الجزم، مثل (لم، ولما، وإن الشرطية).
103.....	2-1) لم ولما.
110.....	3) إن الشرطية.
116.....	ثالثاً: الأحرف غير العاملة: (قد، والسين، وسوف)
116.....	1) قد:
123.....	2-3) السين وسوف.
130.....	الفصلُ الثَّالِثُ:
130.....	مَسَائِلٌ مَتَفَرِّقَةٌ فِي الْحُرُوفِ
131.....	أولاً: أحرف العطف: مثل (الفاء، ولا، والواو).
131.....	1) الفاء:
134.....	2) لا:
135.....	3) الواو:
139.....	ثانياً: (إذا) الفجائية في جواب الشرط.
143.....	ثالثاً: العطف بـ(أما).
146.....	رابعاً: الكاف بوصفه حرفاً أو ضميراً.
151.....	خامساً: معنى (رب) للتقليل أم للتكثير؟
156.....	سادساً: معنى الأداة (كلاً).
163.....	ثامناً: ( الهمزة، هل).
176.....	الخاتمة ونتائج البحث
179.....	المصادر والمراجع.

# المقّامة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين  
وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

بعد فإنّ هذه الرسالة تراقب مفصلاً جوهرياً من مفاصل النحو العربي، وهو  
ركن من أركانه، ظلّ يشغل أذهان النحويين قروناً متطاولة، إذ بذلوا جهوداً حميدة  
في هذا المقام، لإدراكهم أثر الحرف في بنية الجملة، ودوره في تبيان المقاصد  
المخبوءة في هذا السياق أو ذلك، فضلاً عمّا تؤدّيه من وظيفة في تماسك بناء  
الجملة، في أثناء حركتها في داخلها، ومن ثمّ يضفي ذلك عليها حلاوة سبك، ورائق  
تعبير.

وقد أدرك القدماء تلك القيمة للحرف في منظومة النحو العربي، فأفردوا له  
عدة مصنّفات، فضلاً عمّا دونوه في سائر كتبهم، ولعلّ ما قادهم إلى هذا حاجتهم  
إلى الاهتمام إلى كُنْهِ الحرف ومعناه، ولا سيّما في النصوص القرآنية الكريمة،  
فاستعان به المفسرون، والفقهاء، حتّى انبنت أحكام فقهية على ذلك، وأغلب الظنّ  
أنّ كون السخاوي فقيهاً مدعاة لتأليف هذا الكتاب.

وهذه الدراسة هي لون من ألوان إحياء الإرث العلمي الذي تستبطنه مدونات  
علمائه، وألق من عبّق الماضي الذي كثيراً ما شدنا إلى تفحص كل ما هو أصيل،  
بغية الإطلالة على كلّ ما لم تدنّ إليه أقلام الدارسين. ولعلّ من تلك المصنّفات  
النحوية التي لم يُفَيِّض لها من يفحصها حقها هو كتاب: (المفضّل في شرح المفصّل  
للسخاوي).

وقد استقرّ الرأي على عنوان: ( آراء السخاوي (ت 643)، واختياراته في  
كتابه: المفضّل في شرح المفصّل-باب الحروف-)، الذي اقترحه عليّ الدكتور سلام  
موجد الزبيدي، جزاه الله خير الجزاء، ولا أنسى أستاذي د. قحطان هادي لحسن  
رعايته لي في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، فكثيراً ما فكّ لي مغاليق مسائل  
ظلت عليّ ملتبسة، عصيّة على الفهم، وطوال لقاءاتي به لم أستشعر منه يوماً قطُّ

تبرُّماً أو سأمًا، بل تبني الموضوع منذ أن كان فكرة حتى اكتمل واستوى على الصورة التي هو عليها، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وبعد أن فرغت من استقصاء مفردات العنوان، وجدت المؤلف- وإن كان من المتأخرين- ذا شخصية مستقلة، ومكنة في هذا الميدان، وبدا ذلك جليًا في طيات هذه الرسالة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تتوزع أقسام الدراسة على مقدمة، وتمهيد وثلاثة فصول، متلوة بخاتمة وقائمة بأسماء المصادر والمراجع، خصّصت التمهيد للتعريف بالمؤلف، وتسليط الضوء على حياته الاجتماعية والعلمية، وعصره، وآثاره العلمية، وتبيان ملامح منهجه، وقد سمّيته: المؤلف والكتاب.

أمّا الفصل الأول: فرصدت فيه الحروف المختصة بالدخول على الأسماء وقسمته كما يأتي:

أولاً: الأحرف الجارة، وهي ثلاثة أقسام:

- أ- الأحرف الملازمة للحرفية مثل: الباء، وحتى الجارة، ومن.
- ب- الأحرف المشتركة بين الحرفية والاسمية مثل: على، وعن، والكاف.
- ت- الأحرف المشتركة بين الحرفية والفعلية مثل: حاشا، وخلا، وعدا.

ثانياً: الأحرف العاملة للنصب والرفع، وهي:

- أ- إن، وليت، ولا النافية للجنس.
- ب- الأحرف العاملة عمل ليس: إن، ولا، وما.
- ثالثاً: الأحرف غير العاملة: ها التنبيه، وأل التعريف.

- الفصل الثاني: عقده للأحرف المختصة بالدخول على الأفعال:

- أولاً: الأحرف التي تعمل النصب: أن، ولام الجحود، ولن.
- ثانياً: الأحرف التي تعمل الجزم: لم، ولما، وإن.
- ثالثاً: الأحرف غير العاملة: قد، والسين، وسوف.

- الفصل الثالث: المسائل المتفرقة.

أولاً: أحرف العطف مثل: الفاء، ولا، والواو.

ثانياً: إذا الفجائية، وغيرها.

ويمكن للباحثة أن توجز الخطوط العامة لمنهجها في هذا البحث بالآتي:

- اعتماد الباحثة في قراءة فقرات الكتاب وتحليلها على مصادر المتقدمين كالكتاب لسبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول لابن السراج، وغيرها، فمراجعة النصوص في أكثر من مصدر تجعل فهمها أيسر واستيعابها أوسع .

- نزلت الباحثة إلى استعمال المنهج الوصفي التحليلي آلة لغوية، فالوصف

عرض للكلام المنتقى، والتحليل ما يعكس تفسير ذلك الكلام وشرحه.

- استعملت الباحثة منهجية اختيار ثلاثة أحرف لكل مبحث من المباحث، أمّا

المباحث التي يتعذر فيها هذا العدد كما في مبحث الأحرف التي تدخل على الأسماء ولا تعمل فيها شيئاً فقد اكتفت الباحثة بدراسة حرفي (ها التنبيه، وأل التعريف)، إذ لا وجود لحرف ثالث لهما.

- ورد في عنوان الرسالة مصطلحاً (آراء) و(اختيارات)، وأعني بالرأي ما

يترجّح للإنسان بعد فكر وتأمل، ومنه ستكون لفظة (آرائه) ما انفرد به السخاوي ممّا يترجّح له في المسائل النحوية سواء أكان مخالفاً، أم موافقاً لهذا الرأي أو ذلك، وغالباً ما يكون معززاً بالدليل، على حين تعني لفظة (اختيارات) ما فضّله على غيره من مذاهب في هذه الحروف، فربّما اختار أن يستطرد في معنى حرف ناقلاً آراء العلماء، على حين تجده في موضع آخر يختار مسألة واحدة لا يكثر فيها القول، ولا ينقل إلا رأياً أو رأيين.

- كثير من النحويين، كالزمخشري والسخاوي وغيرهما لم يفرّقوا بين

الحرف والأداة التي تدخل في حيّزها الحروف، والأسماء، والأفعال مثل: (من، وإذا الفجائية، وخلا، وإيالك، وغيرها) فجاءت هذه الأدوات كلّها في الرسالة تحت عنوان الحرف جرياً على منهجية المتن (المفصل للزمخشري) والشرح (المفضل للسخاوي).

وقد واجهت الباحثة بعض الصعوبات في مدّة كتابة الرسالة تختصرها الباحثة بالآتي:

- صعوبة النصّ المدروس (كتاب المفضّل) فاللغة فيه تنماز بالتعقيد المعنوي وقد يتعدّر في بعض التراكيب معرفة عود الضمير الذي يمثّل محورًا جوهريًا في فهم ذلك التركيب.
- إطلاق الآراء النحويّة من لدن المؤلف(السّخاوي) من دون أن ينسبها لأصحابها فأحتاج كثيرًا من الوقت لأنسبها إلى أصحابها ومن ثمّ توثيقها.
- لم يتفق المؤلف (السّخاوي) على منهجيّة واضحة في ذكر آرائه، فمرّة يقول: والصواب كذا، ومرّة والصحيح هو كذا، وأخرى، والقول عندي كذا، وقد تدخل آراء العلماء في هذه الألفاظ أيضًا.
- عدم وجود دراسة على هذا الكتاب كي تكون عونًا للباحثة سواء في شرح أبوابه أم في طريقة دراسته.

#### ومن الدراسات السابقة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث:

- أمّات الأدوات النحويّة وأصول معانيها: للباحثة سهاد مازن فائق العبايجي، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1427هـ-2006م.
  - المسائل الخلافية في الأدوات والحروف: للدكتور سلام موجد خلخال الزبيدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1419هـ-1998م.
  - دلالة الأدوات بين البصريين والكوفيين: للباحث مهند عبد مسلم كمر الكعبي، رسالة ماجستير، كلية التربية- جامعة كربلاء، 1433هـ-2009م.
- وفي نهاية المطاف أقول: إنّي لما أزل أحبو حبوا في هذا الميدان أتحمس طريق هذا العلم، فهو بحر متلاطم الأمواج، من ركبته، خيف عليه، لعميق غوره، وتشعب مسالكه.

كل ما ترنو عيناى إليه أن أكون قد نجوت من بحر النحو، ولم أغرق في لجه.  
وأخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمدٍ وآله الطيّبين الطاهرين.

التَّحْفُ السَّيِّدِ

التَّعْرِيفُ بِالْمُرَافِقِ وَالْإِكْتِبَاجِ

## علم الدين السخاوي

### أولاً: نبذة من حياة السخاوي:

جاء في ترجمة هذا العالم أنه: الإمام علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن غطّاس الهمداني السخاوي المقرئ المفسر النحوي اللغوي الشافعي، شيخ مشايخ القراء بدمشق<sup>(1)</sup>.  
 وُلِدَ عَلمُ الدين علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن، الهمداني، السخاوي، المصري، نزيل دمشق، في بلدة سخّا، سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمس مئة<sup>(2)</sup>، وقال القفطي هو: "من أهل سخّا، إحدى قرى الناحية الشمالية من مصر"<sup>(3)</sup>.  
 وربما كان ابن خلكان قد عانق الحقيقة، ودنا من الباعث وراء لقبه هذا حين قال: "والسخاوي: يفتح السين المهملة والخاء المعجمة، وبعدها ألف، هذه النسبة إلى سخّا، وهي بليدة بالغربية، من أعمال مصر، وقياسه سخوي، لكن الناس أطبقوا على النسبة الأولى"<sup>(4)</sup>.

### ثانياً: مشايخه.

ذكرت المصادر التي ترجمت للسخاوي، أنه تلقّف مختلف العلوم عن شيوخه، ومنهم:

1- الشاطبي: هو الإمام أبو القاسم ابن فيّره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ صاحب (حز الأمان) في القراءات، وكان عالماً بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيراً، وبحديث رسول الله مبرزاً فيه، عالماً بالنحو واللغة، وتصدّر للإقراء بمصر، فعظّم شأنه وبعد صيته، وانتهت إليه الرئاسة في الإقراء، توفي سنة ٥٩٠هـ، وهو من أعظم أساتذة

(1) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 340/3.

(2) ينظر سير أعلام النبلاء: 122/23.

(3) إنباه الرواة على أنباء النحاة: 311/2.

(4) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 341/3.

السّخاوي، وقد قيّض الله تعالى لقصيدته في القراءات أن يطير صيتها على يدي تلميذه (السّخاوي)، وكأنّه كان يرى فيه ذلك حينما قال: يُفَيِّضُ اللَّهُ لَهَا فَتَى يَشْرَحُهَا .

لازمه السّخاوي وأفاد منه كثيرًا وقرأ عليه القرآن بالروايات، وقرأ عليه النحو واللغة(1).

2- الشيخ صدر الإسلام أبو الطاهر بن عوف بن إسماعيل بن مكّي بن إسماعيل ابن عيسى بن عوف الزهري الإسكندراني المالكي توفي سنة ٥٨١هـ(2).

3- الحافظ أبو الطاهر السلفي: وهو صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سلفة الأصبهاني، أحد حقاظ القرآن الكريم، كان شافعيّ المذهب، توفي في مصر بالإسكندرية سنة ٥٧٦هـ(3).

4- الشهاب الغزنوي: هو محمد بن يوسف بن علي، أبو الفضل الغزنوي، المقرئ الفقيه الحنفي نزيل القاهرة توفي فيها سنة ٥٩٩هـ(4).

5- أبو الجود اللخمي: هو غياث بن فارس بن مكّي المقرئ النحوي العروضي الضرير شيخ القراء بديار مصر، توفي سنة ٦٥٠هـ(5).

6- ابن طبرزد: هو أبو حفص عمر بن أبي بكر بن معمر بن أحمد بن يحيى بن حسان المحدث المشهور البغدادي، كان عالي الإسناد في سماع البلاد، وأفاد أهلها، وألحق الأصاغر بالأكابر، وجال الأرض بالسماعات والإجازات، وامتدت له الحياة فخلا له العصر، وكان فيه صلاح وخير، توفي ببغداد سنة ٦٠٧هـ(6).

(1) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 4 / 71.

(2) ينظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 6 / 441.

(3) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 1 / ١٠٥.

(4) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: 42 / 416، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: 1 / 464.

(5) ينظر سير أعلام النبلاء: 21 / 473، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: 43 / 185.

(6) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 3 / ٤٥٢.

7- حنبل بن عبد الله الرصافي، أبو بكر عبد الله المكبر، رَوَى عَنِ ابْنِ الْأَخْصَيْنِ مُسْنَدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وسمع المسند في نيف وعشرين مجلساً بقراءة ابن الخشاب، توفي سنة ٦٠٤هـ (1).

8- أبو اليمان الكندي: هو زيد بن الحسن تاج الدين أبو اليمان الكندي البغدادي التاجر المقرئ النحوي الحنفي، شيخ القراء والنحاة بدمشق، كان عالي الإسناد في القراءات والحديث توفي 613هـ (2).

### ثالثاً: أبرز من تلمذ له:

1- ابن مالك: هو جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني الشافعي النحوي الأندلسي، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، أحد الأئمة في علوم العربية، انتقل إلى دمشق وسمع من السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب؛ حتى بلغ فيه الغاية، توفي في دمشق سنة 672هـ (3).

2- أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي، الدمشقي الشافعي المقرئ، النحوي الأصولي، قرأ القرآن صغيراً، وأكمل القراءات على شيخه السخاوي سنة 616هـ، وصنف شرحاً للشاطبية، وشرح القصائد النبوية للسخاوي، ولد سنة 599هـ، وتوفي سنة 665هـ (4).

(1) ينظر شذرات الذهب: 24/7، والكامل في التاريخ: 268 / 10.

(2) ينظر سير أعلام النبلاء: 35-34 / 22.

(3) ينظر فوات الوفيات: 407 / 3، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 270-269.

(4) ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: 362-361.

3- رشيد الدين إسماعيل بن عثمان بن المعلم القرشي الدمشقي، كان إماماً في العربية، وسمع من ابن الزبيدي والسّخاوي وجماعة، وهو آخر من قرأ القراءات على السّخاوي، وتوفي سنة 714هـ(1).

4- الجرائدي: تقي الدين يعقوب بن بدران بن منصور، المصري، شيخ القراء. أخذ القراءات عن السّخاوي وابن ماسويه، توفي سنة 688هـ(2).

#### رابعاً: منزلته العلمية:

يُجمع الذين ترجموا للسّخاوي، ودوّنوا صفحات من حياته العلمية على أنه كان غزير العلم، بصيراً بفنون اللّغة، عالماً بالقرآن الكريم، ويمكن للباحثة أن توثق ذلك عبر ما ورد من أقوال العلماء سواء كانوا معاصرين أم لاحقين له، ومنه ما أثبتته الذهبي بقوله: "كان إماماً كاملاً، ومقرئاً محققاً، ونحوياً علامّة، مع بصره بمذهب الإمام الشافعي - رضى الله عنه- ومعرفته بالأصول، وإتقانه للغة، وبراعته في التفسير، وإحكامه لضروب الأدب وفصاحته بالشعر وطول باعه في النثر"(3).

فالنصّ المذكور أنفاً ينبئ عن سعة ثقافة السّخاوي، وتعدّد ملكاته، وربما كان ذلك متأتياً من المنهج الدراسي للعلماء في تلك الحقبة، فكلّ علم له وشيجة بفهم القرآن الكريم كان يعكف على دراسته لتكون إحاطته بالقرآن الكريم أكمل، ورجاحة عقله أنفذ.

وقد عزّز السيوطي ما رسخ في الأذهان عن شخصيّة السّخاوي إذ قال: "كَانَ إِمَامًا عَلامَةً، مَقْرئًا مَحققًا مَجُودًا، بَصِيرًا بِالقِراءات وَعَللها إِمَامًا فِي النُّحو وَاللُّغَة وَالتَّفْسِير، عَارِفًا بِالفقه وَأصوله، طَوِيل الباع فِي الأَدب؛ مَعَ التَّواضُع وَالذِّين وَالمودة وَحَسَن الأَخلاق، مِن أَفْراد العَالَم وَأذكياء بني آدم"(4).

(1) ينظر مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: 4 / 190، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: 337.

(2) ينظر العبر في خير من غير: 3 / 368، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: 1 / 504.

(3) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: 340.

(4) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 2 / 192.

وروى السيوطي ما رآه من توافد الطلاب على علم الدين السخاوي وتراحمهم على درسه، كأنه أوجد زمانه، دلالة على سمو منزلته العلمية ورفعة مكانته، قال: "ورأيت بدمشق والناس يزدحمون عليه في الجامع لأجل القراءة ولا تصح لواحد منهم نوبة إلا بعد زمان... و لم يزل مواظبا على وظيفته إلى أن توفى بدمشق"<sup>(1)</sup>.  
 وكثرة الشهادات العلمية لهذا العالم تشي ببراعته في مجال اختصاصه (علوم العربية وما يتصل بها)، فالذهبي يعضد ما ذكرنا آنفاً من ثناء العلماء عليه إذ يقول: "وانتهت إليه رئاسة الإقراء والأدب في زمانه بدمشق، وقرأ عليه خلق لا يحصيهم إلا الله، وما علمت أحداً حمل عنه القراءات أكثر مما حمل عنه، وله تصانيف متقنة"<sup>(2)</sup>.

فكانت لعلم الدين السخاوي منزلة علمية سامقة بين أقرانه من العلماء في فنون العلم المختلفة، كعلم اللغة والقراءات، والحديث، والأدب، وغيرها، وفي هذا السياق يقول ابن الجزري: "أتقن هذه العلوم إتقاناً بليغاً، وليس في عصره من يلحقه فيها، وكان عالماً بكثير من العلوم غير ذلك، مفتياً، أصولياً، مناظراً"<sup>(3)</sup>.

وهذا الإجلال والإكبار، والحظوة الكبيرة بين العلماء جعلت ابن الجزري يعود إليه مرة أخرى قائلاً: "أقرأ الناس نيفاً وأربعين سنة بجامع دمشق عند رأس يحيى ابن زكريا عليهما السلام ثم بتربة أم الصالح ولأجله بنيت وبسببه جعل شرطها على الشيخ أن يكون أعلم أهل البلد بالقراءات فقصده الطلبة من الآفاق وازدحموا عليه وتنافسوا في الأخذ عنه"<sup>(4)</sup>.

(1) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 340/3-341.

(2) العبر في خبر من غبر: 3 / 247.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء: 569/1.

(4) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

### خامساً: وفاته:

مدّ الله تعالى في عمر الشيخ علم الدين السّخاوي حتى قارب التسعين عاماً، قضاهما بالتعلّم، والتعليم وطاعة الله تعالى ثمّ توفاه الحقّ سبحانه سنة ثلاث وأربعين وست مائة، ففاضت روحه إلى بارئها، وانطفأ نور العلم الذي عرف به. قال تلميذه أبو شامة المقدسي: "وفي ثاني عشر جمادى الآخرة تُوفّي شيخنا علّم الدين علامة زمانه، وشيخ أوانه بمنزله بالتّربية الصّالحية، ودُفن بقاسيون. وكانت على جنازته هيئة وجلالة"<sup>(1)</sup>.

### منهج السّخاوي العلمي في كتابه

#### (المفضّل في شرح المفصّل، باب الحروف)

عرض الدكتور يوسف الحشكي (محقق الكتاب) منهج السّخاوي في كتابه هذا وأوجز ذلك في إحدى عشرة نقطة<sup>(2)</sup>، مطّلاً على الخطوط الرئيسة في هذا الكتاب، لكن أجدني ملزمة بأن استدرك ما غاب عن ذهنه، وأجمل ذلك بالآتي:

(1) لم يسر السّخاوي على منهجية واحدة في شرحه متن (المفصّل)، فتارة يستطرد كثيراً، وتارة أخرى يختزل النصّ قبل تمام الفائدة، فمما استطرد فيه على سبيل المثال لا الحصر في (تاء التّأنيث الساكنة)<sup>(3)</sup>.

(2) في كثير من أبواب الكتاب يذكر السّخاوي بعض الآراء النحوية من دون نسبتها إلى أصحابها، ويستعمل بدلاً من ذلك عبارات مثل: قال بعضهم، أو يرى بعض النحويين، ولم يوثق المحقّق تلك الأقوال بنسبتها إلى أصحابها.

منها: "وقد قال قوم: إنّها بمعنى عن"<sup>(4)</sup>، و"فمن العرب من يقدّم اسم الإشارة"<sup>(5)</sup>، و"فذهب جماعة منهم إلى أنّ (إن) هي الجازمة لهما"<sup>(6)</sup>.

(1) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: 463/14.

(2) ينظر المفصّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 16-17.

(3) المصدر نفسه: 401-407.

(4) المصدر نفسه: 47.

(5) المصدر نفسه: 254.

(6) المصدر نفسه: 328.

(3) نسب السّخاوي في بعض صفحات الكتاب آراء إلى نحويين مشهورين، غير أنّي بعد تفحص تلك الآراء، ألفيته قد جانب الصواب في هذا الموطن أو ذاك، فمثلاً قال: "ذكر بعض النحاة أنّ الإلغاء غير محكي في أخواتها، أعني لبت" (1)، و"قال المبرّد: فإن قيل فالذي يأتي مؤكداً من هذا الباب غير مُعمل لا يكون في أول الكلام" (2).

#### -أثر السّخاوي في الخالفين له:

ترك السّخاوي أثراً طيباً في مدونات أرباب النحو، فقد استشهد أبو الفداء بالكتاب قائلاً: " وإنما سميت هاء السكت لأنها يسكت عليها، وهي مختصة بالوقف، لأنها اجتلبت لبيان الحركة الموجودة في الوصل... قال السّخاوي في شرح المفصل: ولا يرى النحاة إدخالها في الوصل، لأنه إذا وصل أمكن تحريك الحرف وظهرت الألف أيضاً فلم يكن إليها حاجة، فعند هؤلاء لا يجوز الوصل بالهاء وإن لم يؤدّ إلى تحريك الهاء، ويقول هؤلاء في قوله تعالى: (كتابه وحسابيه) ونحو ذلك: أنه يجب أن يتعمد الوقف عليه لئلا يخالف الخطّ ثم قال: وأقول: إنّ هذه الهاء في بعض المواضع قد وقع الإجماع على إثباتها في الوصل وفي بعض المواضع قد أثبتتها أكثر القراء، انتهى كلام السّخاوي" (3).

وقال الدماميني: "وردّه السّخاوي شارح «المفصل» وشارح «الشاطبية» في القراءات السبع وأظنه أول شارحيها" (4).

(1) المصدر نفسه: 152.

(2) المصدر نفسه: 281.

(3) الكناش في فني النحو والصرف: 2 / 135-136، وينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 439-441.

(4) شرح الدماميني على مغني اللبيب: 211/1.

---

و قال تقي الدين أحمد بن محمد الشمني: "قوله : وردّه السّخاوي الملقّب علم الدين هو المقرئ الكبير شارح المفصل والشاطبيّة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي"(1).

---

(1) المنصف من الكلام على مغني اللبيب: 113/1.

الفصل الأول:

الحروف المختصة

بالدخول على الأسماء

**أولاً: الحروف الجارّة:**

اكتفى بعض النحويين بتعداد حروف الجر دون تعريفها<sup>(1)</sup>، على حين حاول بعضهم إيجاد تعريف لها، ومنهم ابن السراج حين عرّفها بقوله: "حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم"<sup>(2)</sup>، وعرّفها ابن الحاجب أنّ: "حروف الجر: ما وُضِعَ للإفشاء بفعل أو معناه إلى ما يليه"<sup>(3)</sup>. وقد سماها بعض النحويين حروف الإضافة<sup>(4)</sup>؛ لأنّها: تضيف الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها، وسمّيت حروف الجر؛ لأنّها تجرّ معناها إليها، والأظهر أنّه قيل لها حروف الجر؛ لأنّها تعمل إعراب الجرّ، كما سمّيت بعض الحروف حروف الجزم، وسمّيت أخرى حروف النصب<sup>(5)</sup>. ثم إنّ هذه الحروف تأتي على ثلاثة أقسام<sup>(6)</sup>:

**أحدها: الأحرف الملازمة للحرفيّة، مثل: (الباء الزائدة، وحتى الجارّة، ومن).**

**(1) الباء:**

الباء: حرفٌ مختصٌّ بالاسم ملازمٌ لعمل الجرّ: وهي على ضربين: زائدةٌ، وغيرُ زائدةٍ<sup>(7)</sup>. فالضرب الأول التي تُزاد في الرفع والنصب والجرّ، ففي حال الرفع تُزاد في ثلاثة مواضع<sup>(8)</sup>:

(1) ينظر الكتاب: 1 / 419 - 420، والمقتضب: 4 / 136 .

(2) الأصول في النحو: 408/1.

(3) الكافية في علم النحو: 175.

(4) ينظر الكتاب: 2 / 309، والمقتضب: 4 / 136، والأصول في النحو: 1 / 204.

(5) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 4 / 261.

(6) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 3 / 566.

(7) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 68، والجنى الداني في حروف المعاني: 1 / 143،

والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 3 / 641.

(8) ينظر المصدر نفسه: 287.

الموضع الأول: تأتي الباء زائدة مع الفاعل، من ذلك زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (1)(2).

والمعنى: كفى الله، فدخلت الباء للتوكيد(3) و قيّد أبو جعفر بن الزبير(4) ذلك بكون كفى بمعنى حسب بقوله: فإن كان الفعل (كفى) بمعنى (حسب) تُزَدُ الباء في فاعله(5)، وإن كان الفعل بمعنى (وقى) لم تُزَدُ الباء في فاعله، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (6)، و﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ (7) (8).

وكذلك تُزاد في فاعل المصدر المؤول كقول امرئ القيس(9): [الطويل]

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةً      بَأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ بِن تَمَلِّكَ بَيَّقِرَا

فالمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في محل رفع فاعل للفعل أتى، فزاد الباء مع الفاعل(10).

(1) سورة النساء: من الآية 79.

(2) ينظر الكتاب: 41 / 1، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 116 / 1، والمفضل في شرح المفصل(باب الحروف): 72، و287، وشرح التسهيل لابن مالك: 3 / 153، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 2 / 887.

(3) ينظر معاني الحروف: 5.

(4) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير النخعي الغرناطي(ت708هـ) محدث مؤرخ، من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس، وهو شيخ أبي حيان، قال عنه: كان محدثًا جليلاً، ماهراً، نحوياً، فصيحاً، مفوهماً حسن الخط، مقرئاً مفهوماً مؤرخاً. ينظر في ترجمته: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: 358/5، و360، والأعلام: 86/1.

(5) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1700، و1701.

(6) سورة الأحزاب: من الآية 25.

(7) سورة البقرة: من الآية 137.

(8) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1700، و1701، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 145، وحاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي: 7 / 167.

(9) ديوان امرئ القيس: 392.

(10) ينظر المفصل في شرح المفصل(باب الحروف): 72.

والموضع الثاني: تأتي الباء زائدة مع المبتدأ كما في قولك: بحسبك زيد(1)، وكقول الشاعر(2):

[المتقارب]

بِحَسْبِكَ، فِي الْقَوْمِ، أَنْ يَعْلَمُوا      بَأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ(3)

معنى ذلك أنها زائدة، إذ لا يصح أن يكون الابتداء بشبهه جملة(4).

والموضع الثالث: الخير: فمن مواطن زيادتها مع الخير، ورودها في قوله عز وجل:

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بَمِثْلِهَا﴾(5)(6)، إذ ذهب الأخفش إلى أن الباء في

(بمثلها) زائدة، وتقدير الآية: جزاء سيئة مثلها(7). وكأنه استدلل على هذا المعنى من

قوله عز من قائل في آية أخرى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلَهَا﴾(8)(9).

فأما النصب فزيادة الباء فيه في موضعين:

الأول: في خبر (ليس)، و(ما) المشبهه بها، وزيادتها مع هاتين الأداتين لتأكيد النفي،

ومنه قوله تعالى شأنه: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾(10) وقوله عز من قائل:

(1) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1 / 175، ومعاني الحروف: 13، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 1 / 137، و230، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 72، وشرح الرضي على الكافية: 1 / 224، و271/4، واللحة في شرح الملح: 1 / 243، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 149.

(2) البيت للأشعر الرقبان الأسدي في المعاني الكبير في أبيات المعاني: 1 / 496، ولسان العرب: 3 / 55، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 1 / 137، ووصف المباني في شرح حروف المعاني: 225.

(3) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 288.

(4) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: 1 / 49.

(5) سورة يونس: من الآية 27.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 288، ومعاني الحروف: 13.

(7) ينظر معاني القرآن للأخفش: 1 / 372، وسر صناعة الإعراب: 1 / 149، وإعراب القرآن لباقولي: 2 / 668، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 282.

(8) سورة الشورى: من الآية 40.

(9) ينظر سر صناعة الإعراب: 1 / 149، وإعراب القرآن للباقولي: 2 / 668، وشرح المفصل: 8 / 44.

(10) سورة الشعراء: 114.

﴿لَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ (1)(2).

ونبه السخاوي على أنّ الباء الزائدة لما أُدخلت على خبر (ليس، وما) وهما أصل في كلام العرب زيدت في غيرهما من المنصوب بسبب دخولها على خبر هاتين الأداتين (3).

الثاني: زيادتها مع المفعول به، ومنه قوله الحق سبحانه: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

التَّهْلُكَةِ﴾ (4)، ومنه أيضاً قول الشاعر (5): [البسيط]

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٍ أَحْمِرَةَ      سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (6)

على معنى: لا يقرآن السور (7).

وأودع السخاوي في شرحه نظائر لذلك، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَسَتْبَصِرُ وَيَبْصُرُونَ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ (8)، إذ نُصب (أي) على أنّها موصولة بمعنى (الذي) والمفتون خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الآية: فستبصر ويبصرون الذي هو المفتون، فيكون (أيكم) الذي بمعنى الاسم الموصول (الذي) مفعولاً لـ(يبصرون) ثم زيدت الباء فقيل: بأيكم المفتون، ولا يقال: إن أصله ويبصرون أيكم المفتون فتكون

(1) سورة التين: 8.

(2) ينظر سر صناعة الإعراب: 143 / 1، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 71، و289، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 281 / 1، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: 259 / 1، ومع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 463 / 1.

(3) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 71.

(4) سورة البقرة: من الآية 195.

(5) البيت للزاعي النميري في ديوانه: 122.

(6) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 461 / 1، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 62-289، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 147، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 205 / 11، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 755 / 2.

(7) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 147/1.

(8) سورة القلم: 5-6.

(أي) للاستفهام، ومن ثمَّ تكون مبتدأ والمفتون الخبر، إذ (أَبَصَرَ) ليس من أفعال التعليق(1).

وعلى هذا الرأي تكون الباء زائدة، و(أَيْكُمْ) في موضع رفع بالابتداء و(المفتون) خبرها(2).

ونفهم من ذلك أنّ المجرور بها في موضع رفع عند سيبويه تقديره: أَيْكُمْ المفتون. أمّا المجرور بها في موضع نصب عند السّخاوي تقديره: فستبصر ويبصرون أَيْكُمْ المفتون.

ورَدَّ قول السّخاوي: (أَبَصَرَ ليس من أفعال التعليق) إذ ذكر ابن الناظم أنّ هناك أفعالاً ألحقت بأفعال القلوب في التعليق نحو: نظر، وأبصر، وتفكر، وسأل، واستنّبأ(3).

بيد أنّنا ألفينا ابن الربيع يقول: "لا تُزاد الباء في المفعول إلاّ بالسّماع، ولا تزدُ بالقياس، فلا يُقال: ضربتُ بزيد، ولا قتلتُ بعمرو، وأنت تريدُ: ضربتُ زيداً، وقتلتُ عمراً"(4).

فهو يضعّف قول السّخاوي المذكور أنّها ويعضدّ قول سيبويه في المسألة نفسها. وأكبر الظن أنّ القول بأنّ الباء مزيدة في الآية المباركة، ليس سديداً، إذ في هذا التأويل نُبوُّ عن المعنى المراد، ورُبّما كانت الباء غير مزيدة في هذا السياق، بل هي باقية على معناها، وهو الاستعانة والسببية، وهناك مفعول به محذوف، والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، كما تقول: لا تهن نفسك بنفسك، ولا تهدّ بينك بيدك.

(1) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 68.

(2) ينظر الكتاب: 97/4، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 471 / 4، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 148، والتصريح بمضمون التوضيح: 506/1.

(3) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 149.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 856.

وأما الجرّ فزيادة الباء تكون مع الاسم الذي هو مجرور في الأصل، ومنه ما أنشده أبو الفتح(1):

[الطويل]

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنِّ بِمَا بِهِ أَصَعَدَ فِي عِزِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

إذ زاد الباء الجارة على المجرور في قوله: (عن بما به)، والأصل: عمّا به، فزاد الباء، إذ فصل بها بين (عن) وما جرّته (ما) وهو غريب شاذ(2).

وهذا الرأي على خلاف قول ابن مالك: "اجتمعت (عن والباء) التي بمعناها في قول الشاعر"(3)، إذ أكّدت (عن) بـ (الباء)؛ لأنها ههنا بمعناها(4)، إذ قول العرب: سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحد(5).

ومن يتأمل في هذا الرأي يجده ينطق بخلاف مقولة ابن مالك، ذلك لأنّ العربية تميل في استعمالاتها إلى تخصيص (عن)، بمعنى مختلف عن الباء. ولعلّ مبعث هذا الرأي مقولة الكوفيين: إنّ الباء تستعمل بمعنى (عن)، نحو قوله تعالى:

﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾(6)، وهذا المعنى مسطور في مدوناتهم(7)، والراجح أنّ ابن مالك

قد شطّ في مقولته، إذ سوى بين الحرفين من جهة المعنى. وملاك الأمر في هذه المسألة أنّك إذ تقول: سألت عنه، تقصد: بحثت عنه، وتقول: سألت به، تقصد إذ ذلك: اعتنيت به، وقد فطن لهذا المقصد الزمخشري، بما عُرف به من حصافة رأي،

(1) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه: 21.

(2) ينظر سر صناعة الإعراب: 1/ 136، والبيدع في علم العربية: 1/ 241، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 73، و289، و290، وشرح الرضي على الكافية: 1725، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 421.

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 173.

(4) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 364.

(5) ينظر ضرائر الشعر: 70.

(6) سورة الفرقان: من الآية 59.

(7) ينظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: 48-49، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

ورسوخ قدم في مجال المعنى، جاء في (الكشاف): "فسأل به، كقوله: اهتمّ به، واعتنى به، واشتغل به. وسأل عنه كقولك: بحث عنه، وفتّش عنه"(1).

## (2) حتى:

(حتى): الجارة وهي حرفٌ عند سيبويه وغيره من النحويين(2).

وتجيء في الكلام عند البصريين على ثلاثة أضرب(3):

الأول: الجارة، نحو: **نمتُ الليلَ حتى الصباح**، ومنه قوله **جلّ اسمه**: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾(4).

الثاني: العاطفة، نحو: **خرج له الناسُ حتى الأمراءُ**، و**سبحان الذي يرى كلَّ شيءٍ حتى الذرة في الظلماء**.

الثالث: حرف من حروف الابتداء، نحو: **جاءني القوم حتى زيدٌ جاءني**، وقول امرئ القيس(5):

[الطويل]

**سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأُرْسَانِ**

فالشاهد قوله: **وحتى الجيادُ**، فهو مرفوع بالابتداء وما بعده الخبر، ولا تكون (حتى) ههنا عاطفة؛ لدخول حرف العطف عليها، ولا تكون جارة، بل ما بعدها مرتفع بالابتداء والخبر، والدليل أنّها لا تخلو من معنى الغاية، وإن كان ما بعدها مبتدأ وخبراً عطفها على (حتى) التي قبلها وتلك غاية جارة، بمعنى: (حتى تكَلَّ غزاتهم)؛ لأنها دخلت على (أن) المضمر، والتقدير: حتى أن تكَلَّ، والمصدر

(1) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 289 / 3.

(2) ينظر الكتاب: 18 / 3، وحروف المعاني والصفات: 64-65، ورسالة منازل الحروف: 49، وكتاب الأزهية في علم الحروف: 214، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 449/3.

(3) ينظر المفضل في شرح المفضل (باب الحروف): 55-57.

(4) سورة القدر: 5.

(5) ديوان امرئ القيس: 93.

المؤول من أنّ وما بعدها في محل جرّ، فكأنّه قال: حتّى زمان كلالٍ غزيّهم وحتّى الجياد، فكما أفادت تلك الغاية كذلك المعطوف عليها (1).

وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا على الأقسام الثلاثة المذكورة آنفًا، وهو أن يكون (حتّى) حرف نصبٍ، ينصب الفعل المضارع (2).

ظلّ النحويون يثور في أذهانهم خلاف في مسألة دخول المجرور بعد (حتّى) أو عدمه، ويمكن إجمال آرائهم بثلاثة:

الأول: أنّ ما بعدها يدخل في حكم ما قبلها، نحو قولنا: (ضربت القوم حتّى زيد)، وهو مذهب المبرّد، في قوله: "ضربت القوم حتّى زيد ودخلت البلاد حتّى الكوفة وأكلت السمكة حتّى رأسها، أي: لم أبق منها شيئًا، فعملها الخفض وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى" (3).

ونزع ابن السراج منزع المبرّد، إذ قال: "ضربت القوم حتى زيد، فزيد من القوم وانتهى الضرب به فهو مضروب مفعول" (4).

وفسر ابن الحاجب مذهب المتقدمين من النحويين إذ قال: "يعني أنّها بمعنى الانتهاء، إلّا أنّها ظاهرة في أنّ ما بعدها يدخل فيما قبلها نحو: أكلت السمكة حتّى رأسها، ونمت البارحة حتّى الصّباح، والمعنى: أكل الرأس، ونيم الصّباح" (5).

وانساق أبو حيّان الأندلسي وراء القدماء بيد أنّه قيّد ما أطلقوه بأن تكون ثمة قرينة كاشفة عمّا هو مخالف لذلك الإطلاق، قال: "إذا جرّت (حتّى) لا يكون ما بعدها إلا داخلًا فيما قبلها، نحو ضربت القوم حتى زيد، فتكون انتهاء الغاية به، إلّا أن تدلّ قرينة على خلاف ذلك" (6).

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 57.

(2) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 237/2.

(3) المقتضب: 38 / 2.

(4) الأصول في النحو: 424 / 1.

(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 944/3.

(6) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1754 / 4.

الثاني: يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها أو غير داخلٍ، وهذا الرأي لابن مالك إذ قال: "ضربت القوم حتى زيد، فزيد جزء ما قبله... وهو مضروب انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده"<sup>(1)</sup>.  
ونسب ابن مالك هذا الرأي إلى سيبويه، والفرّاء، وثلعب<sup>(2)</sup>، وحكي عن ثعلب: أن (حتّى) للغاية، والغاية تخرج وتدخل<sup>(3)</sup>.

الثالث: إن كان ما بعدها جزءاً مما قبلها، فهو داخل في حكمه، وإن لم يك جزءاً لم يدخل في الحكم، وهو قول الرّماني<sup>(4)</sup>، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(5)</sup>، والاندلسي<sup>(6)</sup>.  
ويرى السّخاوي أن (حتّى) لا بُدّ فيها من اشتمال ما قبلها لما بعدها، ودخول الحدّ في المحدود، فقال: "لا بُدّ أن يكون المجرور بـ(حتّى) جزءاً ممّا قبلها؛ لأنّ المراد انقضاء ما تعلّقت به (حتّى) على التدرّج حتّى تأتي على الجملة، تقول: أكلت السمكة حتّى رأسها ونمت حتّى الصباح: أي: ما زلت آخذ أجزاءها جزءاً بعد جزء حتّى أكلت الرأس، وما زلت نائماً زماناً بعد زمان حتى نمت الصباح"<sup>(7)</sup>.  
ويتبدّى ممّا ذكر أنّ السّخاوي خالف سيبويه في مجرور (حتّى)، وإن قالوا: إن سيبويه صرّح بأنّ ما بعدها داخل فيما قبلها، إذ مثل بما هو بعض<sup>(8)</sup>.  
وقد عرض السّخاوي في شرحه لحرف الجرّ (حتّى) إلى مسألة جرّ المضمّر بـ(حتّى) إذ قال: إن (حتّى) عند سيبويه لا تدخل على مضمّر؛ والسبب في ذلك

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 166.

(2) المصدر نفسه، والصفحة نفسها، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1754.

(3) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 2 / 240.

(4) ينظر معاني الحروف: 165.

(5) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 2 / 842.

(6) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 4 / 274.

(7) المفضّل في شرح المفضّل (باب الحروف): 49-55.

(8) ينظر التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 11 / 246، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

مالك: 2 / 753.

انحطاطها عن (إلى) فلا يُقال: **حَتَّاهُ**، ولا **حَتَّاي**، ولا **حَتَّاكَ**(1).

قال سيبويه: "تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه"(2).

وأيد ابن السراج ذلك، بقوله: "والقول عندي ما قال سيبويه؛ لأنه غير معروف اتصال (حتّى) بالكاف، وهو في القياس غير ممتنع"(3).

ووافقهم السهيلي بقوله: "دخلت (حتّى) في حروف العطف، لم يُجز دخولها على المضمّر المخفوض إذا كانت خافضة، لا تقول: قام القوم حتاك، كما لا تقول: قام القوم وك"(4).

وجعل معظم النحويين اقتران (حتّى) بالمضمّر مخصوصًا بالضرورات الشعرية(5).

وأما قول الشاعر(6)(7):

[الطويل]

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ  
وَأُحِقُّهُ بِالْقَوْمِ حَتَّاهُ لَاحِقُ

فإنّ (حتّى) في البيت(حتّاه) ليست جازة للضمير، وإنّما (حتّى) هنا ابتدائية، والضمير أصله (هو)، فحذف الواو ضرورة(8)، والمعنى: حتّى هو لاحق(9)، ولو كانت (حتّى) حرف جرّ، لم يكن لرفع (لاحق) وجه(10).

وبيّن السخاوي أنّ المبرّد(11) أجاز دخول (حتّى) على المضمّر، وهو مذهب

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 55، وشرح الرّضي على الكافية: 276 / 4.

(2) الكتاب: 231 / 4.

(3) الأصول في النحو: 218 / 2 .

(4) نتائج الفكر في النحو: 198.

(5) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 261.

(6) البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر: 126، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 472 / 9.

(7) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 56، وشرح الرّضي على الكافية: 276 / 4.

(8) ينظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 158 / 2.

(9) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 277 / 4.

(10) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 56.

(11) لم اهتد إلى هذا الرأي في أغلب كتب المبرّد المشهورة.

الكوفيين<sup>(1)</sup>، وذلك أنّ الحروف التي تدخل على الظاهر، لا يمتنع دخولها كلها على الضمائر كـ(من)، والباء، واللام، ونحوها من حروف الخفض، وهذا هو القياس، واستدلوا بقول الشاعر<sup>(2)</sup>(3):

[الوافر]

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى أَنَسٌ فَتَى حَتَّكَ يَا بَنَ أَبِي يَزِيدَ

والشاهد فيه قوله: (حَتَّكَ) جاءت (حَتَّى) جارة للمضمر<sup>(4)</sup>، وقال السخاوي: ويجوز أن يكون سيبويه منع أن تجرّ (حَتَّى) الضمير؛ لأنّه لم يسمعه<sup>(5)</sup>. وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ضَرْوْرَةٌ<sup>(6)</sup>.

فالسخاوي يخالف سيبويه في أن (حَتَّى) تدخل على الضمير، محتجا بوروده عن العرب الفصحاء الذين تُلَقِّفت العربية عن ألسنتهم.

### (3) مِنْ:

استهل السخاوي شرحه لحروف الجرّ بادئاً بحرف الجرّ (مِنْ) معللاً ذلك بأنّه "أقوى حروف الجرّ؛ لذا دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو: (من عندك)"<sup>(7)</sup>. وعند استعراض آراء النحويين للوقوف على هذا الرأي نجد ابن السّراج ينسب رأياً إلى المبرّد<sup>(8)</sup> مفاده أنّ: (مِنْ) مختصة بدخولها على (عند) من بين سائر حروف الجرّ؛ لكونها أصل حروف الإضافة<sup>(9)</sup> فهي أم الباب<sup>(10)</sup>.

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 56، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1755، والجنى الداني في حروف المعاني: 239/2، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 166.

(2) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(3) البيت بلا نسبة في الجنى الداني في حروف المعاني: 239/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2 / 424، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 9 / 474.

(4) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 11 / 247.

(5) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 56.

(6) ينظر شرح الكافية الشافية: 2 / 791، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2 / 424.

(7) المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 43.

(8) لم أقف على هذا الرأي في مدونات المبرّد النحويّة.

(9) ينظر الأصول في النحو: 1 / 204.

(10) ينظر للمحة في شرح الملحّة : 1 / 217.

ولم يضع ابن يعيش بالحسبان مسوغاً للابتداء بـ(مِنْ) إذ عدّ ذلك موكولاً إلى باب حرية التقديم والتأخير، فالابتداء تباشره(مِنْ) والانتهاه تباشره(إلى)(1). وفي تفصيل السّخاوي الكلام على حرف الجرّ (مِنْ)، إذ يورد له معاني كثيرة أجملها البحث الآتي:

الأول: ابتداء الغاية في المكان والزمان(2)، فأما المكان فقد ذكره سيبويه وهو قوله: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"(3).

ومعنى ابتداء الغاية المكانية لحرف الجرّ (مِنْ) هو محل اتفاق وإجماع بين البصريين والكوفيين(4).

والخلاف بين المدرستين في معنى ابتداء الغاية الزمانية فالمشهور "من قول البصريين إلاّ الأخفش أن (مِنْ) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، بل يخصونها بالمكان"(5).

وأجاز الكوفيون استعمال (مِنْ) في الزمان وهذا ما اختاره أبو العباس المبرّد، والأخفش، وابن درستويه(6).

(1) ينظر شرح المفصل: 20/8.

(2) ينظر المفصل في شرح المفصل(باب الحروف): 44

(3) الكتاب: 224/4.

(4) ينظر الجنى الدّاني في حروف المعاني: 471/2.

(5) شرح الكافية الشافية: 797/2.

(6) ينظر شرح المفصل : 21/8، والتصريح بمضمون التوضيح: 22/3.

واحتجّ الكوفيون لمعنى الغاية الزمانية بقوله عزّ وجلّ: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(1)</sup>، ويقول الشاعر<sup>(2)</sup>(3): [الكامل]

لَمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ<sup>(4)</sup>.

أمّا الشاهد القرآني فأدخل حرف الجرّ (من) على (أول يوم) وهو ظرف زمان<sup>(5)</sup>. وأمّا البيت الشعري فأدخل (من) على (حجج) وعلى (دهر) وهما اسما زمان<sup>(6)</sup>.

وقد تلقى البصريون كلّ شاهدٍ، ساقه الكوفيون، ومن شايعهم، بالرفض، إذ أبطلوا ذلك بالركون إلى التأويل، فأولوا الآية المباركة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليكون المعنى: "من تأسيس أول يوم فحذف المصدر في اللفظ وهو مراد في المعنى. و(من) داخل على ذلك المصدر، وكذا البيت، أي: من مرّ حجج فحذف المضاف في اللفظ. وهو مراد في المعنى والشيء يحذف في اللفظ ويقدر في المعنى"<sup>(7)</sup>.

وقال العكبري: "والتقدير عند بعض البصريين: من تأسيس أول يوم... ضعيف هاهنا؛ لأنّ التأسيس المقدّر ليس بمكان حتى تكون (من) لا ابتداء غايته"<sup>(8)</sup>.

وأمّا ابن الحاجب فقد أفصح عن أنّه ليست هناك حاجة إلى تأويل البصريين<sup>(9)</sup>.

(1) سورة التوبة: من الآية 108.

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: 86.

(3) وجاء هذا الشاهد في بعض مصادره برواية: (لمن الديار بقنة الحجر أفوين مذ حجج ومذ دهر) كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 1/ 310، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 441، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 3/ 545. وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 44.

(5) ينظر أسرار العربية: 201/1.

(6) ينظر شرح جمل الزجاجي: 507/1.

(7) شرح اللمع في النحو: 233.

(8) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 660.

(9) ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/ 959.

وقال ابن عصفور: "ولما رأى الفارسي كثرة مجيء هذا ارتاب فيه: ينبغي أن ينظر فيما جاء من هذا فإن كثرت قيس عليه وإن لم يكثر تؤول والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس، بل لم يجئ من ذلك إلا هذا الذي ذكرنا إذ لا بال له إن كان شذوذاً؛ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف المضاف"(1).

وخالف ابن مالك البصريين ورد قولهم بقوله: "وأما استعمال (من) في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"(2).

وقال أبو حيان: "وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها"(3).

والمتمامل بروية ولطف نظر فيما اعتوره جمهور البصريين، من رأي مسوق آنفاً، يستشعر أنهم كانت وقتهم وقفة عجل في هذا الموطن، إذ تُنبئ مقولته عن قصور في استقراءهم المادة اللغوية التي جمعوها ودونها، في بطون مصنفاتهم، ومن يطل على الموروث النثري، والشعري يدرك أنهم قد أغفلوا مادة ثرة أصيلة، إذ استعمل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (من) للزمان، قال عليه السلام: "وَمَا أَنْتُمْ الْيَوْمَ مِنْ يَوْمٍ كُنْتُمْ فِي أَصْلَابِهِمْ بِبَعِيدٍ"(4).

ومن الشواهد الشعرية قول امرئ القيس(5):

فَأُورِدَهَا، مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، مَشْرَبًا  
بَلَاتِقَ خُضْرًا، مَاوَهُنَّ قَلِيصُ

[الطويل]

وقول النابغة الذبياني(6):

يُسَهَّدُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمَهَا  
لِحَلِيِّ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاقُعُ

[الطويل]

(1) شرح جمل الزجاجي: 507/1 - 508.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 3 / 131.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1718.

(4) نهج البلاغة(خطبة رقم 89): 108.

(5) ديوان امرئ القيس: 119.

(6) ديوان النابغة الذبياني: 164.

وقول النابغة الجعدي(1) :  
 [الرمل]  
 لَمَنْ الدَّارُ كَأَنْضَاءِ الخِلِّ  
 عَهْدَهَا مِنْ حَقَبِ العَيْشِ الأوَّلِ  
 وقول مجنون ليلى(2):  
 [الطويل]  
 عَرَضْتُ عَلَى قَلْبِي العَزَاءَ فَقَالَ لِي  
 مِنْ الآنَ فَاجْزَعُ لَا تَمَلَّ مِنْ الصَّبْرِ  
 الثاني: التبعية:

تأتي (مِنْ) للتبعية وهو ما نُقِلَ عن سيبويه(3)، ويقصد به قوله: "وتكون أيضاً للتبعية تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه"(4) واختاره ابن السَّرَّاج(5)، والزَّجَّاجي(6)، وابن جنِّي(7)، وابن الورَّاق(8)، والرَّمَّاني(9)، والهروي(10).

وكلمة سيبويه ( كأنك قلت بعضه) أوحى إلى أبي حيان الأندلسي أن يصوغ قاعدةً لتمييز بين التبعية وغيره من المعاني لهذا الحرف، إذ صرَّح بأن علامة التبعية جواز الاستغناء عن (مِنْ) بـ(بعض)(11) كقراءة ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)(12) وهذا دليل على أن (مِنْ) للتبعية(13).

(1) ديوان النابغة الجعدي: 113.

(2) ديوان مجنون ليلى: 125.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل ( باب الحروف): 45.

(4) الكتاب: 225/4.

(5) ينظر الأصول في النحو: 409/1.

(6) ينظر حروف المعاني والصفات: 50.

(7) اللمع في العربية: 128.

(8) ينظر العلل في النحو: 28.

(9) ينظر معاني الحروف: 87.

(10) ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف: 224.

(11) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1719/4.

(12) ينظر الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: 285/1، وينظر مفاتيح الغيب: 290/8.

(13) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 134/3، وينظر الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: 445/1.

قال السخاوي نقلاً عن المبرّد: "جعل أبو العباس جميع الأحوال التي تقع لها (من) ليس بخارجة عن ابتداء الغاية"<sup>(1)</sup>.

ونصّ أبو حيّان في كتابه على ذلك بقوله: "وذهب المبرّد، والأخفش الصغير، وابن السّراج وطائفة من الحدّاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنّها لا تكون للتبعيض، وإنّما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكرها راجع إلى هذا المعنى"<sup>(2)</sup>.

ويأتي السخاوي بأدلةٍ يخالف فيها المبرّد في رأيه هذا ولا يؤيده ويظهر ذلك في قوله: إنّ معنى (من) ليس بخارج عن ابتداء الغاية، ولا يكاد يظهر هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾<sup>(3)</sup>؛ لأنّ المعنى لا يستقيم في (منه) أن تكون لابتداء الغاية المكانية. بل هي لمعنى التبعيض أي: فامسحوا بوجوهكم وأيديكم من بعضه<sup>(4)</sup>، وقول بعضهم: إنّ (من) في الآية المباركة لابتداء الغاية قولٌ فيه تعسفٌ، ولا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب، إلّا معنى التبعيض<sup>(5)</sup>.

ومما تنبّه له البحث عند مراجعة كتاب المبرّد في عرضه لهذه المسألة مع أنّه في الجزء الأول بيّن أنّ (من) ترجع إلى ابتداء الغاية المكانية بقوله: "من وأصلها ابتداء الغاية نحو سرت من مكة إلى المدينة وفي الكتاب من فلان إلى فلان فمعناه أنّ ابتداءه من فلان ومحله فلان وكونها في التبعيض راجعٌ إلى هذا وذلك أنّك تقول أخذت مال زيد فإذا أردت البعض قلت أخذت من ماله، فإنّما رجعت بها إلى ابتداء الغاية"<sup>(6)</sup> باعتبار أنّ أصل معنى (من) الابتداء؛ لكنّه ذكر في الجزء الرابع أنّ من

(1) المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 45.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1719/4.

(3) سورة المائدة: من الآية 6.

(4) ينظر المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 45.

(5) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 515 / 1.

(6) المقتضب: 44/1.

معانيها التبعية بقوله: "وتكون (مَنْ) للتبعيض نحو قولك: ( أخذت مَالَ زيدٍ ) فَإِنْ قَلت أخذت من مَاله وأكلت من طَعَامه أو لبست من ثِيَابِه دَللت (مِنْ) على البَعْض"(1).  
الثالث: بيان الجنس(2).

قال الرّماني: "وتكون للجنس وذلك قولك: هذا ثوب من خز وباب من ساج أي: من هذا الجنس"(3)، ومثاله قوله تعالى: لا ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾(4) فحرف الجرّ (مِنْ) لبيان الجنس (الرّجس) أنّه من الأوثان؛ لأنّ الرّجس يكون للأوثان وغيرها(5).

وهذا المعنى اختاره الزّجاج(6) والنحاس(7) والرّماني(8) والهروي(9).  
وذكر ابن الورّاق أنّ حرف الجرّ(مِنْ) في الآية المذكورة أنّها يكون للتبيين؛ لأنّ سائر الأرجاس يجب أن تجتنب فدخلت (مِنْ)؛ لهذا الغرض الدلالي(10).  
وأيدّه أبو بركات الأنباري في هذا الرأي وعضده بقوله: "ف(مِنْ) هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب، ولا يجوز أن تكون للتبعيض؛ لأنّه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان"(11).

(1)المقتضب: 137/4.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 45.

(3) معاني الحروف: 94.

(4) سورة الحج: من الآية 3.

(5) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 45.

(6) ينظر معاني القرآن وعرابه: 425 /3.

(7) ينظر معاني القرآن للنحاس: 405/4.

(8) ينظر معاني الحروف: 94.

(9) ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف: 225.

(10) ينظر علل النحو: 208.

(11) أسرار العربية: 198.

وعلاوة التبيين: هي صحة وقوع موصول موضعها(1)، أي: أنَّ يَحْسُنَ مكانها (الذي)(2)، فيصحَّ في الآية المباركة (موضع البحث) أن يقال في معناها: اجتنبوا الرَّجْسَ الذي هو وثن(3)، فجيء بـ( مِنْ ) لتقوم مقام الموصول(4) .

ولتمييز (من) التي لبيان الجنس من حيث الدلالة عن سائر استعمالاتها، قال الرّضي: "وتعرفها بأن يكون قبل (من)، أو بعدها، مبهم، يصلح أن يكون المجرور بمن، تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهمة، كما يقال، مثلاً، للرجس: إنّه الأوثان، ولعشرين، إنّها الدراهم في قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير في قولك: عز من قائل: إنّهُ القائل، بخلاف التبعية، فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده، لأنّ ذلك المذكور بعض المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض، فإذا قلت عشرون من الدراهم، فإنَّ أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فمن مبعضة، لأنّ العشرين: بعضها، وإن قصدت بالدراهم: جنس الدراهم فهي مبينة، لصحة إطلاق اسم المجرور على العشرين"(5).

وقد نبّه المألقيّ على اللبس الذي يمكن أن يخلقه التشابه بين معاني (من) فقال: "كثيراً ما تقرب التي للتبعيض من التي لبيان الجنس، حتى لا يفرّق بينهما إلاّ بمعنى خفي، وهو أنّ التي للتبعيض تقدّر بـ(بعض)، والتي لبيان الجنس تقدّر بتخصيص الشيء دون غيره"(6).

(1) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: 21/3.

(2) ينظر شرح المفصل: 23/8، والكناش في النحو الصرف: 74/2.

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 425/3، ومعاني القرآن للنحاس: 405/4، ورسالة منازل الحروف: 50،

وشرح المفصل: 23/8، والكناش في النحو الصرف: 74/2.

(4) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 23.

(5) شرح الرّضي على الكافية: 266 / 4.

(6) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 389.

ومجيئها لبيان الجنس مشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين<sup>(1)</sup>، إذ قال أبو حيان: "وقال به جماعة من القدماء، والمتأخرين منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء"<sup>(2)</sup>.

وأكثر أكثر المغاربة مجيء (من) لبيان الجنس، وقالوا هي في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(3)</sup>، لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأنّ الأوثان نحاس مصنوع، أو ذهب، أو نحو ذلك فليس الرّجس ذاتها ولا الجنس التي صنعت منه، وإنّما وقع الاجتناب على عبادتها ووصف الرّجس المعبود فيها فر(من) في الآية ك(من) في قولنا: أخذته من التابوت<sup>(4)</sup>، ولكن هذا القول فيه تكلف<sup>(5)</sup>.

وأدرج السّخاوي في هذا السياق قول العرب: "لله درّه من رجل و لي ملؤه من عسل"<sup>(6)</sup>.

إذ قال دخل حرف الجرّ (من) على النكرة المفردة (رجل) وذلك أنّ الغرض الدلالة على الجنس والواحد في ذلك يعمل عمل الجمع فيعدل إليه رغبة في الاختصار<sup>(7)</sup>.

والذي رصده البحث أنّ السّخاوي إنّما جاء بهذين المثالين ليخالف سيبويه في هذه المسألة؛ لأنّ سيبويه قال في كتابه: "وكذلك: ويحه من رجل، أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من عسل"<sup>(8)</sup> على معنى التبويض ل(من) كما جاء في معاني النحو<sup>(9)</sup>.

(1) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 437/1، وتوضيح المقاصد في شرح ألفية ابن مالك: 750/2.

(2) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1719/4.

(3) سورة الحج: من الآية 30.

(4) ينظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 238، والجنى الداني في حروف المعاني: 473/1.

(5) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 332/1.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 45.

(7) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 727/2.

(8) الكتاب: 174/2.

(9) ينظر معاني النحو: 79 / 3.

وقد خرّج ابن عصفور جميع ما جاءت فيه (من) لتبيين الجنس على أن (من) فيه للتبعيض، وقال: "فإذا أمكن أن يخرج جميع ما أوردوه على ما ثبت و استقرّ في (من) كان أولى من أن يُثبت لها معنى لم يستقرّ فيها و هو التبيين" (1).

الرابع: البديل:

وبيّن السّخاوي أن تستعمل (من) لهذا المعنى واستدل بثلاثة شواهد:

الأول: كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لِبَنَاتٍ فِي الْأَرْضِ يُخْلِفُونَ﴾ (2)، أي: بدلاً منكم (3).

ولا يبعد هذا عن قول أبي البقاء العكبري (4) وابن مالك (5) وأبي حيان الأندلسي (6).

والثاني: قوله عزّ وجل: ﴿فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ (7)(8)، أي: بدلاً من العلم (9).

والثالث: قول الشاعر (10):

[الكامل]

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُبَّةً      ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفْيَلًا (11).

أي بمعنى بدل الفصيل (12).

ونصّ الرّضي على ضابطة تعرف فيها معنى (من) الدالة على البدلية وذلك بقوله: "وتعرف بصحة قيام لفظ (بدل) مقامها" (13).

(1) شرح جمل الزّجاجي: 510/1.

(2) سورة الزّخرف: 60.

(3) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 45.

(4) ينظر اللّباب في علل البناء والإعراب: 354 / 1.

(5) ينظر شرح الكافية الشافية: 800 / 2.

(6) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1720 / 4.

(7) سورة غافر: 83.

(8) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 45.

(9) مفتاح الإعراب: 77.

(10) البيت للرّاعي النميري في ديوانه: 242.

(11) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 45.

(12) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 333/1.

(13) شرح الرّضي على الكافية: 267 / 4.

وذكر ابن هشام أنّ هناك قومًا أنكروا مجيء (مِنْ) للبدل فقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(1)</sup>، أي: بدلاً من الآخرة؛ فالمفيد للبدلية متعلّقها المحذوف، وأمّا هي فلا ابتداء، وكذلك الباقي<sup>(2)</sup>.

الخامس: الزائدة للتأكيد

وتكون (مِنْ) زائدة بعد النفي وهذا النفي على ضربين<sup>(3)</sup>:

الأول: توكيد العموم كما في قولنا: (ما جاءني من أحد)، ف(مِنْ) هنا مزيدة لمجرد التوكيد؛ لأنّ معنى قولك: (ما جاءني أحد) و(ما جاءني من أحد) المعنى واحد في إفهام العموم.

والثاني: النصّ على العموم كما في قولنا: (ما جاءني من رجل)، فالمعنى قبل دخول (مِنْ) يحتمل نفي الجنس ونفي الواحد.

ولهذا يصح أن يقال بعد جملة: ( ما جاءني رجلٌ) أن يقال: بل رجلان، أمّا بعد دخول (مِنْ) فيمتنع ذلك إذ أصبح الكلام نصّاً في عموم الجنس ولم يبق فيه احتمال.

والأول تسمّى فيه (مِنْ) الزائدة لتوكيد الاستغراق<sup>(4)</sup>، وهي التي تدخل على الأسماء الموضوعّة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي<sup>(5)</sup> ومن ذلك: (ديار) و(عريب) في قولهم: ما لقيت من ديار، يعني: من أحد، وما في هذه الديار من عريب، يعني: من أحد<sup>(6)</sup>.

(1) سورة التوبة: من الآية 38.

(2) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 333/1.

(3) ينظر المفضلّ في شرح المفضلّ (باب الحروف): 46، وشرح جمل الزجاجي: 484/1-485، وشرح التسهيل لابن مالك: 137/3، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 353/1، والجنى الداني في حروف المعاني: 481/1.

(4) ينظر شرح المفضلّ: 24/8، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 138/11، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2898/6-2899.

(5) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 480/1.

(6) ينظر تهذيب اللغة: 198 /1.

والثاني تسمّى فيه (مِنْ) الزائدة لاستغراق الجنس<sup>(1)</sup>، وهي التي تدخل على نكرة لا تختص بالنفي، فهذه تفيد التنصيص على عموم المعنى وشمول كل أفراد الجنس<sup>(2)</sup>.  
وتعرف (مِنْ) الزائدة بأنّ إسقاطها لا يغير المعنى الأصلي، بل يبقى على حاله، ولا يفوت بحذف (مِنْ)، سوى التأكيد<sup>(3)</sup>.

(مِنْ) زائدة تكون بعد النفي والإيجاب أم بعد النفي خاصة؟، وفيه أقوال:  
القول الأول: ذكر السّخاوي أنّ سيبويه خصّ زيادة (مِنْ) بالنفي<sup>(4)</sup>، إذ قال سيبويه:  
"وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً"<sup>(5)</sup>.

يرى سيبويه في هذا الموضع أنّ (مِنْ) تأتي زائدة، بيد أنّها تظلّ - مع كونها زائدة - محافظة على عملها في الإعراب؛ لأنّها حرف إضافة (أي جرّ)، ثمّ مثل بمثل هو: ما أتاني من رجلٍ.

والملاحظ أنّ موضع (رجل) هنا إنّما هو موضع جنس الرجال لا موضع المفرد من الرجال، وهو ما ردّ السيرافي به على بعض من نقد رأي سيبويه<sup>(6)</sup>، ونظير قول العرب: ما رأيت من أحد<sup>(7)</sup>.

وفيه أنّ حذف (مِنْ) من المثال الأول لا يخرجها عن معنى التبعية؛ إذ إنّ معنى التبعية لم يأت من (مِنْ) هنا، إذ إنّ معنى الجملة الأولى يبقى بعد الحذف: (ما جاء بعض الرجال).

ومعنى الجملة الثانية يبقى مشتملاً على معنى التبعية: (ما رأيت بعض الناس)، فكانّ كلام سيبويه يشير إلى أنّ معنى التبعية كان في الجملتين قبل أن

(1) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 3/ 237، ووصف المباني في شرح حروف المعاني: 390، والجنى الداني في حروف المعاني: 480/1.

(2) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 480 / 1.

(3) ينظر النجم الثاقب: 1073/2.

(4) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 46.

(5) الكتاب: 225/4.

(6) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 101/5.

(7) ينظر الكتاب: 225/4.

تدخل (مِنْ) عليهما، وإنَّ دخولها جاء في هذين الموضعين لمعنى التوكيد فحسب، أي: أن ذكر سيبويه للفظ (التبعيض) يشير إلى أنَّ الموضع من غير (مِنْ) إنما هو موضع تبعيض، فلما كان الموضع موضع تبعيض، وهي من معانيها التبعيض كان سائعاً ذلك أن تأتي في مثل هذين الموضعين للتوكيد، وهو ما يشير إليه سيبويه بقوله: "أكد بمن؛ لأنَّ هذا موضع تبعيض"(1).

وقوام الأمر هنا أنَّ (مِنْ) عند سيبويه في مثل هذه المواضع هي حرف جر زائد، جاء لوظيفة التوكيد، بقرينة أنَّ الأمثلة مشتملة على معنى التبعيض قبل دخولها عليها.

وأجمع البصريون على أنَّ (مِنْ) لا تزداد إلا بشرطين(2):

أحدهما: أن يكون الكلام نفياً، نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (3) أو نهياً، نحو: (لا يقيم من أحد)(4)، أو استفهاماً، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (5).  
والآخر: أن يكون الاسم الذي تدخل عليه (مِنْ) نكرة.

القول الثاني: وهو زيادة (مِنْ) في الواجب عند الكسائي إذ يرى جواز ورودها في الكلام غير المنفي(6)، واستدلَّ على ذلك بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ

(1) ينظر الكتاب: 225/4.

(2) المصدر نفسه، والصفحة نفسها، و شرح جمل الزجاجي: 501، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ في شرح كتاب التسهيل: 139/11.

(3) سورة الأعراف: من الآية 59.

(4) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 750/2، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 335/1.

(5) سورة فاطر: من الآية 3.

(6) ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف: 228، والجنى الداني في حروف المعاني: 482/1،

﴿ مِنْ بِّكُمْ ﴾<sup>(1)</sup>، ووقوله عزّ من قائل: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾<sup>(2)(3)</sup>.  
ووافقه الأخفش الأوسط في ذلك<sup>(4)</sup>.

ولم يرتض السخاوي ذلك الرأي وردّه، ويمكن تفصيل ردّه بالآتي:

أولاً: في قوله تعالى: ﴿ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ جاءت (من) في الآية بعد نفي متقدّم فتمام الآية: ﴿ مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾<sup>(5)</sup>، فلما تقدّم النفي صار (خير) كأنه المنفي؛ لأنّ المعنى أن لا ينزل عليكم من خير<sup>(6)</sup>.  
ودخلت (من) في الآية؛ لتقدّم النفي، والعرب لا تقول: (رأيت منه من خير) وإنما تقول: (ما رأيت من خير)<sup>(7)</sup>.

وعدها أبو حيان الأندلسي للتبعيض إذ الأصل: "أن ينزل الله عليكم من خير، أي: بعضاً من خير، ثم بني للمفعول، وأقيم المجرور مقام الفاعل، وجعل الظاهر بدلاً من الضمير لما حذف الظاهر الذي كان يعود عليه الضمير، وهو اسم الله"<sup>(8)</sup>.

وأما (من) في قوله عزّ وجلّ: ﴿ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فليست زائدة فيه؛ لأنّ المعنى الصدقة ويكفر بعض السيئات فـ(من) للتبعيض<sup>(9)</sup>.

(1) سورة البقرة: من الآية 105.

(2) السورة نفسها: من الآية 271.

(3) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 46.

(4) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 2 / 824، واللباب في علل البناء والإعراب: 355/1.

(5) سورة البقرة: 105.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 47.

(7) ينظر الاستغناء في أحكام الاستثناء: 250.

(8) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 145 / 11.

(9) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 47.

وتوسّل أبو البركات الأنباري بالمقام الذي سيقّت (من) في الآية المباركة من أجله، ثمّ استنبط أنّها: "للتبويض لا زائدة؛ لأنّه من الذنوب ما لا يُكفّر بإبداء الصدقات، أو إخفائها، وإيتائها للفقراء، وهي مظالم العباد"(1).

الخلاصة: لا توجد حجّة للكسائي ومن وافقه في الآيتين المذكورتين آنفاً(2).

ويحسب السخاوي أنّ معنى (من) في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾(3) موكول إلى السياق الذي جاءت فيه، قال: "وأقول: إنّها للتبويض؛ لأنّه لو قال: اتّقوا الله وأطيعون يغفر لكم ذنوبكم، لظنّ أنّ الإيمان يكفّر الذنوب السابقة قبله والواقعة بعده، فقال: من ذنوبكم وهو السابق والله أعلم"(4).

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ (من) في الآية المباركة إمّا أن تكون للتبويض وعلل ذلك؛ أنّ الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنوب وهو مظالم العباد الدنيويّة أو تكون (من) هنا لبيان الجنس(5).

وفصل الرّضي هذه المسألة بقوله: "وهي، عند سيبويه: مبعوضة، أي: يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً، قالوا: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾(6)، يناقضه، وأجيب بأنّ قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾: خطاب لقوم نوح، عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾(7)، خطاب لأمة محمد، صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ولو كانا أيضاً، خطاباً لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلّها"(8).

(1) أسرار العربية: 194، وينظر نتائج الفكر في النحو: 258، وشرح المفصل: 26-25/8.

(2) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 144 / 11.

(3) سورة نوح: من الآية 4.

(4) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 47.

(5) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: 356 / 1.

(6) سورة الزمر: من الآية 53.

(7) السورة نفسها، والآية نفسها.

(8) شرح الرّضي على الكافية: 268 / 4.

وإذا كان لا بد من رأي في هذا الموطن، فعلى الرغم من وجهة الرأي البصري، أجدني لا أشاطرهم وجهة نظرهم، إذ يعتاص عليهم تأويل جميع ما ورد في لغة العرب، ولاسيما أفصح كلام، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(1)</sup>؛ لأنّ الركون إلى مذهبهم يقتضي حذف الفاعل من دون أن تكون ثمة قرينة كاشفة عنه، وهو بخلاف ما قعدوه، ويعزز ذلك قول الإمام علي عليه السلام: "فَعَظَّمُوا مِنْهُ سُبْحَانَهُ مَا عَظَّمَ مِنْ نَفْسِهِ"<sup>(2)</sup>. وقوله عليه السلام: "فَإِذَا أَلْقَتِ الشَّمْسُ فِنَاعَهَا وَبَدَتْ أَوْضَاخُ نَهَارِهَا وَدَخَلَ مِنْ إِشْرَاقِ نُورِهَا"<sup>(3)</sup>. فزيدت (مِنْ)، في (عَظَّمَ مِنْ نَفْسِهِ)، وفي (وَدَخَلَ مِنْ إِشْرَاقِ نُورِهَا).

السادس: المجاوزة<sup>(4)</sup> أو المزاولة<sup>(5)</sup>:

ذكر صاحب الكتاب أنّ قومًا قد قالوا: إنّ (مِنْ) تكون بمعنى (عَنْ)<sup>(6)</sup>، نحو: (وَجِعَ بَطْنِي مِنَ الطَّعَامِ)<sup>(7)</sup>، أي: عن الطعام، وكذلك (لَهَيْتُ مِنْ فُلَانٍ)<sup>(8)</sup>، أي: عنه، و(حَدَّثَنِي فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ)<sup>(9)</sup>، أي: عنه<sup>(10)</sup>.

(1) سورة الأنعام: من الآية 34.

(2) نهج البلاغة (خطبة رقم 183): 410.

(3) المصدر نفسه (خطبة رقم 155): 343.

(4) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 474/1، وينظر التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 11/127.

(5) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 389.

(6) ينظر: معاني الحروف: 94، وينظر كتاب الأزهية في علم الحروف: 278، وينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 389، وينظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 239، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 474/1.

(7) الهداية الى بلوغ النهاية: 7729/12.

(8) ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف: 278.

(9) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(10) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 47.

ونسب الرّماني هذا المعنى إلى الكوفيّين وذلك بقوله: "قال الكوفيون: وتأتي بمعنى (عن) وذلك نحو: (رميت من القوس)، أي: عن القوس" (1).

**والثاني: الأحرف المشتركة بين الحرفية والأسمية، مثل: (على، وعن، والكاف).**  
**(1) على:**

يرى السّخاوي أنّ (على) يستعمل اسماً وفعلاً وحرفاً، وهو في الحرف أكثر كقولك: ركبتُ على الدّابة، ومعناها الاستعلاء أينما وقعت، أي: أنّ معنى الاستعلاء لا يفارق (على) أينما كانت، قال أبو عثمان (2): إذا قلت: عليك زيّداً فمعناه خذهُ من فوقك، ويُقال: وجبَ الحقُّ عليه دين كما يُقال: ركبهُ دين، وقال الله جلّ وعلا: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾ (3)، وفلان أمير على البصرة أمّروه على أهلها، ويُقال: مررتُ عليه. إذا جزته، قال سيبويه معنى قولك: مررتُ عليه أن تطويه مستعلياً به، ومعنى الاتساع أنّك لم تمرّ عليه حقيقة ولكن لما كنت مستعلياً في مرورك به قيل: مررتُ عليه (4).

قال سيبويه: "أما على فاستعلاء الشّيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكون أن يطوي أيضاً مستعلياً كقولك: مر الماء عليه، وأمررت يدي عليه" (5).

(1) معاني الحروف: 94.

(2) سعيد بن الفرج أبو عثمان المَعْرُوف بالرشاش من أهل المائة الثّالثة. أديب فاضل، عالم باللّغة والشعر، حفظ أربعة آلاف أرجوزة للعرب، يضرب به المثل في الفصاحة، كثير التّعمر في كلامه. وذكره الزبيدي في الطبقة الثّانية من نحاة الأندلس، وقال: كان من أهل الرّواية للشعر والحفظ للغة. ينظر: طبقات النحويّين واللغويّين: 261، وبغية الوعاة اللغويّين والنحاة: 1 / 586.

(3) المؤمنون: من الآية 28.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 105-106.

(5) الكتاب: 4 / 230.

ونجد المبرّد قد شرح هذه المسألة بقوله: "ومثل ذلك (على) تكون حرف خفض على حد قولك: على زيدٍ درهم، وتكون فعلاً نحو قولك: علا زيدٌ الدّابة، وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيدًا ثوبٌ والمعنى قريب" (1).

وسار على هديه الزجاجي إذ قال: "(على) لها ثلاثة مواضع تكون اسمًا وفعالًا وحرّفًا فالفعل قولك: علا فلان يا زيد، والحرف قولك: على زيدٍ مالٌ والإسم قولك: جنّت من عليّه، بمعنى من فوقه" (2).

قال سيبويه: "ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه؛ ولكنه اتسع. وتقول: عليه مالٌ؛ وهذا كالمثل؛ كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل" (3).

ووافق ابن يعيش في قوله: "فأما قولهم: (مررت عليه) فأتّسع، وليس فيه استعلاء حقيقة، إنّما جرى كالمثل، ويجوز أن يكون المراد مروره على مكانه، فيكون فيه استعلاء، فأما قولهم: أمرتُ يدي عليه، ففيه استعلاء؛ لأنّ المراد فوقه" (4).

وبيّن السّخاوي أنّ (على) قد يأتي لمعانٍ (5):

منها: بمعنى (مع) كقولهم: هو على جلالته قدره يفعل كذا، أي: يقال: فلان على جلالته يفعل كذا (6).

(1) المقتضب: 4/ 426.

(2) حروف المعاني والصفات: 23.

(3) الكتاب: 4/ 230-231.

(4) ينظر شرح المفصل: 8/ 70.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 106-107.

(6) ينظر الإرشاد إلى علم الإعراب: 314.

منها: أن ترد بمعنى (من)، قال أبو عبيدة في قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(1)</sup>، معناه: إذا اکتالوا من الناس<sup>(2)</sup>، وهناك من جعل (على) في هذه الآية بمعنى (عن)، أي: عنهم<sup>(3)</sup>.

قال المرادي: "والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين، أي: إذا حكموا على الناس في الكيل"<sup>(4)</sup>.

منها: وقالوا أيضاً يجيء بمعنى (الباء) في قولهم: اركب على اسم الله، أي: اركب باسم الله<sup>(5)</sup>، أي: "مستعيناً به"<sup>(6)</sup>.

منها: قالوا وقد يأتي بمعنى (اللام)، قال الراعي<sup>(7)</sup>: [الوافر]

رعته أشهراً وخلا عليها فطار النى فيها واستطاراً

أي: خلا لها<sup>(8)</sup>.

منها: وقد يرد بمعنى (عن)، قال الشاعر<sup>(9)</sup>: [الوافر]

إذا رصيت على بنو فشير لعمر الله أعجبتني رضاها

أراد: "عني"<sup>(10)</sup>.

(1) سورة المطففين: 2.

(2) ينظر مجاز القرآن: 14 / 1، ومعاني القرآن وإعرابه: 217 / 2.

(3) ينظر التفسير البسيط: 383 / 4.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 168 / 2.

(5) ينظر البديع في علم العربية: 267 / 1، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 238 / 11.

(6) جامع الدروس العربية: 178 / 3.

(7) ديوان الراعي النميري: 79.

(8) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2981 / 6.

(9) البيت للتحيف العقيلي في أدب الكاتب: 507.

(10) الخصائص: 313 / 2.

منها: قيل في قوله جلّ جلاله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ (1)، أي: إنّ المعنى في ملكه (2).

وذكر السخاوي أنّها تكون اسماً، ومنه قول مزاحم العقيلي (3)(4): [الطّويل]

أَذْكَ أُمُّ كُدْرِيَّةٍ ظَلَّ فَرْخُهَا      لَقِيَ بِشَرَوْرَىٰ كَالْيَتِيمِ الْمُعِيلِ  
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهُ      تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَرِيزَاءِ مَجْهَلِ

أي: غدت من فوقه (5).

والرأي نفسه عند ابن السراج أنّه يجيء (على) كالمثل، وهو اسمٌ ولا يكون إلا ظرفاً ويَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ اسْمٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ مَزَاحِمِ الْعَقِيلِيِّ الْمَذْكُورِ آنْفَاءً (6).

## 2) عن

أمّا (عن) فتكون حرفاً تارة، وتكون اسماً تارة أخرى، (7) فأما التي تكون حرفاً فذكروا لها معاني:

منها: المجاوزة، وهو أشهر معانيها (8)، وهو ما نُقِلَ عن سيبويه أنّ (عن) لما عدا الشيء وتجاوزته، ويُقال: رمى عن القوس؛ لأنّه جاوزه بالرمي القوس إذ كان السهم تجاوز القوس إلى الرميّة، وأطعمه عن جوع، أي: بمعنى أنّ الجوع تركه وانصرف عنه وتجاوزته (9)، وذلك في قوله: "وأما (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه... قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد

(1) سورة البقرة: من الآية 102.

(2) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 439 / 2.

(3) ديوان مزاحم العقيلي: 11.

(4) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 111.

(5) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 310 / 2.

(6) ينظر الأصول في النحو: 176 / 3.

(7) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 429.

(8) ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف: 73.

(9) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 115.

يقول: رميتُ عن القوس" (1)، وقال عزّ وجلّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (2)، أي: يتجاوزونه، أي: يصدّون عنه (3)، فالشائع في الكلام: "يخالفون أمره، فحمل على معنى: يخرجون عن أمره؛ لأنّ المخالفة خروج عن الطاعة" (4).

ومنها: أنّ قومًا قالوا إنّ (عن) بمعنى (الباء) (5) استنادًا إلى ما قالته العرب: (رميتُ عن القوس)، أي: رميت بالقوس (6)، ولم يرتض السّخاوي هذا المعنى بقوله: "وليس كذلك؛ لأنّك إذا قلت رميت بالقوس كان كقولك: كتبت بالقلم، وإذا قلت عن القوس كان على ما قدمته" (7).

وقال بعضهم إنّ (عن) تجيء بمعنى (بعد)، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ

طَبَقٍ﴾ (8) (9)، أي بمعنى: حالًا بعد حال (10)، ومنه قول الشاعر (11): [الخفيف]

لَقَحَتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنْ حِيَالِ

قَرَبًا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي

أي: بعد حِيَالِ (12).

(1) الكتاب: 226 / 4.

(2) سورة النور: من الآية 63.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 116، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 260 / 3.

(4) سفر السعادة وسفير الإفادة: 828 / 2.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 115.

(6) ينظر معاني الحروف: 75.

(7) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 115.

(8) سورة الانشقاق: 19.

(9) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 115، وأمالي ابن الشجري: 612 / 2.

(10) تفسير الطبري: 323 / 24.

(11) البيت للحارث بن عباد البكري في الحيوان: 22/1، وسمط اللّالي في شرح أمالي القالي: 757، وبلا

نسبة في شرح أدب الكاتب: 145.

(12) ينظر حروف المعاني والصفات: 80.

ومنها: قول أهل اللغة إنّ (عن) بمعنى (على) (1)، فقال الزجاجي: " (عن) مكان (على) " (2)، وأنشدوا لذي الإصبع العدواني (3):  
 [البيسط]  
 لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْرُونِي  
 والشاهد فيه: (عني) فإنّ (عن) هنا، بمعنى (على) (4).  
 وقالوا إنّها تجيء بمعنى بعد (5)، كقوله عزّ اسمه: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (6)، أي:  
 حالاً بعد حال (7).

وقد تجيء بمعنى (من أجل) (8)، كقول الشاعر (9):  
 [الوافر]  
 لُورِدٍ تَقْلِصُ الْغِيْطَانَ عَنْهُ يَبْدُ مَفَاذَةَ الْخَمْسِ الْكَمَالِ (10)  
 وقوله: عنه، أي: "من أجله" (11).  
 وأمّا كون (عن) اسماً فتكون بمعنى الجهة أو الناحية، نحو قولك: جلست من عن يمينه، أي: من ناحية يمينه، وكذلك قول ذي الرمة (12): [الطويل]  
 وَهَيْفٌ تَهَيِّجُ الْبَيْنَ بَعْدَ تَجَاوُرٍ إِذَا نَفَحَتْ مِنْ عَنِّ يَمِينِ الْمَشَارِقِ

(1) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 116.

(2) حروف المعاني والصفات: 79.

(3) ديوان ذي الإصبع العدواني: 89.

(4) ينظر البديع في علم العربية: 266 / 1.

(5) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 115، وحروف المعاني والصفات: 80، ومعاني الحروف: 75.

(6) سورة الانشقاق: 19.

(7) ينظر تفسير الطبري: 322 / 24.

(8) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 117، والبديع في علم العربية: 267 / 1، واللحة في شرح الملحّة: 231 / 1.

(9) البيت للبيد في ديوانه: 69.

(10) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: 369 / 3.

(11) أدب الكاتب: 514.

(12) ديوان ذي الرمة: 248.

والشاهد فيه قوله: (من عن يميني)، إذ جاءت (عن) بمعنى ناحية، فدخول حرف الجر على (عن) دليل الاسمية<sup>(1)</sup>؛ والعلة في ذلك عدم توالي حرفي جرّ في الجملة<sup>(2)</sup>.

وقد شرح سيبويه المسألة شرحاً مستفيضاً بقوله: "وعن أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين والناحية. ألا ترى أنّك تقول: من عن يمينك، كما تقول: من ناحية كذا وكذا"<sup>(3)</sup>، وقال أيضاً في موطن آخر: "وأما (عن) فاسمٌ إذا قلت: من عن يمينك، لأن (من) لا تعمل إلا في الأسماء"<sup>(4)</sup>.

### 3) الكاف:

معناها التشبيه<sup>(5)</sup>، وهي أيضاً تكون اسماً، وتكون حرفاً فالحرف كقولك: الذي كزید أخوك؛ لأنها ههنا لم تقع موقع الاسم، وكذلك مررت بالذي كزید، لأنك لو قلت مررت بالذي مثل زيد لقبح، فاستدلّ سيبويه بإجماعهم على استحسان مررت بالذي كزید، على أنّ الكاف حرف جرّ كحرف الجرّ في قولك مررت بالذي في الدار، والغلام الذي لزيد، فلمّا تمت الصلة به، عُلم أنّه حرف جرّ<sup>(6)</sup>.

وبيّن السيرافي ذلك بقوله: "ولا يحسن أيضاً أن تقول: مررت بمن مثل زيد، وبمن غير زيد، ولا بالذي مثل زيد: ولا بالذي غير زيد، لأنها أسماء متمكنة غير ظرف فلا بدّ من ذكر العائد الذي يعود إلى الذي، ومن"<sup>(7)</sup>.

والرأي نفسه نجده عند ابن جنّي بقوله: "قولك: مررت بالذي كزید، والكاف هنا حرف لا محالة، لأنك لو قلت مررت بالذي مثل زيد، أو مررت بالذي مثل جعفر، لكان خلفاً وقبيحاً من الكلام، حتى تظهر الضمير المبتدأ المحذوف، فتقول: مررت

(1) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 119.

(2) ينظر شرح المفصل: 20/8.

(3) الكتاب: 420/1.

(4) المصدر نفسه: 228/4.

(5) أسرار العربية: 196.

(6) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 122.

(7) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 298/2.

بالَّذي هو مثل زيد، ومررت بالَّذي هو مثل جعفر، فإجماعهم على استحسان مررت بالَّذي كزيد، دلالة على أنّ الكاف حرف جر، وأنه بمنزلة قولك: مررت بالَّذي في الدار، وضربت الّذي من الكرام، وجاءني الغلام الذي لمحمد. وهذا استدلال سيبيويه، وهو الصواب الذي لا معدل عنه<sup>(1)</sup>.

وأما مجيء الكاف اسمًا فتلك التي يحسن وقوعها موقع الاسم أو كانت في تأويله؛ لذلك سمّاها النحويون (الكاف الاسمية) ومنه قول الراجز<sup>(2)</sup>: [الرجز]

يَضْحَكْنَ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ      تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوْفٍ شَمِّ

الشاهد فيه قوله: (عن كالبرد) أي: "عن مثل البرد". فالكاف هنا اسمٌ، بمعنى: (مثل)؛ لدخول حرف الجر عليه<sup>(3)</sup>.

وقد قامت الدلالة على استعمال (الكاف) اسمًا أيضًا في قول الشاعر<sup>(4)</sup>: [الوافر]

وَزَعَتْ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِيَّ      إِذَا وَنَّتِ الرَّكَّابُ جَرَى وَثَابَا

فدخول حرف الجرّ على (الكاف) دليل على كونها اسمًا<sup>(5)</sup>.

والخلاصة عند السّخاوي أنّ: "الأصل في (الكاف) وفي (على) أن تكون حروفًا وإنما تحمل على الاسمية، إذا تعذر فيها الأصل، ولما كانت الكاف بمعنى (مثل) استغنوا في الإدخال على الضمير عن الكاف بمثل الكاف في معناها؛ لأنّ مثلًا هي الأصل في التشبيه؛ ولأنّ الإضمار يردّ الشيء إلى أصله والكاف في موضع مثل، وإذا جاء الضمير وجب أن يأتي بمثل"<sup>(6)</sup>، وعليه لا تقول: أنت كه،

(1) سر صناعة الإعراب: 291 / 1.

(2) البيت للعجاج في ملحق ديوانه 328 / 2، وبلا نسبة في أسرار العربية: 258، والهمع: 31/2. وقبله: بيضٌ ثلاث كنعاجٍ جُمّ.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 203/1.

(4) البيت من الوافر، وهو لابن غادية السلمي في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: 429، وبلا نسبة في أدب الكاتب: 505، وسر صناعة الإعراب: 296.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 129.

(6) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

ولا كك(1)، وقال سيبويه: "وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه"(2)، ثم أنشد سيبويه قول العجاج(3)(4):

[الرجز]

فلا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَانِيًّا      كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهو شاذ قلّ ما يتكلم به العرب(5)، أي: محكوم عليه بالضرورة(6).

والثالث: الأحرف المشتركة بين الحرفية والفعلية، مثل: حاشا.

(1) حاشا.

هو حرف جرّ فيه معنى الاستثناء(7)، فإذا قلت: جاء القوم حاشا زيد فهو، كقولك: إلا زيدًا في المعنى، إلا أنّ (حاشا) تجرّ و(إلا) لا تجرّ، فحاشا يجرّ ما بعده كما يجرّ (حتى) ما بعده(8)، وما ذكره السخاوي ههنا إنّما هو رأي سيبويه كما جاء في كتابه: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنّه حرفٌ يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"(9).

والذي يدلّ على أنّ (حاشا): حرف جرّ ما جاء في قول الشاعر(10)(11): [الكامل]

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ      ضَنَّاً عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشَّتْمِ

(1) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 569 / 3.

(2) الكتاب: 383 / 2.

(3) المصدر نفسه: 384 / 2.

(4) ديوان العجاج: 128، وبلا نسبة في الملحّة في شرح الملحّة: 47 / 1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 15 / 3.

(5) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 129.

(6) ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري: 559 / 2.

(7) المقتصد في شرح الايضاح: 715 / 2.

(8) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 135.

(9) الكتاب: 349 / 2.

(10) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 98 / 3.

(11) البيت للجُميح الأسيدي في الأصمعيّات: 218، وجاء هذا الشاهد برواية: (حاشا أبا ثوبان إنّ له ضنناً على الملحّة والشّتْم)، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

الشاهد: في قوله: (حاشا أبي ثوبان)، حيث جرّ المستثنى بـ (حاشا)(1).  
وقال جامع العلوم: "و لو كان (حاشا) فعلا، ك (خلا) و (عدا) لجاز: ما حاشى زيدا،  
كما جاز: ما خلا زيدا. و لم نرهم استعملوا ذلك"(2)، وكأنّه يترجم قول سيبويه:  
"أَنَّكَ لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما"(3).  
والرأي نفسه عند ابن يعيش: "والصواب ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنّها لو كانت  
فعلاً بمنزلة (خَلَا)، وَ(عَدَا)؛ لجاز أن تقع في صلة (ما)، فنقول: (أتاني القوم ما  
حاشا زيدا)، كما تقول: (ما خلا زيدا)، و(ما عدا عمراً). فلمّا لم يجز ذلك؛ دلّ أنّها  
حرف"(4).

وبيّن ابن عصفور الدليل على حرفية (حاشا) في قوله: "إِنَّكَ حين تريد أن  
تستثني بها نفسك (المتكلم) لا تحتاج إلى نون الوقاية فتقول جاء النَّاسُ حاشاي كما  
تقول: مرّ النَّاسُ عليّ، قال الشاعر(5):

[ الكامل ]

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلْبَ إِلَهُمَّ حاشاي إني مُسَلِّمٌ مَعزورٌ

و لو كانت فعلا للحقت بها النون المذكورة"(6).

وهو ما أكّده الرّضي في قوله: "التزم سيبويه حرفية (حاشا)، لقولهم: حاشاي، من  
دون نون الوقاية، ولو كان فعلا لم يجز ذلك"(7).

وحاول السّخاوي أن يوفق بين الرأيين إذ قال بحرفية (حاشا) وفعاليتها وذلك  
في قولك: "فلا يمتنع أن تكون الكلمة مرّة حرفاً ومرّة فعلاً كعلی في نحو: علا يعلو،

(1) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 2 / 308.

(2) شرح اللمع في النحو: 226.

(3) الكتاب: 2 / 350.

(4) شرح المفصل: 8 / 88.

(5) البيت للمغيرة بن عبد الله الملقّب بالأفقيش الأسدي في ديوانه: 73.

(6) شرح المقرب: 961.

(7) شرح الرّضي على الكافية: 2 / 122.

وعلى زيد مال، وهو مذهب أبي العباس محمد في نحو: هجم القوم حاشا زيدا، فحاشا زيدا فاعل زيدا مثل جانب زيدا وضارب زيدا" (1).

وقد يكون السخاوي في قوله هذا استند إلى قول المبرّد: "فإن قلت فكيف يكون حرف خفض وفعلا على لفظ واحد فإن ذلك كثير منه حاشا" (2)، وقال في موضع آخر: "وما كان فعلا فحاشا وخلا وإن وافقا لفظ الحروف" (3).  
وعلل المبرّد فعلية (حاشا) بأنها تشبه (خلا) (4).

أما ابن السراج فجعل النصب بها مرويا عن العرب قائلًا: "وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد: قال: سمعت أعرابيا يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع، نصب بـ(حاشا)" (5).  
وحجة القائلين بأنها فعل قولهم: "حاشا لزيد، ولو كان (حاشا) حرف جر لم يجر دخولها على اللام" (6).

وأیضا مما يُحتجّ، لكونه فعلا أنه يتصرف، فتقول: حاشيتُ، أحاشي، كقول النابغة الذبياني (7)(8):

[البسيط]

ولا أرى فاعلا في الناس يُشبهه وما أحاشي من الأقسام من أحد

والسخاوي منساق وراء المبرّد في هذه المسألة، قال: "ولكن قول الشاعر حاشا أبي ثوبان ليس بحجة على أبي العباس ولا على من نصب بـ(حاشا)؛ لأنه لم ينكر كون

(1) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 135.

(2) المقتضب: 4/ 426.

(3) المصدر نفسه: 4/ 391.

(4) ينظر المقتصد في شرح الايضاح: 716.

(5) الأصول في النحو: 1/ 288.

(6) شرح كتاب سيوييه للسيرافي: 3/ 99.

(7) ينظر شرح المفصل: 8/ 86.

(8) ديوان النابغة الذبياني: 20.

(حاشا) تكون حرفاً وقد أنشده أبو العباس مستشهداً به على كون (حاشا) حرف جرّ<sup>(1)</sup>.

ومن يتبصّر في هذه المسألة يدرك أنّ جوهر الخلاف مرده إلى السّماع فمن قال بحرفيتها لم يتحرّر من سطوة ما نقله سيبويه إذ لم يدون في كتابه غير الجرّ، أمّا من قال بجواز فعليتها فقد أسعفه السّماع فلم يقصر رأيه على ما قاله سيبويه، ومن نذمّ أرى، بمقتضى ذلك، أنّ كلا الأمرين جائز.

ولم تجد الباحثة مصداقاً للأداتين (خلا، وعدا) في كتاب (المفضّل في شرح المفضّل، باب الحروف) لذلك اقتصررت على (حاشا) فقط.

(1) المفضّل في شرح المفضّل (باب الحروف): 135.

ثانيًا: الأحرف العاملة للنصب، والرفع:  
أحدها: (إن، وليت، و(لا) النافية للجنس):

### (1) إن:

قال سيبويه في باب الحروف الخمسة: "كذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال. وهي إن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن. وذلك قولك: إن زيدًا منطلقًا، وإن عمرًا مسافرًا، وإن زيدًا أخوك. وكذلك أخواتها"<sup>(1)</sup>.

ذكر السخاوي أن هذه الحروف وهي (إن وأخواتها) تشبه الأفعال من وجوه:  
الأول: تتصل بهذه الحروف ما يتصل بالأفعال من الضمائر إلا التاء، تقول: إنه وإتك وإني، ولم تتصل بها التاء؛ لأن التاء من علامات الفعل<sup>(2)</sup>.  
وعلل الباقولي ذلك بقوله: "اعلم أن هذه الحروف، إنما عملت... لأن الضمير يتصل بها كما يتصل بالأفعال. تقول: إنني، وإتك، كما تقول: سرني، و سرّك"<sup>(3)</sup>.  
ويستعرض السخاوي أن هناك من رفض هذا الوجه نقلًا عن بعضهم: "قال قوم هذا منقوض بـ(عسيت) فإنها تتصل بها التاء"<sup>(4)</sup>.

وفي شرح ابن يعيش: "أنها لما دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها؛ جرت مجرى الحروف لدالاتها على معنى في غيرها؛ إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها، لا في غيرها، فجمدت لذلك جمود الحروف، فإن قيل: ما الدليل على أنها أفعال مع جمودها جمود الحروف، وعدم تصرفها؟ فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال، نحو قولك: "عسيْتُ أن أفعل كذا"<sup>(5)</sup>.

فظاهر كلام السخاوي أن تاء الفاعل ليس مختصًا بالفعل وليس علامة مستقلة بالفعل، بدليل أن هذه التاء تتصل بـ(عسى) مع أن (عسى) له شبه بالحرف من جهة

(1) الكتاب: 2 / 131.

(2) ينظر المفضل في شرح المفضل (باب الحروف): 148.

(3) شرح اللمع في النحو: 155.

(4) ينظر المفضل في شرح المفضل (باب الحروف): 148.

(5) شرح المفضل: 196/7.

الجمود وعدم التصرف، ومن جهة أنّ معناه يتحقق بالخبر، أي: يتحقق في غيره مثل الحرف، ومع ذلك هو يعد فعلاً؛ لأنّ التاء تتصل به عندما نقول: عسيث. إذن (التاء) ليست علامة مميزة بالفعل بشكل عام ولا بالفعل المتصرف بشكل خاص.

الثاني: تشبه هذه الحروف الأفعال من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، فالأول: أنّ أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، والآخر: أنّ هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها(1).

وقد نقل السخاوي هذا التشبيه عن بعضهم، واعترضه بأنّه ضعيف، إذ قال: "تشبه الأفعال؛ لأنها مفتوحة الأواخر كما انفتح آخر الفعل الماضي، فهو تشبيه ضعيف مع أنّه قد قام دليل اعتباره في إبطال الكلّ إذا خفّت في نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا﴾ (2)(3).

الثالث: هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر كدخول كان وأخواتها فلما أشبهت الأفعال عملت عملها فرفعت أحدهما ونصبت الآخر(4).

قال ابن السراج: "وأعملت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت (كان)"(5). معنى (إنّ):

ومعنى (إنّ) المكسورة الهمزة، والمفتوحة الهمزة التأكيد لمضمون الجملة(6).

(1) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه و تبيين الخفي من لفظه و شرح أبياته و غريبه: 257.

(2) سورة يس: من الآية 32.

(3) المفضل في شرح المفضل (باب الحروف): 148.

(4) المصدر نفسه: 149.

(5) الأصول في النحو: 1 / 230.

(6) ينظر الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية: 112.

ومعنى ذلك أنّها لما دخلت على المبتدأ والخبر لم تغيّر المعنى، بل زادت تأكيداً، قولك: **إنّ زيداً قائمٌ** كان بمنزلة **زيدٌ قائمٌ**، **زيدٌ قائمٌ**؛ لأنّ التأكيد في الأصل إنّما هو بالتكرير، فلما دخلت (إنّ) قامت مقام التكرير (1).

ذكر السّخاوي أنّ معنى (إنّ) الابتداء بقوله: "إذا قلت زيدٌ منطلقٌ زيدٌ منطلقٌ لم يغيّر التكرير معنى الابتداء، بل أكّده" (2).

وهذا المعنى أشار إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "ألا ترى أنّ قولك: **إنّ زيداً منطلقٌ**، بمنزلة قولك: **زيد منطلق**، إذ لا يفيد إنّ غير التأكيد، و ليس كذلك لبيت؛ لأنّ بين قولك: **ليت زيداً منطلق**، و **زيد منطلق** فصلاً قوياً في المعنى" (3).

وأورد السّخاوي مسألة الفرق بين **إنّ** و**أنّ**، إذ قال: "الجملة مع المكسورة باقية على استقلالها بما فيها من الفائدة قبل دخولها، والجملة مع المفتوحة بمنزلة اسم واحد هو المصدر ولا يخرجها هذا عن التأكيد... لأنّ المفتوحة ما بعدها في تقدير المصدر، ثمّ هي مع ما بعدها من تمام الكلام السابق" (4).

وبعبارة أخرى: إذا حلّ محلّها الاسم المفرد فتكون مفتوحة، ولا بدّ أن يطلبها عامل، فنقول في الرفع: **يعجبني أنّك خارجٌ**، وتقدير الكلام: **يعجبني خروجك**، ونقول في النصب: **كرهت أنّك خارجٌ**، وتقديره: **كرهت خروجك**، ونقول في الجرّ: **عجبت من أنّك خارجٌ**، وتقديره: **عجبت من خروجك**، فيحكم على موضعها بما يقتضيه الإعراب، وإذا لم يحلّ محلّها الاسم المفرد فتكون مكسورة (5).

جواز كسر همزة (إنّ) وفتحها:

ذكر السّخاوي موردين من الموارد التي يجوز فيها كسر (إنّ) وفتحها:

(1) ينظر شرح المفصل: 104/8، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 153.

(2) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 153-154.

(3) المقتصد في شرح الايضاح: 324/1.

(4) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 154.

(5) ينظر المحرر في النحو: 630/2.

الأول: إذا قلت: **أَوَّلُ** ما أقول **أَنِّي** أحمدُ اللهَ، إن أردت أن **أَوَّلُ** قولك هو حمد الله فتحت ألف (**أَنِّي**)، فـ(**أَوَّلُ**) يكون مبتدأ، و(**أَنِّي** أحمدُ اللهَ) في موضع الخبر، و(ما) مصدرية، وكأنك قلت: **أَوَّلُ** قولي **حمدُ** الله، وإن أردت أن تجعل (**أَنِّي** أحمدُ اللهَ) جملة محكية بعد القول، ولم تُرد الخبر كسرت ألف (**أَنِّي**)، ولكن تجعل خبر المبتدأ محذوفاً، فـ(**أَوَّلُ**) يكون مبتدأ، و(**أَنِّي** أحمدُ اللهَ) جملة محكية، وخبر المبتدأ محذوف تقديره ثابت أو واقع، و(ما) موصولة، والتقدير: **أَوَّلُ** قولي **أَنِّي** أحمدُ الله ثابتٌ، فالكلام على تقدير فتح (**أَنَّ**) يكون تاماً، وعلى تقدير كسر (**إِنَّ**) يكون غير تام<sup>(1)</sup>.

ولا أراه يختلف عن قول سيبويه: "أول ما أقول **أَنِّي** أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله، وأن في موضعه. وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول **أَنِّي** أحمد الله"<sup>(2)</sup>.

وسار على نهجه ابن السراج<sup>(3)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(4)</sup>، والأثير الجزري<sup>(5)</sup>.

الثاني: بعد (إذا)، قال السخاوي نقلاً عن سيبويه: "سمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به<sup>(6)</sup>:"

[الطويل]

وكنْتُ أرى زِيدًا كما قيلَ سَيِّدًا      إذا إنّه عبْدُ القفا واللهازمِ

فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت (إن) ههنا؛ لأنك هذا المعنى أردت تعني أنه مبتدأ فكذلك كسرت إن... ولو قلت: مررت فإذا أنه عبْدٌ، تريد مررت به فإذا أمره العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر شرح المفصل: 109-108/8، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 158.

(2) الكتاب: 143 / 3.

(3) ينظر الأصول في النحو: 272 / 1.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب: 223 / 1.

(5) ينظر البديع في علم العربية: 550 / 1.

(6) البيت بلا نسبة في المقتضب: 351 / 2، والخصائص: 401 / 2.

(7) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 159، وينظر الكتاب: 144 / 3.

وبتعبير آخر: تفتح (أَنَّ) إذا وقعت في موضع الاسم المفرد، ففي قول الشاعر: (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا)، التقدير: فَإِذَا أَمْرُهُ أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا، فالمصدر المؤول من (أَنَّ) وما بعدها في محل رفع خبر، والمبتدأ محذوف تقديره (أمره)، وتكسر (إِنَّ) إذا وقعت في موضع الجملة، ففي قوله: (إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِذَا هُوَ عَبْد الْقَفَا واللهازم، فالضمير (الهاء) يكون في محل نصب اسم إنَّ، وعبد القفا خبرها. وخالفه ابن مالك في تقدير المحذوف عند فتح (أَنَّ) فقال: "فمن كسر فعلى تقدير: فإذا هو عبد. ومن فتح فعلى تقدير: فإذا العبودية. ف(أَنَّ) وما عملت فيه في تأويل مصدر ابتدئ به، وحذف خبره" (1).

### 3) لیت:

وهي من الحروف العوامل، والعلة في عملها كعلة (إِنَّ) (2).

ومعناها التمني، إذ قال سيبويه: "وليت: تمنٍ" (3).

وتابعهم ابن السراج (4)، والزرجاني (5)، والرّماني (6)، وابن هشام (7).

حكم دخول (ما) على (ليت):

إذا دخلت (ما) على (ليت) ففيها رأيان:

الأول: أن تكون (ما) كاقفة.

الثاني: أن تكون (ما) زائدة

كقول النابغة الذبياني (8):

[الطويل]

إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

(1) شرح الكافية الشافية: 486 / 1.

(2) معاني الحروف: 157.

(3) الكتاب: 233 / 4.

(4) ينظر الأصول في النحو: 178 / 3.

(5) ينظر حروف المعاني والصفات: 5.

(6) ينظر معاني الحروف: 157.

(7) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 375.

(8) ديوان النابغة الذبياني: 85.

يروى بنصب الحمام ورفعها، فمن نصب أعمل (ليت) وجعل (ما) لغوًا، ومن رفع أهمل ليت وجعل (ما) كافة(1).

وهناك من قال: إنّ الحمام رُفِعَ من وجهين: "أحد وجهي الرفع أن تجعل (ما) بمنزلة (الذي) كأنه قال: فيا ليت الذي هو هذا الحمام لنا... والوجه الآخر أن تجعل (ما) كافة للعامل"(2).

وردّ أبو حيان الوجه الأول من الرفع بقوله: "أن تكون (ما) موصولة اسم ليت، وهذا: خبر مبتدأ محذوف، أي: ليت الذي هو هذا الحمام. وهو تأويل متكلف"(3).

وذكر السخاوي أنّ بعض النحاة قالوا: إنّ الإلغاء عند دخول (ما) غير محكي في أخوات (ليت)، وإنّما حكم انفردت به (ليت)، وقال الشيخ عبد القاهر: ولا تكاد تجيء (ما) لغوًا في غير ليت وإنّ، وقال غيره إذا جاءت (ما) بعد (إنّ) فالأكثر في كلام العرب أن تكون كافة، وقال بعض الناس (ما) الكافة في تأويل اسم نكرة، فمعنى قولك: إنّما زيدًا منطلقٌ أنّ امرأً زيدٌ منطلق، فيكون اسم (إنّ) نكرة وخبرها نكرة؛ لأنّ الجمل كلّها في تأويل النكرات (4)(5).

وللنحويين ثلاثة مذاهب إذا لحقت (ما) الحروف المشبهة(6):

الأول: يجوز في جميع الحروف الإعمال والإلغاء، وهو مذهب الزجاجي.

والثاني: يجوز في (ليت) و(لعلّ) و(كأنّ) الإعمال والإلغاء، ولا يجوز فيما عداها إلّا الإلغاء، وهو مذهب ابن السراج وأبي إسحاق.

(1) ينظر اللمع في العربية: 233، و المقتصد في شرح الايضاح: 1/ ٤٦٩، والمفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 151-152.

(2) شرح كتاب سيوييه للسيرافي: 2/ 468.

(3) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 5/ 149.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل(باب الحروف): 152.

(5) تتبعت ذلك في كتب النحويين ولم أقف على هذه الأقوال.

(6) ينظر شرح جمل الزجاجي: 1/ 431، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3/ 1370.

الثالث: يجوز في (ليت) وحدها الإعمال والإلغاء وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء، وهو مذهب الأخفش.

واختار السخاوي المذهب الأول(1).

ويذهب البحث مذهب الأخفش في أنّ (ليت) وحدها يجوز فيها الإعمال والإلغاء دون سائر أخواتها، وللتدليل على ذلك قول ابن عصفور: "وأما القياس: فإنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص وإذا لحقتها ما فارقها الاختصاص فينبغي ألا تعمل إلا ليت، فإنها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(2) فأولى إنّما الفعل...وأما ليتما فلم تولها العرب الفعل قط، و لا يحفظ من كلامهم: ليتما يقوم زيد، فقد بان إذن سداد هذا المذهب"(3).

والمعنى نفسه عند أبي حيان بقوله: "إنّما كان الصحيح أنّ ليت وحدها يجوز فيها الإعمال و الإلغاء دون سائر أخواتها؛ لأنّ ليت بقيت على اختصاصها من أنّه لا يليها إلا الجملة الاسمية، بخلاف أخواتها فإنّه يجوز أن يليها الجملة الاسمية والفعلية، نحو: لعلمًا زيد يقوم، ولعلمًا يقوم زيد، وإنّما زيد قائم، وإنّما يقوم زيد، فلمّا بقيت على اختصاصها لم يقو فيها أنّها تلغى البتّة، بل جوّزت العرب فيها الإعمال؛ رعا لقوّة اختصاصها، والإلغاء؛ اعتبارا لدخول ما و الحاق لها بأخواتها، وقد وقع في بعض ما وقفنا عليه من التصانيف أنّ ليتما يجوز أن يليها الجملة الفعلية، فتقول: ليتما يقوم زيد، وهذا غير معروف ولا محفوظ عن العرب"(4).

(1) ينظر المفضل في شرح المفضل(باب الحروف): 152-153.

(2) سورة فاطر: من الآية 28.

(3) شرح المقرب: 1158/1-1159.

(4) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 80.

**3) لا النافية للجنس:**

تقسم (لا) على ثلاثة أقسام: (لا) النافية، و(لا) الناهية، و(لا) الزائدة<sup>(1)</sup>، ومنها ما تكون عاملة، ومنها ما تكون غير عاملة<sup>(2)</sup>.

والكلام في هذا المبحث على (لا) النافية ولها ثلاثة أقسام<sup>(3)</sup>:

الأول: العاملة عمل (إنّ)، وهي (لا) النافية للجنس<sup>(4)</sup>، وتسمّى لام التبرئة<sup>(5)</sup>.

اشتراط السّخاوي فيها أن تدخل على النكرة فتنتفي نفيًا مستغرفًا<sup>(6)</sup>، فهو بذلك وافق إمام النحاة سيبويه إذ قال: "ف(لا) لا تعمل إلّا في نكرة كما أنّ ربّ لا تعمل إلّا في نكرة... لأنّك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئًا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد ربّ... ف(لا) لا تعمل إلّا في نكرة من قبل أنّها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنّه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"<sup>(7)</sup>، وقال أيضًا: "واعلم أنّ المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا"<sup>(8)</sup>.

قال المبرّد: "وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةِ الْبَيِّنَةِ وَلَوْ كَانَتْ كَعَبْرَهَا مِنْ الْعَوَامِلِ لَعَمَلَتْ فِي الْمَعْرِفَةِ كَمَا تَعْمَلُ فِي النُّكْرَةِ"<sup>(9)</sup>.

قال الأعمى الشنتميري: "اعلم أنّ قولك: لا رجل في الدار، جواب: هل من رجل في الدار؟ وذلك أنّه إخبار، و كل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة، ولما كان: لا رجل في الدار، نفيًا عامًا، كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العموم إلا

(1) ينظر الجنى الدّاني في حروف المعاني: 452/1.

(2) ينظر معاني الحروف: 54، وينظر الجنى الدّاني في حروف المعاني: 452/1.

(3) ينظر الجنى الدّاني في حروف المعاني: 456-452/1.

(4) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 319 / 1.

(5) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: 103/2.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 236.

(7) الكتاب: 274 / 2.

(8) المصدر نفسه: 296 / 2.

(9) المقتضب: 362 / 4.

بإدخال (من) لأنها تدخل على واحد منكور في معنى الجنس، ولا تدخل على معروف" (1).

وذلك خلاف رأي الكوفيين الذين أجازوا بناء اسم العلم، سواء أكان مفردًا نحو: لا زيد، ولا عمرو، أو مضافًا كنية نحو: لا أبا محمد، ولا أبا زيد" (2).

ثم بين السخاوي علّة بناء اسمها المفرد أنه تضمّن معنى (من)، وذلك في قوله: "لا رجل في الدار؛ لأنها في هذه الحال جواب لقول القائل: هل من رجل في الدار، فحذفت (من)، وتضمّن الكلام معناها، فوجب البناء لتضمنه معنى الحرف" (3).

وعلل ابن الوراق عدة وجوه لبناء اسم (لا) منها: "وهو أن تكون (من) مقدرة بين (لا) وما تعمل فيه، فيكون الأصل: لا من رجل في الدار، فلما حذفت (من) تضمنت الكلام معنى الحرف، والحروف مبنية، فوجب أن تبنى (لا) مع ما بعدها، لتضمنها الحروف" (4).

ووافقهم التفتازاني أنه بني اسم (لا): "لتضمنه حرف الجر، لأن قولنا: لا رجل في الدار جواب سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل: هل من رجل في الدار و كان من اللائق أن يطابق الجواب السؤال فيقال: لا من رجل في الدار إلا أنه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل: لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك" (5).

ويتبدى مما تقدم ذكره أن السخاوي يذهب إلى أن حركة الاسم الذي بعد (لا) حركة بناء على خلاف رأي سيبويه الذي يؤكد أن الحركة عنده حركة إعراب وذلك في

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: 304.

(2) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 3/ 1306.

(3) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 236.

(4) علل النحو: 406.

(5) الترتيب الجميل في شرح التركيب الجليل: 40.

قوله: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتتصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم"(1).

ويبدو لي أنّها حركة إعراب وللتدليل على صحة هذا الرأي قول ابن الخبّاز الحجّة في قول سيبويه هي: "أنّ (لا) عاملة في النكرة، فلو كانت حركتها بناء؛ لكان العامل قد عمل في المعمول البناء، وليس في العربية معمول بني مع عامل"(2).  
وعلّل أيضًا ترك التنوين لثلاثة أوجه: "أحدها: أنّ (لا) لا يفصل بينها وبين معمولها فجرى الاسم المركب فترك التنوين تخفيفًا. الثاني: أنّ (لا) ضعيفة جدًا؛ لأنّها فرع فرع فلم ينون اسمها. الثالث: أن ترك التنوين إيدان بالتركيب مع (لا)؛ لأنّه لو أثبت لجاز أن يتوهم أنّ النصب بفعل محذوف كقولك: وعدتني بدرهم ودينار فلا درهم و لا دينار"(3).

**الثاني: الأحرف العاملة عمل ليس (إنّ النافية، ولا، وما).**

### 1) إنّ النافية

حروف النفي في العربية ستة أحرف هي: ما، ولا، ولم، ولمّا، ولن، وإنّ(4).  
وفصّل أبو حيّان الأندلسيّ معناها فقال: "اثنان لنفي الماضي، وهما: لم، ولمّا. واثنان لنفي الحال، وهما: ما، وإن. واثنان لنفي المستقبل، وهما: لا، ولن"(5).  
والكلام هنا على حرف من هذه الأحرف الستة وهي: (إنّ)، وهي على رأي كثير من النحويين على ضربين:

الأول: عاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر(6)، وأجاز المبرّد أعمالها على التشبيه (بليس)، كما أعملت (ما) على التشبيه بها، فأجاز (إنّ زيدٌ قائمًا) كما أجاز ما زيدٌ

(1) الكتاب: 274 / 2.

(2) توجيه اللمع: 158.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) ينظر البديع في علم العربية: 424 / 2، وينظر الكُنّاش في فني النحو والصرف: 147 / 2.

(5) الأشباه والنظائر في النحو: 117 / 2.

(6) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 358/2.

قائماً<sup>(1)</sup>، إذ صرّح أنّ غير سيبويه يُجيز نصب الخبر على تشبيهه (ليس) كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول؛ لأنّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى<sup>(2)</sup>.

وتابعه ابن جنّي، فذكر: "قراءة سعيد بن جبير: (إن الذين تدعون من دون الله

عباداً)<sup>(3)</sup>... وإعمال (إن) هنا إعمال ما<sup>(4)</sup>، بسكون (نون) (إن) ونصب (عباداً)<sup>(5)</sup>،

فتكون (إن) نافية، و(الذين) اسمها، و(عبادا) خبرها<sup>(6)</sup>.

وقال أبو بكر بن الأنباري: "وقال بعض أهل العلم: (إن) حرف من الأضداد... يقال: إن قام عبدُ الله. يراد به: ما قام عبدُ الله؛ حكى الكسائي عن العرب: إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية؛ فمعناه ما أحدٌ. وحكى الكسائي أيضاً عن العرب: إن قائماً؛ على معنى: إن أنا قائماً، فترك الهمز من (أنا)، وأدغمت نون (إن) في (أنا)؛ فصارتا نوناً مشددة"<sup>(7)</sup>.

وارتضى المرادي ذلك بقوله: "إن الصحيح جواز إعمالها لثبوته نظماً ونثراً، فمن

النثر قولهم: إن ذلك نافعك ولا ضارك... ومن النظم قول الشاعر<sup>(8)</sup>: [الطويل]

إن المرء ميّتا بانقضاء حياته      ولكن بأن يبغى عليه فيخذل<sup>(9)</sup>.

[المنسرح]

وأشده الكسائي قول الشاعر<sup>(10)</sup>:

(1) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 246.

(2) ينظر المقتضب: 362 / 2، وينظر الأصول في النحو: 236 / 1، ينظر معاني الحروف: 51.

(3) سورة الأعراف: من الآية 194.

(4) المحتسب: 269 / 1، و383، وينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 442.

(5) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: 666/1.

(6) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 376 / 1.

(7) الأضداد: 189.

(8) البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 279 / 4، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن

مالك: 318 / 1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 454 / 1، وجامع الدروس العربية: 296 / 2.

(9) الجنى الداني في حروف المعاني: 360/2.

(10) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد وشرح الكافية الشافية: 447 / 1، وشرح شذور الذهب لابن هشام:

## إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ      إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين

إذ أعمل (إن) النافية إعمال ليس؛ فرفع بها الاسم، وهو الضمير المنفصل، ونصب بها الخبر، وهو قوله: (مستولياً)(1).

الثاني: غير عاملة: لم يُجز سيبويه ولا الفراء إعمال (إن) عمل (ليس)؛ لأنها حرف نفي، دخل على المبتدأ والخبر فكان القياس ألاّ تغير المبتدأ ولا الخبر عن حالهما، كما أنّ حرف الاستفهام إذا دخل عليهما لم يغيرهما، وكان القياس أيضاً في (ما) ألاّ تعمل كما فعل بنو تميم، فلما خالف أهل الحجاز القياس في (ما) فأعملوها لم يكن لنا إلاّ أن نقيس عليها(إن)؛ لأنّ القياس على ما خالف القياس غير مستقيم(2).

قال المبرّد في معرض الحديث عن (إن) النافية: "وتكون في معنى (ما) تقول عن (إن زيدٌ منطلقٌ) أي: ما زيدٌ منطلقٌ وكان سيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلاّ تغيره، وذلك لمذهب بني تميم في (ما)"(3).

وتابعهم الرّماني بقوله: "وعدم عملها هو الكثير والأصل؛ لعدم الاختصاص...؛ لأنه لا يعمل إلاّ ما يختصّ بحروف الجرّ وحروف الجزم، هذا ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال"(4).

وقول مكّي بن أبي طالب القيسيّ وزاد عليه: "وسيبويه يختار في (إن) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛ لأنها أضعف من (ما) والمبرّد يجريها مجرى (ما)"(5).  
وعلق أبو حيّان الأندلسي على مسألة إعمال (إن) النافية بالقول: "والصحيح أنّه لا يجوز، لأنه لم يحفظ من ذلك إلاّ بيت نادر وهو:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ      إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين

(1) ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 4 / 166.

(2) ينظر المفضل في شرح المفضل(باب الحروف): 246.

(3) المقتضب: 2 / 362.

(4) معاني الحروف: 190.

(5) مشكل إعراب القرآن: 1 / 307.

وقد نسب السهيلي وغيره إلى سيبويه جواز إعمالها إعمال(ما)، وليس في كتابه نصّ على ذلك"(1).

وأما السّخاوي فيختار أن تكون (إن) غير عاملة وذلك بقوله: "والمعروف مذهب سيبويه"(2)، فهو بذلك خالف المبرّد في هذه المسألة.

ومراقبة مطوّلات النحو العربي تكشف لنا سعة الخلاف في فهم نصّ سيبويه، تجلّى ذلك بقول ابن مالك: "وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنّه قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): "وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إن) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس"، فعلم بهذه العبارة أنّ في الكلام حروفا مناسبة لليس من جملة ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا (إن) وإلا فتعيّن كونهما مقصودين"(3).

فالواقع أنّ سيبويه لم يصرّح بإعمال(إن) إعمال (ليس) ولم يمنع ذلك، وكل ما أشار إليه هو أنّها تكون نافية في موضع من كتابه وهو قوله: "وتكون في معنى ما. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾"(4)، أي: ما الكافرون إلا في غرور"(5)، وقوله في موضع آخر: "وتكون (إن) ك(ما)، في معنى ليس"(6).

وربّما فهم من كون (إن) بمعنى (ما، وليس)؛ لأنّها تعمل عملهما فضلاً عن أنّ كلام سيبويه لم يكن صريحاً بشأن عملها.

(1) البحر المحيط في التفسير: 442 / 1.

(2) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 247.

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 375 / 1، والكتاب: 221/4.

(4) سورة الملك: من الآية 20.

(5) الكتاب: 152 / 3.

(6) المصدر نفسه: 222 / 4.

**(2) لا.**

مجيء (لا) بمعنى (ليس)، كقولك: لا رجلٌ في الدار<sup>(1)</sup>.

قال الهروي: "وأما (لا) بمعنى ليس فقولك: (لا رجلٌ في الدار) بالرفع والتنوين، بمعنى: ليس رجلٌ في الدار"<sup>(2)</sup>.

وأوضح الهرمي أنّ هذه (لا) تنفي النكرات نفي الخصوص، أي: أنّ النفي يختص بشخص واحد دون اثنين و ثلاثة فما زاد. فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار لم تنفِ (لا) إلا شخص (رجل) واحد، و لو كان في الدار رجلان؛ لم يكن كاذباً<sup>(3)</sup>.

**(3) ما.**

قال السّخاوي: "ف(ما) لنفي الحال...وفي دخولها على الأسماء بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز، نحو، ما زيدٌ منطلقاً وفي لغة بني تميم لا تفيد إلا النفي المذكور، وإذا قلت ما زيدٌ منطلقاً كان كقولك: ليس زيدٌ منطلقاً في المعنى، فكان مثله في العمل عند أهل الحجاز؛ لأنّ ليس تنفي الحال، وما تنفي الحال، أي: ليس زيدٌ منطلقاً في هذه الحال"<sup>(4)</sup>.

ولا يبعد هذا عن قول سيبويه: "هذا بابٌ ما أُجْرِي مَجْرَى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ (ما). تقولُ: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً وأما بنو تميم فيُجرونها مُجْرَى أَمَّا وَهَلْ، أي: لا يُعملونها في شيء. وهو القياس...وأما أهل الحجاز فيشَبّهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها، كما شَبّهوا بها لآت في بعض المواضع"<sup>(5)</sup>.

(1) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 239.

(2) كتاب الأزهية في علم الحروف: 159.

(3) ينظر المحرر في النحو: 671/2.

(4) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 234.

(5) الكتاب: 57 / 1.

وعَلَّ الخوارزمي التشبيه بين (ما) و(ليس) بقوله: "و أما وجه التشبيه فلأنهما للنفي، و(ما) أشدّ مشابهة بـ (ليس) من (لا)؛ لأنّ (ما) لنفي الحال كما أنّ ليس لنفي الحال فذلك دخلت على المعرفة و النكرة و (لا) على النكرة فحسب"(1).

**ثالثاً: الأحرف غير العاملة: ها التنبيه، ولام التعريف.**

### 1) لام التعريف:

ذكر الزمخشري أصناف اللامات وهي: "لام التعريف، ولام جواب القسم، واللام الموطئة، ولام جواب لو ولولا، ولام الأمر، ولام الإبتداء، واللام الفارقة بين (إن) المخففة والنافية"(2).

استدرك السخاوي على الزمخشري في عدد اللامات فقال: "فإيراده ما أورده ههنا يوهم أنّ ذلك جملة اللامات، وليس كذلك، واعلم أنّ النحاة قد جعلوا اللامات أربعة وثلاثين لأمًا"(3).

أما الزجاجي فقال: "فاللامات إحدى و ثلاثون لأمًا"(4).

و فصل المألقي في ذكر ذلك بقوله: "اعلم أنّ اللام المفردة جاءت في كلام العرب لمعان تتشعب و تكثر، فعدها بعضهم ثلاثين لأمًا، وعددها بعضهم ثمانية، و عددها بعضهم أربعة"(5).

وبيّن السخاوي أنّ من اللامات لام التعريف وهي مختصة بالأسماء وإنما لم تعمل؛ لأنها تصير مع ما دخلت عليه كـ بعض أجزاءه(6).

اوالمعنى نفسه عند العكبري وذلك في قوله: "فأما (لام التعريف) فلا تعمل مع اختصاصها؛ لأنها صارت كجزء من الاسم؛ لأنها تعين المسمى كما تعينه

(1) كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل: ١٤٩.

(2) المفصل في صنعة الإعراب: 449.

(3) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 369.

(4) اللامات: 31.

(5) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 293.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 376.

الأَوْصَافِ، وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَالَى بَيْتَانِ آخِرُ أَحَدِهِمَا مَعْرِفَةٌ وَآخِرُ الْآخَرِ اسْمٌ مِثْلُ الْأَوَّلِ نَكْرَةً وَلَا يُعَدُّ إِيظَاءً"<sup>(1)</sup>.

وَمِنَ الْمُحَدَّثِينَ مَنْ أَيْدَ الْعَكْبَرِيِّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ تَعْمَلْ (هَاءَ التَّنْبِيهِ، وَأَلَّ الْمَعْرِفَةَ) مَعَ اخْتِصَاصِهِمَا بِالْأَسْمَاءِ؛ لِتَنْزِيلِهِنَّ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْ مَدْخُولِهِنَّ، وَجُزْءِ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ"<sup>(2)</sup>.

قَسَمَ السَّخَاوِيُّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ إِلَى ضَرْبَيْنِ:

الأول: تعريف الجنس<sup>(3)</sup>:

وَقَدْ وَضَّحَ مَعْنَاهَا ابْنُ يَعِيشَ، إِذْ قَالَ: "تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ جَمِيعَهُ لَا لِتَعْرِيفِ الشَّخْصِ مِنْهُ"<sup>(4)</sup>.

وَذَلِكَ نَحْوُ: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ، وَالإِنْسَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْبَهِيمَةِ، أَيُّ: أَهْلَكَ النَّاسَ هَذَانِ الْحَجْرَانِ الْمَعْلُومَانِ، وَلَوْ قُلْتَ دِينَارٌ أَوْ دِرْهَمٌ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَمِثْلُهُ إِذَا قُلْتَ: امْرَأَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَارِيَةٍ، وَالْمَرْأَةُ خَيْرٌ مِنَ الْجَارِيَةِ"<sup>(5)</sup>.

وَسَبَقَهُ فِي ذَلِكَ الْمَبْرَدُ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمَ وَذَهَبَ النَّاسَ بِالْإِنْسَانِ وَالْبَعِيرَ... إِنَّمَا هُوَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ أَلَّا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يُعْطِيكَ دِينَارًا وَاحِدًا فَتَقُولُ أَنَا لَا أَقْبَلُ مِنْكَ الدَّنَائِيرَ"<sup>(6)</sup>.

وَوَافَقَ الْمَبْرَدَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَيْضًا"<sup>(7)</sup>.

(1) اللباب في علل البناء والإعراب: 207 / 1.

(2) ينظر دليل الطالبين لكلام النحويين: 17.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 376.

(4) ينظر شرح المفصل: 17/9.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 376.

(6) المقتضب: 138/4.

(7) ينظر الأصول في النحو: 150 / 1.

ومن الشواهد القرآنية التي رصدها السخاوي<sup>(1)</sup> قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾<sup>(2)</sup>، أي: يعلم الذي يفسد أموال اليتامى من المصلح لها، بمعنى أوضح كل شخص ينوي الإصلاح أو الإفساد، وهذه الكلية متحصلة من معنى (ال) في (المفسد، والمصلح)<sup>(3)</sup>، وقوله ﴿وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾<sup>(4)</sup>، أي: الْمَلِكُ والجنس المتعارف بالملك<sup>(5)</sup>، أي: لا يراد من شيء من ذلك واحد بعينه<sup>(6)</sup>.

الثاني: تعريف العهد:

نحو قولك: أين الرجل الذي جاءنا؟ وما فعل الرجل الذي لقيناه؟ وقد أنفقت الدرهم الذي أعطيتني، فهذا رجل معروف ودرهم معروف، واللفظ الواحد في الجنس والعهد. وإنما يفترقان في المعنى، ألا ترى أنك تريد الجنس كله، وتريد رجلاً واحداً ومعهوداً لك ولمن تخاطبه، وقول قعنب بن أم صاحب<sup>(7)</sup>: [الرَّجُلُ]

وَعَذَلَهُنَّ خَبَلٌ مِنَ الْخَبَلِ

بَاكَرَنِي بِسُحْرَةٍ عَوَاذِلِي

وكذلك قولك: إني من القوم، الألف واللام في الخبل والقوم للعهد؛ لأنه لا فائدة في قولك من القوم وأنت تريد الجنس، ودليل ذلك بأنهم يقولون: إني من القوم الذين يفعلون كذا فيصفون<sup>(8)</sup>.

والفاكهي فصل في (أل التعريف) العهدية وقسمها على قسمين<sup>(9)</sup>:

(1) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 376.

(2) سورة البقرة: من الآية 220.

(3) ينظر تفسير القرطبي: 66/3.

(4) سورة الحاقة: من الآية 17.

(5) ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 240 /5.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 376.

(7) نسبه السخاوي إلى قعنب بن أم صاحب ، وهو في شعر عبدة بن الطيب: 86.

(8) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 376.

(9) ينظر مجيب النداء إلى شرح قطر الندى: 181.

الأول: الذكريّ، نحو قولك: (اشتريت فرسا ثم بعت الفرس)، أي: بعت الفرس المذكور، و لو قلت: (ثم بعت فرسا) لكان غير الفرس الأول.  
والثاني: الذهني، كقولك: (جاء القاضي) إذا كان بينك و بين مخاطبك عهد في قاضٍ خاصّ.

وزعم ابن معزوز<sup>(1)</sup> أنّ (ال التعريف) لها قسم واحد، وهي العهدية، سواء أدخلت على واحد أم على اثنين أم على ما يقع على الجنس، فإذا قلت: جاءني الرجل فمعناه: الرجل الذي عهدت بيني وبينك، وإذا قلت: الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدت بقلبك على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا، فالعهد أبداً لا يفارق<sup>(2)</sup>.

وقد تدخل الألف واللام فتكون عوضاً وذلك في موضعين:  
الموضع الأول: الألف واللام في اسم الله تعالى. ونسب السخاوي هذا الرأي إلى أحد قولي سيبويه إنّ الأصل (إله)، ثم حذفت الهمزة على غير القياس وعود منها الألف واللام<sup>(3)</sup>.

اذ قال سيبويه: "وكان الاسم والله أعلم إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها... ومثل ذلك (أناس)، فإذا أدخلت الألف واللام قلت (الناس)؛ إلا أنّ الناس قد تُفارقهم الألف واللام ويكونُ نكرةً، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكونُ فيه ذلك"<sup>(4)</sup>.

(1) هو أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي (625هـ)، الأستاذ الأديب النحويّ. من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، والسّهيلي، تخرّج به جماعة أئمة، انتقل أخيراً إلى مرسية، وتوفّي بها. له: (شرح الإيضاح للفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه) ينظر الوافي بالوفيات: 159/29، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 362/2.

(2) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 987/2.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 377.

(4) الكتاب: 195 / 2.

ووافقهم في ذلك المرادي؛ لأنّ: "الأصل (إله) و (أناس) فحذفت الهمزة وجعلت الألف و اللام بدلا منها"(1).

والقول الثاني لسيبويه: (لاه) ثمّ دخلت الألف واللام للتعظيم، والدليل على ذلك قولهم: لاه أبوك، وقول ذي الإصبع(2):

[البسيط]

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي(3).

قال سيبويه: "جاز: لاه أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين"(4).

وبيّن السيرافي ذلك بقوله: "اللامان المحذوفان عند سيبويه: هي لام الجر واللام التي بعدها"(5).

وقال الرّضي نقلاً عن الخليل: "لاه أبوك: إنّه مجرور بلام مقدرة"(6).

الموضع الثاني: أن تكون الألف واللام عوضاً من يائي النسب، وذلك قولهم: المجوس واليهود، والأصل يهوديون ومجوسيون، لأنّ يهود ومجوس علما فدخلت الألف واللام فيهما في قولهم: اليهود والمجوس كان لهما حذف ياء النسبة عوضاً منها(7).

والمعنى نفسه عند المتقدمين ومنهم أبو علي الفارسيّ في قوله: "المراد

باليهود والمجوس: اليهوديون والمجوسيون، إلا أنّهما جُمعا بحذف ياء النسب"(8).

وتابعهم أمين الدين المحليّ في قوله: "وقد تكون الألف واللام في أول الكلمة عوضاً عن يائي النسب، كقولهم: المجوس واليهود"(9).

(1) شرح التسهيل للمرادي: 238.

(2) ديوان ذي الإصبع: 89.

(3) لم اعثر على هذا الرأي عند سيبويه.

(4) الكتاب: 115/2.

(5) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 444 / 2.

(6) شرح الرّضي على الكافية: 299 / 4.

(7) ينظر المفضل في شرح المفضل(باب الحروف): 378.

(8) التعليقة على كتاب سيبويه: 69 / 3.

(9) مفتاح الإعراب: 133.

ويَدَلُّ على ذلك قول الشاعر (1)(2):

[البسيط]

أولادُ ذُهَلٍ بَنُو السُّودِ المَدَانِيِّسِ.

والتَّيْمُ أَلَامٌ مَن يَمْشِي وَأَلَامُهُمُ

أي: تيميون(3).

قال أبو علي: "وقد يحتمل قوله: والتيم ألامٌ من يمشي ..... وهو أن تجعل التيم جمعاً، كيهوديٍّ ويهودَ، ثم تعرفه"(4).

وتكون الألف واللام بمعنى (الذي)، كقولك: القائم عندك زيد، أي: الذي قام،

وتكون في المؤنث بمعنى (التي)، نحو: القائمة عندك هند، أي: التي قامت(5).

ووافقه في ذلك السخاوي(6).

وأما دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع فمختلف فيه عند النحاة،

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر، قال ابن السراج: "ما شذَّ

عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال

الألف واللام على اليجدع"(7).

والذي يقصده ما جاء في قول الشاعر (8):

[الطويل]

إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعِ

يقول الخنا وأبغضُ العُجْمِ ناطقًا

أرادوا الذي يجدع(9).

(1) البيت لجرير في ديوانه: 131.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل(باب الحروف): 379.

(3) ينظر معاني الحروف: 34.

(4) شرح الأبيات المشككة الإعراب: 39.

(5) ينظر معاني الحروف: 43.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل(باب الحروف): 380.

(7) الأصول في النحو: 1/ 57.

(8) البيت لذى الخرق الطهوي في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 1/ 431.

(9) ليس في كلام العرب: 70.

ووافقهم السيرافي وزاد عليه: "ومن أقبح الضرورات جعل الألف واللام بمعنى الذي مع الفعل"(1).

وهو ما أكده الرُّمانيّ في قوله: "وهذا من أقبح الضرورات، ولا يجوز استعماله في سعة الكلام"(2).

قال السّخاوي نقلاً عن الأخفش: أراد الذي يجده، كما تقول: هو يضربك، أي: الذي يضربك، وقال أبو بكر: احتاج إلى رفع القافية، فقلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر(3).

وأيد الرازي في مختاره من أنّ القافية وقيدها هي التي دعت الشاعر لأن يختم بيته بكلمة اليجده وهي ضرورة قبيحة(4).

لكن الفرزدق استعمل هذه الضرورة في غير قيد القافية فأدخلها في صدر البيت في قوله الشهير(5):

[البسيط]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ(6).  
قوله (الترضى) أي: "الذي ترضى"(7).

وذهب ابن مالك إلى أنّه جائز في الاختيار و إن كان قليلاً إذ قال: وعندي أنّ مثل هذا غيرٌ مخصوصٍ بالضرورة؛ لِتَمَكُّنِ الْقَائِلِ هُنَا أَنْ يَقُولَ: مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضِي حُكُومَتُهُ(8).

وفصّل د. محيي الدين عبد الحميد المسألة بقوله: "فمن ذهب إلى أنّ دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم، و من ذهب

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 236 / 1.

(2) معاني الحروف: 44.

(3) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: 32/1.

(4) ينظر مختار الصحاح: 54.

(5) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: 32/1.

(6) ينظر المفضل في شرح المفضل(باب الحروف): 380.

(7) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: 38.

(8) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 202 / 1.

إلى أنّ أَل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل (أَل) بجميع أنواعها من علامات الاسم<sup>(1)</sup>.

فكلمة (المرضي) يمكن أن تكون بدلاً من (الترضي) مع الحفاظ على قيد الوزن واستقامة المعنى لكن ذلك مردودٌ بضرورة أقبح من الأولى إذ: "لو قاله لوقع في محذور أشدّ، من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث"<sup>(2)</sup>. ويرى البحث أنّها ضرورة دعته قيود الشعر التي من أهمّها الوزن.

تكون الألف واللام الزائدة قسامين:

الأول: لازمة، نحو زيادتها في الذي والتي؛ لأنّ هذا يتعرّف بالصلة<sup>(3)</sup>.

وارتضى ابن يعيش ذلك وزاد عليه بقوله: "وحقيقة التعريف بالصلة، ألا ترى أنّ نظائرها من نحو: (مَنْ، وما) كلّها معارف، وليست فيها لام المعرفة، ويؤكد زيادة اللام هنا لزومها ما دخلت عليه، واللام المُعرّفة يجوز سقوطها ممّا دخلت فيه، فلزوم هذه اللام هنا وعدم جواز سقوطها دليلٌ على أنّها ليست المُعرّفة"<sup>(4)</sup>.

ووافقهم المألقي في ذلك<sup>(5)</sup>.

ومن الزيادة اللازمة أيضاً زيادتها في الآن، وليس لمعرّف لها<sup>(6)</sup>.

قال ابن جنّي: "فألذي يدلُّ على أنّ اللام في (الآن) زائدة؛ أنّها لا تخلو من أنّ تكون للتعريف كما يظنّ مخالفنا، أو تكون زائدةً لغير التعريف كما نقول نحن، فألذي يدلُّ على أنّها لغير التعريف أنا اعتبرنا جميع ما لامه للتعريف؛ فإذن إسقاط لامه جائز فيه، وذلك نحو: الرّجلُ ورجلٌ، والغلامُ وغلامٌ، ولم يقولوا: (افعله أن)، كما قالوا:

(1) عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: 22.

(2) البهجة المرضية في شرح الألفية في أسلوبها الجديد: 49.

(3) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 381.

(4) شرح المفصل: 18/9.

(5) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 164.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 381.

(افعلهُ الآن) فَدَلَّ هذا على أن اللام فيه ليست للتعريف، بل هي زائدة كما يُزَادُ  
غيرها من الحروف<sup>(1)</sup>.

ووافقهم في ذلك المألقي<sup>(2)</sup>.

الثاني: غير لازمة، كقول الشاعر<sup>(3)</sup>(4):

[الطويل]

أَمَّا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا      عَلَى قَنَّةِ الْعَزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا

فالألف واللام في (النسر) زائدتان؛ لأنه يقصد(نسرًا) وهو صنم من أصنام  
العرب معروف كالعزى عندهم، وقد جاء في التنزيل الكريم: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ  
وَنَسْرًا﴾<sup>(5)</sup> فجاء نسرٌ في الآية المباركة من غير (أل)؛ لأنه معروف عندهم من  
دونها<sup>(6)</sup>.

وأما دخول الألف واللام في الحارث والقاسم والعباس والضحاك، والحسن  
والحسين، فقال الخليل: دخلت لتجعله الشيء بعينه، وذلك أن الأصل أن يقال: هذا  
رجل حارث ثم صار التقدير: مررت بالرجل الحارث، ثم نقلته إلى العَلَم، وفيه الألف  
واللام فأقررتهما فيه على أنه الشيء بعينه<sup>(7)</sup>.

قال سيبويه نقلًا عن الخليل: "وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث  
والحسن والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمِّي  
به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلب عليه. ومن قال حارثٌ وعباس فهو يُجرى به  
مُجرى زيد"<sup>(8)</sup>.

(1) سر صناعة الإعراب: 32 / 2.

(2) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 164.

(3) البيت لعمر بن عبد الجن في خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: 214/7.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 382.

(5) سورة نوح: من الآية 23.

(6) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين: 435، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 71.

(7) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 382.

(8) الكتاب: 101 / 2.

وفي هذا السياق قال ابن السراج: "الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، كأنه وصف غلب عليه، ومن قال: حارث وعباس، فهو يجريه مجرى زيداً"(1).

واجتلى السيرافي هذه المسألة إذ قال: "فأما الحارث والحسن والعباس فمذهب العرب في هذه الأسماء وما جرى مجراها، أن يجعلوها لأولادهم وسائر من يسمون بها تفاقولا وترجيا أن يصير فيهم تلك الأشياء، فيعزونهم لما تراد له تلك الأسماء نحو الحارث، ومعناه: الكاسب الذي يحرث لندياه ويكسب...وربما اعتقدوا لهم معنى أو رأوه فيهم فوصفوه به، وغلب فشهروا به، وأغنى عن اسم سواه من الأعلام، كتسميتهم بالحسن الأغرّ وما أشبه ذلك، وبعضهم ينزع الألف واللام ويجرى مجرى زيد ونظائره، ويقول حارث وعباس وحسن"(2).

وأوضح الشاطبيّ كلام الخليل في قوله: "إنّ الحارث والعباس والفضل وبابها إذا كانت بغير ألفٍ ولامٍ أعلامٌ كزيدٍ وعمروٍ، فتعريفها تعريفُ العلميّة المحضّة، فإذا دخلت عليها الألفُ واللامُ فلم تدخلْ عليها وهي أعلامٌ، بل على تقدير تنكيرها لتكون الألفُ واللامُ مشعرةً بأصلها من الصّفة، فإذا دُخِلَ الألفُ واللامُ عليها كدخولها على القائم والقاعدِ وبابه، وهذا معنى ما ذكر سيبويه قال: وزعم الخليل -رحمه الله- أنّ الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه، ولم يجعلوه سُمّي به ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلب عليه، ومن قال: حارثٌ وعباسٌ فهو يجريه مجرى زيد"(3).

(1) الأصول في النحو: 1/ 157.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 431.

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 1/ 245.

ومن المسائل التي تتعلق بباب التعريف هذا، مسألة أي جزء يحدث التعريف في الاسم، أيكون باللام وحدها أم بها مع الألف؟

فذهب الخليل إلى أن التعريف حصل ب(أل) مثل قد وهل، وأصل همزتها قطع(1)، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، ويدلّ على ذلك ثبوتها مع حرف الاستفهام كما ثبتت همزة القطع(2).

ذكر سيبويه نقلاً عن شيخه: "وقال الخليل: ومما يدلّ على أنّ (أل) مفصولة من الرّجل ولم يُننّ عليها، وأنّ الألف واللام فيها بمنزلة (قد)...ولولا أنّ الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة (هل وقد وسوف) تدخلان لتعريفٍ وتخرجان"(3).

وعضد ابن جنّي ذلك بقوله: "وذهب الخليل إلى أنّ (أل) حرف التعريف بمنزلة (قد) في الأفعال، وأنّ الهمزة واللام جميعاً للتعريف، وحكي عنه أنّه كان يُسمّيها (أل) كقولنا: (قد) وأنّه لم يكن يقول: الألف واللام، كما لا يقول في (قد): القاف والدا" (4).

وأما سيبويه فذهب إلى أنّ اللام وحدها حرف تعريف، وإنما جيء بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن كما زيدت في ابن واينم(5).

(1) ذكر الخليل في كتابه (الجملة): "مثل اللام التي في الرجل والفرس والحائط تدخل مع الألف على الاسم منكورا فيكون معرفة"، لكنه لم يعرج على التفصيل في هذه الهمزة. هل هي وصل أم قطع. الجملة في النحو: 278.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 382.

(3) الكتاب: 3/ 325.

(4) سر صناعة الإعراب: 63.

(5) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 382، لم أقف على رأي سيبويه في كتابه.

وممن وافق السّخاوي ونسب هذا القول لسيبويه أيضاً الزّجاجي(1) الزمخشري(2)، وابن يعيش في شرحه(3)، وشرح الرّضي على الكافية(4)، والسيوطي(5).  
وبعض النحويين من نسب هذا الرأي لبعض النحاة(6)، ونقله بعضهم عن الأخفش(7)، ونسب لابن السكيت(8).

وهناك من ينسب إلى سيبويه قول آخر هو أنّ التعريف ب(أل) بجملتها إلا أنّ همزتها همزة وصل، فعلى هذا القول يكون مذهب سيبويه كمذهب الخليل في كون حرف التعريف (أل)(9).

قال سيبويه: "وأل تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل"(10). وقال في موطن آخر: "وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفاً واحد كقد، وأن ليست واحدةً منهما منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الاستفهام في قوله: أريد، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله، وهي موصولة كما أنّ ألف أيم موصولة"(11).

## 2) ها التنبيه

حروف التنبيه ثلاثة، هي: ها، وآلا، وأما(12)، وتذكر قبل الشروع في الكلام، والقصد منها تنبيه المخاطب للكلام الذي سيوجهه المتكلم إليه(13)، وفائدة حروف

(1) اللامات: 18.

(2) المفصل في صنعة الإعراب: 13/9.

(3) شرح المفصل: 13/9.

(4) شرح الرّضي على الكافية: 240/3.

(5) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 307 /1.

(6) ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 165 /1.

(7) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: 179/1.

(8) لسان العرب: 564 /12.

(9) شرح المكودي على الألفية: 42.

(10) الكتاب: 226 /4.

(11) المصدر نفسه: 324 /3.

(12) ينظر البديع في علم العربية: 433 /2، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 985/3.

(13) ينظر شرح الوافية نظم الكافية: 401.

التنبيه ليقظ المتكلم ذهن السامع "حتى يلتفت إليه وينظر: إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم، لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره، من الحاضر، والمتوسط، فهذا، أكثر استعمالاً من: هناك، لأن تنبيه المخاطب لأبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لأبصار المتوسط، الذي ربّما يحول بينه وبينه حائل، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره، إذ لا ينبه العاقل أحداً ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا: لا تجتمع (ها) مع اللام"(1)

الحرف الأول من حروف التنبيه (ها) يدخل على المفرد والجملة(2)، وذكر السّخاوي عدة أمثلة، نحو: هاأناذا، وها أكرم عمرا، قال النابغة(3): [البسيط]

هَآ إِن تآ عذْرَةٌ إِلا تَكُنْ نَفَعَتْ      فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

قوله: (إِنَّ تآ عذرة)، أي: أن هذه عذرة.

وقال الشاعر(4):

[الطّويل]

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا      فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا وَذَا لِيَا

فقوله: (ها وذا ليا) تقديره عند النحاة: (وهذا ليا)(5). وهذا الرأي رأي شيخ

العربية الخليل حيث قال تلميذه: "كأنه أراد أن يقول: وهذا لي، فصير الواو بين ها وذا"(6).

والحرف الثاني (ألا) والحرف الثالث (أما) وهما حرفا استفتاح وتنبيه، ولهما فائدتان الأولى: معنوية، إذ تؤكد مضمون الجملة، والثانية لفظية، تكشف عن أنّ الكلام بعدهما مبتدأ به، وهما مركبان من همزة الإنكار الإبطالي و(لا، وما) اللتين للنفي،

(1) شرح الرّضي على الكافية: 477 / 2.

(2) ينظر الكناش في فني النحو والصرف: 107/2.

(3) ديوان النابغة الذبياني: 28.

(4) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: 360.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 250-249.

(6) الكتاب: 354 / 2.

والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، رُكِبَ الحرفان لإفادة التحقيق والإثبات(1)، ولا يدخلان إلا على الجملة سواء كانت اسمية أم فعلية، ويختصان بها، ولا يدخلان على المفردات(2)، وكثير ما تدخل (ألا) على النداء(3)، نحو: **ألا يا زيد اذهب**، وقول الله عز وجل: ﴿**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ**﴾(4) وقول الشاعر(5): [ الطَّوِيل ]  
**أَلَا يَا إِسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَيْلَى      وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ**  
وتدخل (أما) كثيرًا على القسم كما في قول الشاعر(6): [ الطَّوِيل ]  
**أَمَّا وَالَّذِي أَبْكِي وَأُضْحِكُ وَالَّذِي      أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ(7).**  
والفرق بين (أما) و(ألا) أن الأولى للحال، والثانية للاستقبال(8).  
وزاد ابن مالك على الحروف الثلاثة المذكورة أنفاً الحرف (يا)(9).  
ونبه ابن الحاجب في تسميتها على أن: "تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام؛ لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالاته. والتنبيه من دلالة هذه الحروف، بخلاف الاستفتاح"(10).

(1) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 421/4.

(2) ينظر أسرار النحو: 293.

(3) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 4 / 421، والنجم الثاقب: 1166/2.

(4) سورة البقرة: 12.

(5) البيت لذي الرّمة في ديوانه: 559.

(6) البيت لأبي صخر الهذلي في شرح اشعار الهذليين: 957/2.

(7) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 250، و253، والنجم الثاقب: 1166/2.

(8) ينظر شرح المفصل: 207/8.

(9) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 115/4.

(10) أمالي ابن الحاجب: 838/2.

وذكر السّخاوي أنّه يكثر دخول حرف التنبيه (ها) على اسم الإشارة والضمير؛ لأنّ اسم الإشارة مبهم، والضمير مفتقر إلى ما يعود عليه فافتقر إلى التنبيه. كما افتقر إلى الإشارة، والعود(1).

وكان ابن الحاجب بما عُرّف عنه من حذق وحصافة رأي قد أدرك أنّ المسألة في هذا السياق مسألة دلالية: قال: "و قد جاءت (ها) مع اسم الإشارة و مع الضمائر لاحتياجها إلى التنبيه على القرائن الدالة عليها كقولك: هذا، و هذه و ها هو ذا و ها أنت ذا"(2).

ولاحظ النحويون أنّ اقتران حرف التنبيه (ها) باسم الإشارة هو الأكثر(3)، والسبب في ذلك؛ قولهم إنّ: "أسماء الإشارة لما كانت مبهمة تصلح لكلّ حاضر من حيوان وجماد، زيدَ عليها حرف التنبيه تقوية على تعيين ذلك المشار إليه بخلاف (ها أنت) فإنّه لا يكون إلّا للمخاطب، فلا يحتاج إلى التنبيه كما يحتاجه المبهم"(4).

وموطن الخلاف في هذه المسألة هو:

إذا اجتمع الضمير واسم الإشارة وأريد التنبيه بـ(ها) فعلى أيّهما تدخل؟

يعرض السّخاوي رأيين هما:

الرأي الأول: إنّ من العرب من يقدم اسم الإشارة ويدخل عليه(ها) ويستغني بها فيه عن إدخالها على الضمير، فيقول: (هذا أنا)، وهذا الرأي اختاره السّخاوي(5).

ونقل هذا الرأي أيضاً أمين الدين المحليّ بقوله: "و من العرب من يقدم اسم الإشارة على المضمّر فيقول: (هذا أنا)"(6).

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 254.

(2) شرح الوافية نظم الكافية: 401.

(3) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 422/4، وأسرار النحو: 293.

(4) الكتّاش في فني النحو والصرف: 107/2.

(5) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 254.

(6) مفتاح الإعراب: 100.

ووضّح السخاوي عدّة أمثلة على تقديم (ها) التنبيه مع اسم الإشارة على الضمير بقوله: "هذا أنت، وهذا هو، وهؤلاء نحن، وهذان أنتما، وهذان هما، وهؤلاء أنتم، وهؤلاء هم، فتقدّم الضمير على اسم الإشارة" (1)(2).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ما نقله سيبويه عن يونس: "أنّ العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنّه ليس غيره. هذا محال، ولكّنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت" (3).

والرأي الثاني: هو أنّ فهم "منهم من ينبه بهما جميعا فيقول: ها أنا ذا، وها أنت هذا، وها هو ذا، وها هي ذه، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، قال الله عزّ وجلّ: ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ (4)، وقال سبحانه: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾ (5)(6).

وعضد أمين الدين المحلي ذلك بأنّ من العرب من يدخل حرف التنبيه على اسم الإشارة والضمير فيقول: ها أنا هذا (7).

وارتضى الدكتور فاضل السامرائي ذلك بقوله: "وقد يتكرّر التنبيه إذا استدعى الأمر زيادة التنبيه فيقال: ها أنت هذا تفعل كذا، وكذا إذا أنكرت عليه أنكارا شديدا ما لا يليق به، أو أردت الزيادة في تنبيه على أمر من الأمور" (8).

(1) المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 254.

(2) قول السخاوي: "فتقدّم الضمير على اسم الإشارة" به استفهام فالأمثلة المذكورة في النص يتقدّم اسم الإشارة بها على الضمير.

(3) الكتاب: 355 / 2.

(4) سورة النساء: من الآية 109.

(5) سورة آل عمران: من الآية 119.

(6) المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 254.

(7) ينظر مفتاح الإعراب: 100.

(8) معاني النحو: 98/1.

وحرريّ بنا أن نشير إلى أنّ قول السّخاوي: (ها أنا ذا، وها هو ذا، وها هي ذه، وها أنتما دان، وها أنتم أولاء) فيه إشعار بأنّه لم ينبه بهما جميعاً؛ وصحة ذلك تؤيد بقولين:

أولاً: قول الخليل في (ها أنت ذا) و(ها أنا ذا)، زعم "أنّ (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت هذا، وإنّما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت؛ ولكنّهم جعلوا أنت بين ها وذا؛ وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا، وهذا أنا، فقَدّموا ها وصارت أنا بينهما"(1).

ففي قولهم: ها أنا ذا، دخل حرف التنبيه(ها) على المبهم أعني (ذا) والتقدير أنا هذا، ففصل بالمضمر بين حرف التنبيه والمبهم(2).

وأكثر ما يجيء في كلام العرب تقديم (ها) والفصل بينها وبين ذا، بالضمير المنفصل(3)، مثاله: (ها أنتم أولاء)(4).

وثانياً: قول سيبويه في موضع من كتابه: "وكذلك ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها هما ذانك، وها هم أولئك، وها أنت ذا، وها أنتما دان، وها أنتم أولاء، وها أنتن أولاء، وها هنّ أولئك"(5).

وقوله أيضاً في موضع آخر: "وقد تكون (ها) في ها أنت ذا غير مقدّمة، ولكنّها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا؛ يدلّك على هذا قوله عزّ وجلّ: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾(6)"(7)؛ لو كانت(ها) الأولى منويّاً بها التأخير لكانت (ها) الأولى و الثانية جميعاً ل (أولاء) و معنى قول سيبويه: أنّ(ها) في (ها أنت ذا) قد تتجرّد للتنبيه غير مصحوبة لاسم الإشارة، فلا تكون مقدّمة على الضمير من اسم الإشارة. ومعنى قوله: ( ) ولكنّها

(1) الكتاب: 354/2.

(2) ينظر الكتّاش في فني النحو والصرف: 45 /1.

(3) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3 / 110.

(4) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 422/4.

(5) الكتاب: 353 /2.

(6) سورة آل عمران: من الآية 119.

(7) الكتاب: 354 /2.

تكون بمنزلتها في هذا) دليل على التنبيه و إن لم تكن مع اسم الإشارة، كما تدلّ عليه مع اسم الإشارة. ثم استدللّ على ذلك بما ذكر. وهو استدلال واضح (1).

وصفوة القول في هذه المسألة: أنّ حرف التنبيه (ها) داخلة عند سيبويه على المضمّر (2)، وتابعه أبو حيان في ذلك بأنّ أكثر استعمال (ها) مع ضمير رفع منفصل مبتدأ مخبر عنه باسم إشارة، نحو قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾ (3)، وها أنذا قائمًا، وها هو ذا قائمًا (4).

في حين لم يرتض السّخاوي دخول (ها) التنبيه على اسم الإشارة والضمير جميعًا في الأمثلة التي رصدناها آنفًا.

ومن يراقب كلام سيبويه والسّخاوي يجد أنّ هناك خلأً بينهما في مسألة دخول (ها) التنبيه على اجتماع اسم الإشارة والضمير .

فالسّخاوي يخالف سيبويه في قولهم: (ها أنا ذا، وها هو ذا، وها هي ذه، وها أنتما دان، وها أنتم أولاء).

إذ يختار السّخاوي عند اجتماع اسم الإشارة مع الضمير تقديم اسم الإشارة المسبوق بـ(ها) التنبيه وهو خلاف ما قال به سيبويه.

ويرى البحث أنّ التنبيه يكون لاسم الإشارة عند اجتماع الضمير مع اسم الإشارة ، والرّد على من استدللّ أنّ (ها) تكون تنبيه للضمير كقوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ

أَوْلَاءُ﴾ (5) بقول ابن مالك: "وقد تعاد بعد الفصل" (6) أي أنّ (ها) الداخلة على (هؤلاء) هي أعيدت للتوكيد (7) .

(1) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 110/3، وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 200/3.

(2) ينظر شرح المفصل: 209/8.

(3) سورة آل عمران: من الآية 119.

(4) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 2367/5.

(5) سورة آل عمران: 119.

(6) شرح التسهيل لابن مالك: 245/1.

(7) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 300/1.

والرأي نفسه عند الرّضي، وزاد عليه أنّ قوله عزّ وجلّ: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾<sup>(1)</sup> هو: "دليل على أن المقصود في (ها أنتم أولاء) هو الذي كان مع اسم الإشارة، ولو كان في صدر الجملة من الأصل، لجاز من غير اسم الإشارة نحو: ها أنت زيد، وما حكى الزمخشري من قولهم: ها إن زيدا منطلق، وها، افعل كذا، ممّا لم أعتز له على شاهد، فالأولى أن نقول: إنّ ها التنبيه مختصة باسم الإشارة، وقد يفصل عنه، ولم يثبت دخولها في غيره، من الجمل والمفردات"<sup>(2)</sup>.

وأضاف الشّاطبيّ على ذلك قوله: "لا تجد في القرآن الكريم اسم إشارة مجردا من الكاف وها التنبيه أيضا معا، ولما وقع فيه الفصل بين ها واسم الإشارة بـ "أنتم" أعيدت في أكثر المواضع كقوله: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ﴾<sup>(4)</sup>، ولم يقع غير مكرّر معه "ها" إلّا في قوله: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾<sup>(5)</sup>، فهذا دليل على قوة لحاقها وأنّ غيره قليل"<sup>(6)</sup>.

(1) سورة آل عمران: 119.

(2) شرح الرّضي على الكافية: 4 / 423، 424.

(3) سورة آل عمران: من الآية 66.

(4) سورة النساء: من الآية 109.

(5) سورة آل عمران: من الآية 119.

(6) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 1 / 417.

# الفصل الثاني:

الحروف المختصة بالدخول على الأفعال

## أولاً: الأحرف التي تعمل النصب، مثل (أن، ولام الجحود، ولن) (1) أن:

ينتصب الفعل المضارع بعدد من الأدوات الناصبة أشهرها (أن). قال المألفي فيها: "وهي أم نواصب الأفعال؛ لكونها تقدّر مع بعض ما يظهر أنّه ناصبٌ بنفسه كـ(حتى، ولام كي، ولام الجحود)"(1). وعللّ المرادي كونها أم النواصب في هذا الباب بأنّها: "أقوى نواصب الفعل (أن)؛ لاختصاصها به ولشبهها بأنّ الناصبة للاسم"(2). وهذا ما قرّره ابن هشام وزاد فيها قوله: "وهي أم الباب... ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمره"(3). ووافقهم الصبان في شرحه(4). وتؤول (أن) مع الجملة الفعلية بمصدر يكون في محل رفع، نحو: بلغني أن جاء عمر أي: مجيئه، وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾(5)، أو يكون في محل نصب، نحو: أريد أن تقوم، أي: قيامك، وكقوله عز وجل: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾(6)، أو يكون في محل جرّ، نحو: رغبت في أن أنجح، أي: نجاحك، وكقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَوْزِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾(7)(8).

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 193.

(2) توضيح المقاصد في شرح ألفية ابن مالك: 3 / 1242 .

(3) شرح قطر الندى وبل الصدى: 61.

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 3 / 411.

(5) سورة البقرة: من الآية 184.

(6) سورة المائدة: من الآية 52.

(7) سورة الأعراف: من الآية 129.

(8) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 297-298، وشرح الدرّة البهية: 83.

فما مرّ من الأمثلة والآيات القرآنية يمكن أن يؤول (أن) مع مدخولها بمصدر صريح يكون في محل رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، وتقدير ذلك لما مرّ من الأمثلة: بلوغي مجيء عمر، وأريدُ قيامك، ورغبت في نجاحك.

لكن هذا التقدير (مجيء، أو قيامك، أو نجاحك) يتعارض مع قاعدة نحوية أخرى في التركيب نفسه لخصّها السّخاوي بقوله: "عسى أن يقومَ زيد بتأويل المصدر إلاّ أنّه لا يلفظ به، لأنّ المصدر يكون من الحال والماضي والمستقبل، وعسى عدّة بما يقع في المستقبل، فلا يكون بعدها ما يصلح بغير الاستقبال"<sup>(1)</sup>.

فلا يصح أن نلفظ المصدر الصريح كما في الأمثلة المذكورة آنفًا، إذ يقال، عسى قيامُ زيد؛ لأنّ القيام مصدر والمصدر "يدلّ على زمان مطلق"<sup>(2)</sup>.

والرأي نفسه قال به ابن الأثير وزاد على ذلك امتناع دخول حرفي الاستقبال على الفعل الوارد في تركيب (عسى) وذلك بقوله: "وإنّما ألزموها (أن)، ولم يقولوا: عسى زيد الخروج، ولا عسى خروج زيد... لأنّ (أن) إذا دخلت على (يفعل) لم يصلح إلا للاستقبال؛ ولذلك امتنعوا من دخول السّين و(سوف) عليه، فلمّا كان غرضهم في (عسى) تقريب المستقبل، لم يفارقوا الذي هو علم الاستقبال"<sup>(3)</sup>.

واختلفوا في قولهم: (عسى أن يحضر زيد) أتمامة عسى أم ناقصة؟

-منهم من قال هي تامّة ولا خبر لها، فالمصدر المؤول من (أن) وما بعدها فاعل لـ(عسى)، وهو رأي أبي علي الشّلوّيين<sup>(4)</sup>، وهو يعلّل ذلك بأنّ (عسى) غير متصرف فلا يتقدم خبره على اسمه<sup>(5)</sup>.

(1) المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 298.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين: 191 / 1.

(3) البديع في علم العربية: 481/1.

(4) الشّلوّيين: هو أبو علي: عمر بن محمد الأشبيلي الأزدي، المعروف بالشّلوّيين، أي: الأبيض الأشقر بلغة الأندلس، إمام عصره في العربية، وآخر أئمة هذا النوع بالمشرق والمغرب، أخذ عن ابن ملكون، وغيره، وأقرأ نحو ستين سنة، فاشتهر وعلا صيته، له تعليق على كتاب سيبويه، وكتاب آخر في النحو، سماه التوطئة. توفي سنة: 645هـ. ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 224/2-225.

(5) ينظر شرح المقرب: 1027.

وأجاز بعضهم بجعلها تامّة، وناقصة، فيكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بـ(عسى) اسماً لها، والمصدر المؤول من (أن) والفعل في موضع نصب بـ(عسى)، وهو ما أجازَه المبرّد والسيرافي والفرسي (1).

ويظهر أثر ذلك الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الرأي الأول: "عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم هند، وعسى أن يقوم الهندات، فتجرّد الفعل من الضمير في هذه الأمثلة لرفعه الظاهر" (2).

وتقول على الرأي الثاني: "عسى أن يقوموا الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن تقوموا الهندان، وعسى أن يقمّن الهندات، فتحمل الفعل الضمير، وإن عاد على متأخر لفظاً فهو متقدّم رتبة" (3).

ثمّ شرع السّخاوي في شرح تركيب جاء في كتاب سيبويه، وهو قولنا: "أنت أكرم عليّ من أن أضربك، قال سيبويه: تأويله أنت أكرم عليّ من ضربك" (4).

وعند مراجعة الكتاب لسيبويه لم يجد عبارة (أنت أكرم عليّ من ضربك) التي نسبها السّخاوي إلى سيبويه. بدليل قوله في المسألة نفسها: "أنت أكرم عليّ من أن أضربك، وأنت أنكذ من أن تتزكّه. إنّما يريد: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب، وأنت أنكذ من صاحب تزكّه؛ لأنّ قولك: أن أضربك وأن تتركه، هو الضرب والتزك، لأنّ أن اسم، وتتركه وأضربك من صلته، كما تقول: يسوءني أن أضربك، أي: يسوءني ضربك، وليس يريد: أنت أكرم عليّ من الضرب، ولكن أكرم عليّ من صاحب الضرب" (5).

(1) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 310.

(2) الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية: 104.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 298.

(5) الكتاب: 1/ 213.

وزاد فيها السيرافي وبينه في قوله: "وفي السبعة مثله ( أنت أكرم عليّ من أن أضربك )، و( أنت أنكد من أن تتركه ) إنّما يريد أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب. والقول في ذلك ما قاله ( أبو إسحاق الزجاج ) رحمه الله، قال: إن قدرته: أنت أكرم عليّ من ضربك، لم يجز؛ لأنك لست تريد أن تخبر أنّه أكرم عليك من ضربه، وهذا هو ظاهر الكلام، وإن حمل المعنى عليه بطل، قال أبو إسحاق: وتهذيب هذا الكلام هو: كأنّ قائلًا قال: (أنت تضربني) فنسب الضرب إلى نفسه، فقال الآخر: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك، وليس ذلك"(1).

وعضد أبو علي الفارسي ذلك: "الشبه بين قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ (2) وبين قولهم (أنت أكرم علي من أن أضربك) أن تقدير قولهم: (أن أضربك) كأنّ قائلًا قال: أنا أضربُهُ، وظن سامع أنّه عناه فقال: أتضربني فنفى المتكلم الأول ذلك بقوله: أنت أكرم عليّ من أن أضربك، أي: من صاحب هذا الضرب الذي نسبته إلى نفسك، ولست به فكذلك الباري تعالى لم يُثبت لنفسه بقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ شريكًا إنّما قال: أين شركائي الذي نسبتموهم إلي وليسوا بشركائي"(3).

قال الرماني: "وتقول: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك)، و(أنت أنكد من أن تتركه)، والمعنى المفهوم من هذا الكلام أنّه نزهة عن الضرب مع أنّه لا يترك ما يكرهه منه، فتقديره على هذا المفهوم: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب الذي أوقعه استخفافًا به، وأنت أنكد من صاحب الترك لِمَا أكرهه، إلّا أنّه أوقع هذا الكلام موضع ذلك الكلام، ولو حمل على موجب صيغة لفظه لكان: أنت أكرم عليّ من ضربك، وأنت أنكد من تركك إياه، وليس المعنى على هذا؛ لأنّه لم ينزهه عن أن يكون

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 108-107 / 2.

(2) سورة النحل: من الآية 27

(3) التعليقة على كتاب سيبويه: 149 / 1.

كالضرب، ولا أراد: أنت أنكذ من الترك، وإنما ذكر هذا ليذلل به على حقيقة معنى ذلك الكلام المتروك<sup>(1)</sup>.

ومن المسائل التي تتعلّق بـ(أن) مسألة خروجها إلى معنى (إذ) عند الكوفيّين وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾<sup>(2)</sup>، وعند البصريّين في موضع نصبٍ على أنّها مفعول لأجله، أي: لأن جاءه الأعمى فهي مصدرية<sup>(3)</sup>.

ولا آراه يختلف عن قول أبي الفداء: "قوله تعالى...أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى مصدرية عند البصريّين في موضع نصب على المفعول من أجله، أي: لأن جاءه الأعمى، وعند الكوفيّين أنّها بمعنى إذ، أي: إذ جاءه الأعمى"<sup>(4)</sup>.

ووافق البصريّين بعض المحدّثين في أنّ (أن) في الآية المباركة على معنى: لأن جاءه، وجعل منه أنفاً قوله جلّ اسمه: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾<sup>(5)</sup>، أي: لأنّ أسلموا<sup>(6)</sup>.

ومن المسائل الأخر التي ناقشها السخاوي في هذا الباب مسألة مجيء (أن) بمعنى (لو) مستندلاً على ذلك بقراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذْنَاهُ مِنْ دُونِ أَنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾<sup>(7)</sup> بفتح (أن)<sup>(8)</sup><sup>(9)</sup>.

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني: 401/1.

(2) سورة عبس: 2.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 298.

(4) الكناش في فني النحو والصرف: 114 / 2.

(5) سورة الحجرات: من الآية 17.

(6) ينظر علوم العربية: 870.

(7) سورة الأنبياء: من الآية 17.

(8) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 298.

(9) لم أقف على هذا الرأي في أغلب كتب القراءات.

وقد تأتي (أن) الناصبة بمعنى (ما) المصدرية نقل السخاوي عن ثعلب أنه أنشد(1):

[البسيط]

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا      مَنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُعْلِمَا أَحَدًا

فأجرى (أن) الناصبة مجرى (ما) المصدرية، ولم ينصب بها الفعل المضارع، ثم نقل السخاوي رأي أبي علي الفارسي: (أن) المخففة من الثقيلة باشر بها الفعل من غير تعويض(2).

قال ثعلب: "وأنشد: أن تقرأ... قال هذه لغة تشبه بما"(3).

وهذا الرأي رأي السيرافي أيضاً(4).

وهو ما أكده ابن جنّي إذ سأل شيخه أبا علي الفارسي عن البيت الشعري المذكور آنفاً: "فقال هي مخففة من الثقيلة كأنه قال أنكما تقرأن إلا أنه خفف من غير تعويض"(5).

وقد قرئ الفعل المضارع بعد (أن) بالرفع في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ

الرِّضَاعَةَ﴾(6)(7).

وهذا عند البصريين على إهمال (أن) حملاً على (ما)، وأمّا الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة(8).

قال السخاوي: "وقال أبو الفتح: وما رآه أحمد بن يحيى أظهر والمعنى أيضاً عليه، ألا ترى أنه موضع طلب ورجاء وذلك من مواضع أن الخفيفة لا سيما وقد عطفها

(1) البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: 322، وسر صناعة الإعراب: 2 / 549.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 299.

(3) مجالس ثعلب: 1 / 322.

(4) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1 / 32.

(5) الخصائص: 1 / 390.

(6) سورة البقرة: من الآية 233.

(7) وهي قراءة مجاهد، ينظر مختصر في شواذ القرآن: 21، وقراءة ابن مَحْيِصِن، ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 46.

(8) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1642.

عليها وأعملها أيضاً فقال: ولا تعلموا أحداً، وأمّا أن يتم الرضاعة بالرفع، فتلك من الغرائب، وحملها على أن في (يتم) ضميراً يرجع إلى معنى أولى من حملها على ما حملها عليه من تشبيهه أن بما<sup>(1)</sup>.

وتابعهم ابن يعيش: "وقد استبعدوا تشبيهه (أن) بـ (ما)؛ لأنّ (ما) مصدرٌ معناه الحال، و(أن) وما بعدها مصدرٌ إمّا ماضٍ، وإمّا مستقبلٌ على حسب الفعل الواقع بعدها، فلذلك لا يصحّ حملُ إحداهما على الأخرى، فاعرفه"<sup>(2)</sup>.

## (2) لام الجحود:

من الأدوات الناصبة للفعل المضارع هي: "لام النفي، وبعضهم يقول: لام

الجحود"<sup>(3)</sup>.

وسمّاها السّخاوي لام النفي<sup>(4)</sup>.

وعللّ ابن هشام سبب تسميتها بـ(لام الجحود): "لملازمتها للجحد، أي: النّفي"<sup>(5)</sup>.

فهي من ثمّ لا تكون إلا بعد نفي<sup>(6)</sup>.

ثمّ يتوسع السّخاوي في بيان ضابط هذه اللام إذ أوجب أن تسبق بـ(كان) المنفية أو ما تصرف منها مسبوقه بنفي ونصب الفعل يكون بإضمار (أن) بعدها<sup>(7)</sup>.

ويرى المرادي أنّ لام الجحود يجب أن تكون مسبوقه بـ(كان) الماضية الناقصة لفظاً كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾<sup>(8)</sup>، أو مضارع اللفظ

(1) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 301.

(2) شرح المفصل: 260/8.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 22 / 3.

(4) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 373.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 279-278.

(6) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 30/6.

(7) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 373.

(8) سورة آل عمران: من الآية 179.

ماضي المعنى مثل ما ورد في قوله تعالى شأنه: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفَرَ﴾<sup>(1)</sup>، أي: ما كان الله ليغفر لهم<sup>(2)</sup>.

ولم يخالفهم المحدثون في ضابط ورودها ولا في عملها، كما قرّر ذلك الدسوقي<sup>(3)</sup>، وإبراهيم بركات<sup>(4)</sup>.

وعلى أساس أنّ لام الجحود تنصب الفعل المضارع بعد (أن) المضمرة، ظهر خلافاً بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، وخلاصة هذا الخلاف في أمرين:

الأول: أيجوز إظهار (أن) مع لام الجحود أم لا؟

الثاني: أحرف جرّ زائدٍ لام الجحود أم لا؟

لم يجوّز الأخفش إظهار (أن) معها، فلا يجوز أن يُقال: (ما كان لأن يفعل) في قولك: (ما كان ليفعل)<sup>(5)</sup>.

ومردّد ذلك عند السهيلي إلى أنّها: "ولا يجوز إظهارها بعد (لام) الجحود، لأنّها جرت في كلامهم نفيّاً للفعل المستقبل بالسين أو سوف، وصارت لام الجحود بإزائها، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما"<sup>(6)</sup>.

ونقل الرّضي عن الكوفيّين أنّهم "جوزوا إظهار (أن) مع لام الجحود، بدلا من اللام وتأكيدا له، لأنّ مذهبهم أنّ اللام هي الناصبة بنفسها... خلافا للبصريين"<sup>(7)</sup>.  
وانبنى على مقولة الرّضي هذه أن ينصب الفعل المضارع في نحو قولنا: (ما كان ليفعل) بـ(لام الجحود)، على مذهب الكوفيّين.

(1) سورة النساء: من الآية 137.

(2) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3 / 1243.

(3) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 12/2.

(4) ينظر النحو العربي: 61/2.

(5) ينظر معاني القرآن للأخفش: 73 / 1.

(6) نتائج الفكر في النحو: 107.

(7) شرح الرّضي على الكافية: 79 / 4.

وإذا استعلمنا عن كنه لام الجحود ظفرنا بالإجابة عند ابن مالك، بقوله: "ولام الجرّ مختصة بالأسماء، فلذا وجب في المضارع إذا وليها نصبه بأن مضمرة، لتكون هي والفعل في تأويل اسم مجرور باللام، ولا يجوز إظهار أن بعد لام الجحود، إمّا لأنّ ما قبل اللام من التقدير قد دلّ على الاستقبال، فأغنى عن ظهور أن، وإمّا لأنّ ما بعد اللام جواب، ونقض يفعل بفعل ليس في تقدير اسم، كأنه قيل: زيد سيفعل، فقلت: ما كان زيد ليفعل، فلو أظهرت أن لجعلت مقابل الفعل لفظ الاسم، وهو قبيح"<sup>(1)</sup>.

ومن نصّ ابن مالك نفهم أنّ لام الجحود هي حرف جرّ، وهو مذهب البصريين؛ لأنّ الرّضي وضّح قبلاً رأي الكوفيّين فيها، فقولك: ما كان زيد ليفعل، يقدّر على مذهب البصريين ومن وافقهم ب: ما كان زيد لأنّ يفعل، ويكون المصدر المنسب من (أن يفعل) في محل جرّ بحرف الجرّ.

وعلّل المرادي ذلك في قوله: "إيجاب (ما كان زيد ليفعل) (كان زيد سيفعل) جعلت اللام في مقابلة السين، فكما أنّه لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام"<sup>(2)</sup>.

وهناك خلاف آخر بين المدرستين في معنى التوكيد ب(لام الجحود) فصلّه ابن هشام في مغنيه ويمكن أن يوجز البحث هذا التفصيل بالآتي<sup>(3)</sup>:

يرى الكوفيون أنّ أصل قولك: (ما كان زيد ليفعل) هو: ما كان زيد يفعل ثم أدخلت لام الجحود لتقوية النفي، كما أدخلت الباء للتوكيد في قولنا: ما زيد بقائم. فهي حرف زائد موكّد ناصب غير جارّ.

وخالفهم البصريون في أنّ أصل (ما كان زيد ليفعل) هو: ما كان زيد قاصداً للفعل؛ لأنّ نفي القصد أبلغ، فهي عندهم حرف جرّ وشبه الجملة متعلّق بخبر كان المحذوف (قاصداً) والفعل منصوب ب(أن) المضمرة وجوباً.

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 23 / 4.

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1243 / 3.

(3) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 279.

ولم يكن النحويون أسارى ما كُتِلَ به النحو من تقدير (قاصداً)، إذ أباح المرادي أن يكون تقدير كان المحذوف غير ذلك، قال: "مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف، هو خبر كان التي قبلها. والتقدير في قولك ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد مريداً للفعل. قلت: تقديرهم مريداً يقتضي أن تكون اللام زائدة، مقوية للعامل... ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر كان. ولا حذف عندهم" (1).

فقد أقرّ بتقدير (مريداً) بدلاً من (قاصداً)، والسّخاوي يوافق البصريين في مسألة لام الجحود، إذ لم يذكر في شرحه أي تأييد لمذهب الكوفيين (2). قال السّخاوي: "وأما قوله تعالى: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا ﴾ (3) فهي لام (كي) وليست بلام الجحد، وإن تقدمتها ما؛ لأنّ ما ههنا غير نافية للفعل لدخول (إلا) بعدها، وعودة الكلام إيجاباً" (4).

### 3) لن:

حرفٌ من حروف النصب للفعل المضارع أدرجه السّخاوي في مفضّله بقوله: "لن نفي لقول القائل: سيفعل، أو سوف يفعل فهو نفي للمستقبل" (5). وقد مثّل سيبويه للنصب بهذا الحرف في متن كتابه بقوله: "وإذا قلت: زيداً لم أضرب، أو زيداً لن أضرب، لم يكن فيه إلا النّصب... ولن أضرب نفي لقوله: سأضرب" (6).

والمعنى نفسه عند الزجاجي (7)، والرّماني (8).

(1) الجنى الداني في حروف المعاني : 251/1.

(2) ينظر المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 373.

(3) سورة الزمر: من الآية 3.

(4) المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 374-373.

(5) المصدر نفسه: 242.

(6) الكتاب: 136-135 / 1.

(7) ينظر حروف المعاني والصفات: 8.

(8) ينظر معاني الحروف: 99.

واختصاصها بالمستقبل منع اقترانها بـ(قد) قال الثماني: "ولا يجوز أن تدخل (قد) على (لن) لأنّ (لن) تنفي المستقبل، و(قد) تثبت الحال، ولا يجوز أن يكون الفعل منفيًا مثبتًا في حالة واحدة، ولا يجوز أن يكون للحال والاستقبال(1)، ولا خلاف في عملها المذكور أنّها أو في معناها الدالّ على الاستقبال عند المحدثين أيضًا(2).

وعرض السّخاوي في شرحه لهذا الحرف مسألة البساطة والتركيب له، فالخليل بن أحمد يرى أنّها مركّبة، ويخالفه سيبويه الذي يذهب إلى بساطتها(3).

وخلاصة رأي الخليل كما جاء في معجمه أنّ أصل (لن): "لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام"(4).

وقد روى ذلك سيبويه في كتابه بقوله: "فأما الخليل فزعم أنّها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرتها في كلامهم... وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي هل ولا... وأما غيره فزعم أنّه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنّها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً"(5).

وأتى سيبويه على ذكر رأيين، أحدهما: أنّ الأداة (لن) مركّبة من (لا أن) ثم خففت لكثرة الاستعمال فصارت (لن) وهذا هو رأي الخليل، والآخر: يمكن أن ينسب لكل نحوي لا يذهب مذهب الخليل، إذ يذهب غيره من النحويين إلى أنّ (لن) كلمة واحدة غير مركّبة ناصبه للفعل المضارع تشبه (لم) الجازمة في عدم تركيبها.

(1) الفوائد و القواعد: 21.

(2) الجهود النحوية: 333.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل(باب الحروف): 243.

(4) كتاب العين: 8 / 350.

(5) الكتاب: 5 / 3.

ثم يخالف سيبويه الخليل في هذه المسألة بحجة اختزلها بقوله: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنه قال: أما زيداً فلا الضربُ له"<sup>(1)</sup>.

والسّخاوي قبل أن ينتصر لأحدهما يوضح رؤية سيبويه في بساطة (لن) وعدم تركيبها فيقول: إن قولنا: (زيداً لن أضرب) جائز بانفاق النحويين، والناصب لـ(زيداً) هو الفعل (أضرب)، و(لن) فيه غير مركبة، أما إذا كانت (لن) مركبة من (أن لا) فيكون التركيب: (زيداً لا أن أضرب) وعلى تقدير مصدرٍ منسبكٍ من (أن والفعل) يكون التركيب (زيداً لا الضرب) و(زيداً) منصوبٌ بالمصدر (الضرب) وهذا غير جائز؛ لأنّ المصدر عاملٌ ضعيف، والعامل الضعيف لا يعمل في ما قبله، وعلى ذلك لا يجوز أن تكون (لن) مركبة<sup>(2)</sup>.

وشايح ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه، فقال: "وكان الخليل يقول: أصلها لا أن فألزمه سيبويه أن يكون يقدم ما في صلة (أن) في قوله: زيداً لن أضرب، وليس يمتنع أحد من نصب هذا وتقديمه، فإن كان على تقديره فقد قدم ما في الصلة على الموصول"<sup>(3)</sup>.

وقد تكون حجة سيبويه ومن وافقه قويّةً، لكن طائفة من النحويين إذ رموا إلى أن يتماشوا مع رأي الخليل اهدتوا إلى حجة أخرى، قال ابن الوراق: "وللخليل أن ينفصل من هذا بأن يقول: وجدت الحروف متى رُكبت خرجت عما كانت عليه، فمن ذلك (هل) أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيداً هل ضربت، لم يَجْز، فإذا زيدَ على (هل) (لا) و دخلها معنى التحضيض، جاز أن يتقدّم ما بعدها عليها، قولك: زيداً هلاً ضربت"<sup>(4)</sup>.

(1) الكتاب: 5/3.

(2) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 243.

(3) الأصول في النحو: 147/2.

(4) علل النحو: 272.

ولا يختلف الأمر عند الرماني الذي وافق الخليل وردّ قول سيبويه والمثال الذي مثل به بقوله: "ولا يلزم الخليل هذا؛ لأنّ الحروف إذا رُكِبَتْ انتقلَ حُكْمُهَا في غالبِ الأمر" (1).

وقد فطن ابن جنّي لانسلاخ هذه الأداة انسلاخاً دلاليّاً، ولبوسها دلالة جديدة بعد التركيب، فقال: "إنّ الشينين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا، ألا ترى أنّ لولا مركبة من (لو) و(لا) ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى (لا) النفي أو النهي. فلما رُكِبَا معا حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره" (2).

ويوافق السخاوي الخليل ويخالف سيبويه في هذه المسألة ذاكراً أنّه يجوز أن تكون (لن) مركبة من (لا أن)، ويعمل ما بعده بعد التركيب فيما قبله، وإن لم يعمل فيه قبل التركيب، ومما احتجّ به الخليل قول جابر الأنصاري وهو جاهلي (3): [الوافر]

يُرَجِّي المَرءَ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الخُطُوبُ

أي يرجي المرء ما لن يلاقي، ولكنّه جاء على الأصل، قالوا: قد تحذف (لا) من (لن) فتبقى (أن) وحدها، قالوا ذلك في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُوْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ (4)، أي: أن يوتى فحذف (لا)، وتعقب (أن) (5).

وفي هذا السياق يقول شهاب الدين القرافي: "أي: أن لا يوتى أحد مثل ما أُوتيتم وحذفت (لا) لأن الكلام يدل عليها، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَصِلُوا﴾ (6) أي:

(1) معاني الحروف: 100.

(2) سر صناعة الإعراب: 314 / 1.

(3) البيت في التصريح بمضمون التوضيح: 288/4، ويروى (يُرَجِّي العَبْدَ مَا إِنْ لَا يُلَاقِي ... وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ خُطُوبٌ) وينسب إلى جابر بن رألان الطائي جاهلي في كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: 264، و خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 441/8، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(4) سورة آل عمران: من الآية 73.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 244.

(6) سورة النساء: من الآية 176.

أن لا تضلوا. أو لا تكون (لا) محذوفة. بل التقدير: كراهة أن تضلوا"(1).

ويورد السخاوي نصاً لعلي بن سليمان لا يجيز فيه التركيب: "زيذا لن يضرب لا لأنه صار إلى قول الخليل والتزم ذلك على مقتضى مذهبه، لكن لأن عوامل الأفعال لا يتقدم عليها معمول معمولها"(2).

وشرح السيوطي رأي الأخفش الصغير بقوله: "لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي"(3).

ومنها يكون مسوغ الرفض عنده أن في قولنا: لن أضرب زيذاً، يكون:

أضرب: معمول لن

زيذاً: معمول أضرب

فلو قلت: (زيذاً لن أضرب) كنت قدمت معمول معمول (لن) عليها وهذا لا يجوز. ثم إن الفراء برواية السخاوي يذهب إلى أن: "أصل (لن)، (لا)، فأبدل من ألف (لا) نون. وله أن النون تشابه حروف اللين من وجوده منها: أن عنده النون كاللين الذي في حروف اللين، والنون أيضاً من حروف الزيادة وقد عاقبت الألف في قولهم شرابت وشرنبت، وجرافس وجرنفس"(4)(5).

ويُغفر عند ابن السراج التبادل بين حرفي الألف والنون بقوله: "والنون والألف يتعاوران الاسم في معنى واحد نحو: شرنبت وشرابت وجرنفس وجرافس"(6). ونسبه ابن مالك للفراء أيضاً بحسب ما نقله عن ابن كيسان(7).

(1) الاستغناء في أحكام الاستثناء: 251.

(2) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 244.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 367 / 2.

(4) القاموس المحيط: 171.

• الشرنبت، كعصنفر: الغليظ الكفين والرجلين، والأسد، كالشرابت، بالضم، واسم. وكعصنفر: وإد بين اليمامة والبصرة.

(5) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 244-445.

(6) الأصول في النحو: 240 / 3.

(7) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 15 / 4.

وشرح المألقي رأي الفراء ومثّل له بمثال قرآني ليكون أكثر قبولاً: "وأصلها عند الفراء: لا النافية أُبدل من ألفها نونٌ، لأنّ الألف والنون في البدل إخوان، فكما تبدّل النون ألفاً في الوقف في نحو (لنسفعا) كذلك تبدّل النون ألفاً في نحو زيدياً"<sup>(1)</sup>.  
 وأبى ابن هشام ذلك فخالف الفراء بأنّ ذلك الإبدال لا يجوز: "لأنّ المعزوف إنّما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو {لنسفعا} و {ليكونا}"<sup>(2)</sup>.

وأحسب أنّ براعة الخليل، وتبحّره في علوم شتى، هدته إلى ما لم يهتد إليه غيره، فقد دلّت الدراسات الحديثة على دقّة ما انتهى إليه، وأدركه، يقول د. مهدي المخزومي: إنّ (لن)، مركّبة من (لا أن)، ثمّ "حذفوا الهمزة من: (أن)، لكثرة دوران الكلمتين متصلتين في الاستعمال، ثم أُلزقت اللام بالنون بعد حذف الألف من: (لا)، لالتقاء الساكنين... فإن الخليل كان يرى أنّ الكلمتين إذا رُكبتا، ولكلّ منهما معنى، وحكم صار لهما بالتركيب حكم جديد، فلم يعد لـ (أن) المركّبة مع (لا) حكمها الأول، وصار لها بعد التركيب استعمال جديد، وحكم جديد"<sup>(3)</sup>.

وعقد السخاوي مبحثاً للمعنى الذي تفيده (لن) في التركيب فقال: "قال قوم: إنّها للتأكيد لما كانت تنفي المستقبل فما من زمان إلا وهي تتناوله فظنّوا أنّها للتأكيد، وليس كذلك، لأنّها لو كانت للتأكيد لم يصح أن تقول: لن أقوم يوم الخميس، ونحو ذلك، لن أقوم ثلاث ساعات، فإن قيل: (لا) في نفي المستقبل وفي (لن) زيادة تأكيد ومبالغة في النفي، فإذا قلت: لن أقوم، كان فيه من المبالغة في نفي قيامك ما لم يكن في لا، إذا قلت: لا أقوم، وعلم ذلك فيها من أجل أنّهم يقولون: لا أفعل كذا، فإذا قيل له: لا بدّ لك من فعله، قال لن أفعله، فأتى بما يؤنس من فعله، لما في (لن) من التأكيد والتشديد، وهي عند سيبويه لتأكيد نفي المستقبل"<sup>(4)</sup>.

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 355.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 373-374.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه: 256-257.

(4) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 242.

ثانيًا: الأحرف التي تعمل الجزم، مثل (لم، ولمّا، وإن الشرطية). وهي من أحرف الجزم التي تلزم الفعل وتحدث فيه معنى، وهي تقابل حروف الجرّ في الأسماء(1).

وتقسم على قسمين، قسم يجزم فعلاً واحداً وهي لم، وأخواتها، وقسم يجزم فعلين وهي إن الشرطية وأخواتها(2).

### 2-1) لم ولمّا.

قال سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها: "وذلك: لم، ولمّا، واللامّ التي في الأمر، وذلك قولك: لِيَفْعَلْ، ولَا في النهي، وذلك قولك لا تَفْعَلْ؛ فإنّما هما بمنزلة لم"(3).

وواضح من نصّ سيبويه أنّ الجامع بين هذه الأحرف هو الجزم للفعل المضارع وذلك قول الرّماني أيضاً: وَعَمَلُ (لم) الجزم في الفعل(4).

وأضاف المألقيّ إلى الجزم معنى النفي الذي تحدّثه هذه الأحرف، فقال: "اعلم أنّ (لم) حرفٌ يجزمُ الأفعالَ المضارعةَ على اختلافِ أنواعِ الجزمِ ويُنفّيها...باب (لمّا)... أن تكونَ جازمةً للفعل المضارع فتُصيّرُ معناه للماضي ك(لم)"(5). والمعنى نفسه عند العاتكي أيضاً(6).

وعلى الرغم من اختصاص (لم، لمّا) بالفعل المضارع الدال على الحال والاستقبال إلا أنّهما يقلبان هذا الزمن بحسب قول السّخاوي: "(لم) و(لمّا) يشتركان في نقل معنى الفعل المستقبل إلى الماضي دون لفظه، تقول: لم يفعل أمس، ولمّا يفعل، فيصير الفعل بهما منفياً فيما مضى مثل قولك: ما فعل"(7).

(1) ينظر علل النحو: 198.

(2) ينظر اللمع في العربية: 132.

(3) الكتاب: 8/3.

(4) ينظر معاني الحروف: 100.

(5) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 350-351.

(6) ينظر الفضة المضوية في شرح الشذرة الذهبية: 320.

(7) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 240.

وهذا الانتقال في زمن الفعل المضارع جعل الزجّاجي يصرّح بأنّ: "لم لنفي الماضي بالمعنى كقولك لم يخرج زيد... لَمَا تكون بمعنى لم في نفي الفعل المُستقبل كقوله تعالى ﴿لَمَا يذُوقُوا عَذَاب﴾" (1).

ويورد الرّضي لبعض النحويّين من أنّهما ( لم ، لَمَا ) يقلبان لفظ الماضي أيضًا وذلك في قوله: "وينصرف المضارع إلى المُضيّ، ب(لم) و(لَمَا) الجازمة، وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانهُ إلى لفظ المضارع، ويبقى المعنى على ما كان، والأول أولى، لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم" (2). ولم يرتض ذلك القول المرادي فقال معارضًا له: "وأما (لم) و(لَمَا) أختها، فينفيان المضارع ويصرفان معناه إلى المُضيّ وفاقًا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضي إلى المضارع خلافاً لأبي موسى (3) ومَنْ وافقه" (4).

ومن النحويّين المحدثين من استوعب مفردات هذه المسألة، ولملم ما تفرّق منها في مدونات النحويّين، وفي هذا السياق يقول دكتور عباس حسن: "أنّ (لم) تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألاّ تسبقها إحدى الأدوات الشرطية التي تخلص زمنه للمستقبل المحض، فإن سبقتهُ إحدى هذه الأدوات - مثل: إن - من... لم ينقلب زمنه للماضي، و صار التأثير في زمنه مقصوراً على أداة الشرط - وحدها؛ فتخلصه للمستقبل المحض" (5).

وذهب البحث مذهب السّخاوي في هذه المسألة يدعمه في ذلك قول ابن الحاجب: "(لم) و(لَمَا) تدخلان على المضارع فتقلبان معناه إلى الماضي، ألا ترى

(1) حروف المعاني والصفات: 8-11.

(2) شرح الرّضي على الكافية: 4/ 29.

(3) سلیمان بن مُحَمَّد بن أحمد، أَبُو مُوسَى النَّحْوِيّ البَغْدَادِيّ (ت305)، الْمُعْرُوف بِالْحَامِض قَالَ الخَطِيب: كَانَ أُوْحِد المَدْكُورِينَ مِنَ العُلَمَاءِ بِنَحْوِ الكُوفِيِّينَ، وَأَخَذَ النَّحْوَ عَن ثَعْلَب، وَجَلَسَ مَوْضِعَهُ، وَخَلْفَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عَمْرٍ الزَّاهِد، وَكَانَ قَدْ أَخَذَ عَنِ البَصْرِيِّينَ أَيضاً، وَخَطَّ النُّحُوَيْنَ. مِنْ كِتَابِهِ: خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَالْمُخْتَصِرَ فِي النَّحْوِ، يَنْظُرُ بَغْيَةَ الوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحَاةِ: 1/ 601.

(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1270.

(5) النحو الوافي: 4/ 414.

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (لَمْ يَقُمْ) و(لَمَّا يَقْعُد) فَمَعْنَاهُ نَفِي الْمَاضِي... ف (يَقُومُ) و(يَقْعُدُ) وَغَيْرَهُمَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَلْفَاظُ الْمَضَارِعَةِ بِلَا خِلَافٍ، وَمَعْنَاهُمَا الْمَاضِي بِقَرِينَةٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا، وَهِيَ (لَمْ) وَ (لَمَّا)، فَهَذَا لَا يَخَالِفُ أَحَدٌ فِيهِ، وَقَدْ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنِ ذَلِكَ بِأَنَّ قَالَ: (لَمْ) وَ (لَمَّا) تَقْلِبُ لَفْظَ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ، وَهُوَ لِأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْآخَرِينَ خِلَافٌ فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ بِجَيِّدَةٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: (تَقْلِبُ لَفْظَ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ) مِمَّا يُوْهِمُ صِحَّةَ دُخُولِ (لَمْ) عَلَى الْمَاضِي"(1).

وَمِنَ الْمَسَائِلِ الْآخَرِ الَّتِي يَنْاقِشُهَا النُّحَوِيُّونَ فِي بَابِ (لَمْ، لَمَّا) مَسْأَلَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّفْيِ بِ(لَمْ) وَالنَّفْيِ بِ(لَمَّا) مِنْ جِهَةٍ، وَهُمَا يَفْتَرِقَانِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ يُمْكِنُ إِجْمَالُهُمَا بِالْآتِي:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: يَخْتَلِفُ الْحَرْفَانِ (لَمْ، لَمَّا) فِي أَنَّ: "(لَمْ) نَفِي لِقَوْلِكَ فَعَلٌ وَ(لَمَّا) نَفِي لِقَوْلِكَ قَدْ فَعَلٌ"(2).

وَهَذَا الْوَجْهَ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِ سَيَّبُوِيهِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ: "وَلَمْ، وَهِيَ نَفِيٌّ لِقَوْلِهِ: فَعَلٌ"(3).

وَقَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "إِذَا قَالَ: فَعَلٌ فَإِنَّ نَفِيَهُ لَمْ يَفْعَلْ. وَإِذَا قَالَ: قَدْ فَعَلٌ فَإِنَّ نَفِيَهُ لَمَّا يَفْعَلُ"(4).

وَمَعْنَى ذَلِكَ جَاءَ عَلَى لِسَانِ أَبِي سَعِيدِ السَّرِيفِيِّ فِي قَوْلِهِ: "حَقَّ نَفْيُ الشَّيْءِ وَإِجَابُهُ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي مَوَاقِعَهُمَا، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُمَا فَرْقٌ فِي أَحْكَامِهِمَا إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا إِجَابٌ وَالْآخَرُ نَفْيٌ، وَعَلَى هَذَا سَأَقُ سَيَّبُوِيهِ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ فَجَعَلَ (لَمْ يَفْعَلُ) نَفْيٌ (فَعَلُ)؛ لِأَنَّ الْمَضِيَّ يَجْمَعُهُمَا فِي قَوْلِكَ: فَعَلُ أَمْسَ، وَلَمْ يَفْعَلُ أَمْسَ، وَأَحَدُهُمَا مُوجِبٌ، وَالْآخَرُ مَنْفِيٌّ"(5).

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 207/2.

(2) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 240.

(3) الكتاب: 220/4.

(4) المصدر نفسه: 117 / 3.

(5) شرح كتاب سيبويه للسريافي: 329 / 3.

قال الخوارزمي: "إنما جعل سيبويه لم يفعل نفي فعل، ليبين حكمه ومعناه بنقيضه، لأن حق النقيضين أن يشتركا في مواقعهما وأحكامهما إلا من جهة معنهما، ومثلهما ضربت زيدا، وما ضربت زيدا"(1).

ولعلّ أبا سعيد السيرافي كان أكثر وضوحًا في التمثيل لذلك إذ قال: "وما بين لم ولما كما بين فعل وقد فعل؛ فلم نفي فعل كقولك: جاء زيد، فيقول الرّادّ: لم يجيء زيد، ويقول القائل: جاء زيد وقد اغتمّ، فيقول: جاء زيد ولما يغتمّ، وهما في موضع الحال من زيد"(2).

الوجه الثاني: أنّ كلا الحرفين (لم، لَمَّا) ينفيان الفعل المضارع لكن: "نفي (لَمَّا) زيادة على (لم) من أجل دلالتها نفي المتوقع، لأنّ قد لمن ينتظر وقوع خبر مثل انتظار ركوب زيد وتوقعه، فيقال لمن سينتظر ذلك: قد ركب زيد، ويُقال: له لَمَّا يركب، فينبغي الركوب في تلك الحال التي كان متوقعًا فيها"(3).

بمعنى آخر أنّ: "(لَمَّا) فيها معنى التوقع، كقوله تعالى: أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ... و ليس في (لم) معنى التوقع، كقوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ و قوله تعالى: لَمْ يَلِدْ وَ لَوْ يُؤَلِّدُ"(4). ومثله قال محمد الحضرمي (5).

ووافق القدماء المحدثون في هذه المسألة، ومنهم الدكتور السيد إبراهيم الديباجي: "إنّ المنفيّ بلم لا يتوقّع حصوله، والمنفيّ بلمّا متوقّع الحصول، فإذا قلت: (لَمَّا أسافر) فسفرك منتظر"(6).

(1) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: 87 / 2.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 198-199 / 3.

(3) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 241.

(4) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: 568/2.

(5) ينظر تحفة الأحباب و طرائف الأصحاب: 68.

(6) الجديد في الصرف و النحو: 291.

الوجه الثالث: ويتعلّق هذا الوجه بالأصل التركيبي لكلا الحرفين فأصل: "(لَمَّا): لم زيدت عليها ما، فأفادت طول المعنى، كما طالت الكلمة في نفسها مع ما ذكرناه من نفي التوقع والانتظار، فإذا قلت ندم ولم ينفعه ندمه، أخبرت أنّ ندمه لم ينفعه لا غير، فإذا قلت ندم ولَمَّا ينفعه ندمه، أخبرت أنّه إلى الآن على ذلك ف(لَمَّا) أطول من (لم) لما كانت (لَمَّا) نفيًا لقول القائل قد فعل"(1). وهو رأي العكبري أيضًا (2).

فالزيادة في مبنى هذا الحرف أضاف له زيادة في دلالاته بحسب ما يراه أبو الفداء إذ قال: "وأصل لَمَّا، لم زيدت عليها ما، فأفادت طول المعنى كما طالت الكلمة، فلذلك دلّت على نفي المتوقع، فإذا قلت: ندم ولم ينفعه الندم، أخبرت أنّ ندمه لم ينفعه لا غير، وإذا قلت: لَمَّا ينفعه الندم، أخبرت أنّه إلى الآن على ذلك"(3). وكان الفارق واضحًا في تمثيل المرادي للحرفين حين قال: "فإذا قلت: لَمَّا يقيم، فمعناه انتفاء قيامه إلى زمان النطق، ولذلك لا يحسن: لَمَّا يقيم زيد ثمّ قام، بخلاف: لم؛ وعلة ذلك أنّ: لَمَّا نفي: قد فعل، وقد فعل: إخبار عن الماضي المتصل بالقرب من الحال، و: لم: نفي: فعل"(4).

وهذا الاختلاف راجع إلى تأثير الحرفين في معمولها، فيجوز حذف مجزوم (لَمَّا) والوقوف عليها- كما جاز الوقوف على (قد)- نحو: خرجت ولَمَّا، أي: ولَمَّا تخرج، قال الشاعر (5):

[الوافر]

فناديتُ القبورَ فلم يُجبَنه

فجئتُ قبورَهُم بدءًا ولَمَّا

أي: ولم أكن بدءًا(6).

(1) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 241.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 48 / 2.

(3) الكناش في فني النحو والصرف: 148 / 2.

(4) شرح تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد: 538/1.

(5) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 113 / 4، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 113 / 10.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 241.

والأساس في الحذف هو وجود دليل يدلّ على ذلك المحذوف، وعلى ذلك نبّه ابن مالك في (لَمَّا) قائلاً إنّه يجوز: "الاستغناء في الاختيار بذكرها عن ذكر المنفي بها، إذا دلّ عليه دليل، كما تقول: ندم زيد ونفعه الندم، وندم غيره ولَمَّا، قال الشاعر: فجنّت قبورهم بدءًا ولَمَّا ... فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَه أراد: ولما أكن كذلك"(1).

والمشابهة بين المحذوف بعد (قد) بالمحذوف بعد (لَمَّا) جعلت السّخاوي يمثّل ل(قد) بالفصيح من القول وكان مثل (ما) فقال: "وتقول ما ركبه وكان قد، قال النابغة(2):

[الكامل]

أزف التّرحلُ غيرَ أن ركبنا  
لَمَّا تزلُّ برحالنا وكان قد  
وكان قد زالت"(3).

وهو ما أيده أبو حيّان بقوله إنّما انفردت لَمَّا بجواز حذف مجزومها؛ لتركبها من (لم) و (ما)، وكان (ما) عوض عن المحذوف(4).  
ووافقه الشيخ الأزهري(5)، ومن المحدثين من وافقهم في ذلك(6).

وهناك نوع آخر من (لَمَّا) سماها النحويّون التعلّيقية، ولهم فيها مذهبان: أحدهما: أن تكون حرفٌ وُجوبٍ لوجوبٍ، وبعضهم يقول: حرفٌ وجودٍ لوجودٍ، وهو ما فهموه من قول سيبويه: "وأَمَّا (لَمَّا): فهي للأمر الذي قُدَّ وَقَعَ لوقوع غيره"(7). وهذا ما فصله أبو حيّان بقوله: "(لَمَّا) التعلّيقية حرفٌ عند سيبويه تدلُّ على رَبِطٍ جملةٍ بأخرى ربطاً السببية، وعبرَ عنه بعضهم بحرفٍ وجودٍ لوجودٍ، والذي تلقيناؤه

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 65 / 4.

(2) ديوان النابغة الذبياني: 89.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 241.

(4) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1859 / 4.

(5) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: 365/4.

(6) ينظر الفوائد الصمدية: 57.

(7) الكتاب: 234 / 4.

من أفواه الشيوخ حرفٌ وجوبٍ لوجوبٍ" (1).  
 ووافقه المألقي ومثّل لها بقوله: "أن تكون حرف وجوب لوجوب نحو قولك: لَمَّا  
 قُمْتُ أكرمتك ولَمَّا جننتي أحسنتُ إليك" (2).  
 وأفصح السيوطي عن ماهيتها إذ قال: "مذهب سيبويهِ وابن خروف أنّها حرف  
 وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما نحو لَمَّا جَاءني أكرمته" (3).  
 والآخر: أنّها تكون ظرفاً بمعنى (حين)، تقول: لَمَّا جئتُ جئتُ، فيصيرُ ظرفاً (4).  
 وخصّها أبو علي الفارسيّ بدخولها على الفعل الماضي (5).  
 ولو دققنا في نصّ السخاوي الذي يقول فيه: "وتكون (لَمَّا) ظرفاً منصوباً  
 انتصاب الظروف كقولك: لَمَّا قام قمتُ، ولابدُّ من فعلين أحدهما جواب للآخر، لو  
 قيل لَمَّا قام فقط لم يجز؛ لأنك جعلت قيامك كالجاء لقيامه؛ لأنك علمت وقوعه  
 بوقوعه، والعامل في لَمَّا هو الجواب" (6).  
 لوجدناه يخالف سيبويه، إذ عدّها ظرفاً، في حين عدّها سيبويه حرفاً كما مرّ في  
 عرض رأيه.  
 ووافق أبو الفداء السخاوي فقال: "وتكون لَمَّا ظرفاً منصوباً انتصاب  
 الظروف كقولك: لَمَّا قام قمتُ، ولا بدّ فيها من فعلين، أحدهما جواب الآخر، فكأنك  
 جعلت قيامك كالجاء لقيامه لأنك علقت وقوعه بوقوعه، والعامل في لَمَّا هو  
 الجواب" (7).  
 ويذهب البحثُ مذهب سيبويه في أنّها حرف لا ظرف مستنداً في ذلك إلى  
 مجموعة من آراء النحويين دعنتي إلى تبني هذا الرأي:

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1896.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 353.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2 / 222.

(4) ينظر الأصول في النحو: 2 / 157.

(5) ينظر المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات: 315.

(6) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 242.

(7) الكناش في فني النحو والصرف: 2 / 148.

الأول: قول المألفي: "والأظهر مذهب الأكثرين؛ لأنّ الاسميّة فيها مُتكَفَّةٌ والحرفيّة غيرُ مُتكَفَّةٌ"<sup>(1)</sup>.

الثاني: أنّ جوابَ (لَمَّا) قد يفترنُ بـ(إِذَا) الفجائيّة كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾<sup>(2)</sup>(3)، قال أبو حيّان: "وَمَا بَعْدَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا"<sup>(4)</sup>.

الثالث: يرى المرادي أنّ الأصل في المعاني أن تؤدى بالحروف، وأنّ (لَمَّا) تُشعر بالتعليل، والظروف لا تُشعر بالتعليل، وبهذا استدللّ ابن عصفور على حرفيّتها<sup>(5)</sup>.

الرابع: قال ابن هشام: "قال الفارسيّ وجماعة: إنّها ظرف بمعنى حين، وردّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الْمَوْتُ﴾<sup>(6)</sup> الآية، وذلك أنّها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلّها النصب؛ وذلك العامل إمّا "قُضِيَنا" أو "دَلَّهُمْ" إذ ليس معنا سواهما وكون العامل قُضينا مرذود بأنّ الفائلين بأنّها اسم يزعمون أنّها مُضَافَةٌ إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المُضَاف وكون العامل "دَلَّهُمْ" مرذود بأنّ ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يفتضي الحرفية"<sup>(7)</sup>.

### 3) إن الشرطيّة.

ويسمّيها النحويّون أمّ الباب في الأدوات التي تجزم فعلين كما قال سيبويه: "وزعم الخليل أنّ إن هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 354.

(2) سورة الزخرف: 47.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 290/2.

(4) البحر المحيط في التفسير: 105 / 1.

(5) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 290/2.

(6) قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الْمَوْتُ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ سورة سبأ: من الآية 14.

(7) شرح قطر الندى وبل الصدى: 43.

حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكّن استفهاماً، ومنها ما يُفارقُه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارقُ المجازة<sup>(1)</sup>.

وهو ما اختاره المرادي أيضاً. إذ قال: "و(إن) الشرطيّة هي أمُّ أدواتِ الشرط"<sup>(2)</sup>. ولا خلاف في حرفيته كما صرّح الأزهري بذلك<sup>(3)</sup>. وهي مكسورة الهمزة ساكنة النون وفيها معنى الجزاء<sup>(4)</sup>.

وربّما كان اللبس بينهما وبين غيرها مؤذناً للزجاجي بتبيان وجه الفرق بينها وبين التي بكسر الهمزة وسكون النون لغير الجزاء، ويوضّح لنا ذلك قول الرمّاني إذ مثّل لها تفریقاً عن غيرها إذ قال: "فأمّا التي للجزاء فنحو قولك، إن تأتني أكرمك، ومنه قوله جلّ وعلا: ... ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادَوْهُمْ﴾ [البقرة: 85]"<sup>(5)</sup>.

وأوضح السخاوي معنى الشرط والجزاء فقال: "الشرط هو الفعل الذي تبدأ به فتجعله سبباً لفعل آخر، وذلك الفعل الذي تجعل الشرط سبباً له هو الجزاء، وإتّما سُمّي جزاءً؛ لأنّه سبب عن الفعل الذي بدأت به، فإذا قلت إن تضربني أضربك فقد جعلت ضربه سبباً لضربك إيّاه، فهذا المعنى لـ(إن)"<sup>(6)</sup>.

ولعلّ نصّ ابن يعيش أكثر إفصاحاً وجلاءً لعمل هذا الحرف بقوله: "وتدخل على جملتين، فتربط إحداهما بالأخرى، وتُصيّرهما كالجمله، نحو قولك: إن تأتني أتك، والأصل: تأتيني أتيك. فلما دخلت (إن)، عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: إن تأتني، وسكتت، لا يكون كلاماً، حتى تأتي بالجملة الأخرى"<sup>(7)</sup>.

(1) الكتاب: 63 / 3.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 357/2.

(3) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: 368/4.

(4) ينظر حروف المعاني والصفات: 57.

(5) معاني الحروف: 231.

(6) المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 326.

(7) شرح المفصّل: 280/8.

و(إن) من الحروف التي تغيّر زمن الأفعال التي تدخل عليها كما هو واضح من قول السّخاوي: "جعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيًا في قولك: إن ضربتني ضربتُك، فهذا ماضٍ في اللفظ وهو مستقبل في المعنى، إذ لا فرق بين هذا وبين قولك: إن تضربني أضربك"(1).

ويتساق رأياً ابن الحاجب في هذا الموطن(2)، ورأى صلاح بن علي إذ قال: يجعل الفعل الذي تدخل عليه (إن) مستقبلاً سواء كان الفعل ماضيًا مثاله: (إن قمتَ قمتُ) أو مضارعًا مثبتًا نحو: (إن تقمَ أقمُ) أو منفيًا نحو: (إن لم تقمَ لم أقمُ)(3). وقلب زمن الماضي الى الاستقبال ليس أمرًا مطردًا، فقد استثنى السّخاوي (كان) وإن دخلت عليها (إن) لا تنتقل الى المستقبل لإيغالها في المضيّ كقوله تعالى: ﴿قَالَ فَآتَ بِهِ إِنَّ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِیْنَ﴾(4)، إن كنتَ أمسٍ قليل المال قليل فغداً يكثر مالك، ولا يجوز: إن خرجتَ أمسٍ أكرمتك؛ لأنّ كان أمّ للأفعال في المضيّ فلم يقوَ حرف الشرط عليها قوّته على غيرها(5).

والمستقى من ذلك أنّ النحويين قد خصّوا (كان) مع (إن)، باحتفاظها بزمنها المنتزع من كلام العرب، وهو مسطور في كتب النحويين، لذلك قال ابن مالك: "يجوز بلا تأويل كون الشرط ماضي المعنى بلفظ كان دون غيرها... قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم. فقد صار ما بعد إن يقع في معنى الماضي... لقوة كان، وأنها أصل الأفعال وعبارتها، جاز أن تغلب إن فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافئك، فلا يكون ذلك إلا ماضيًا... ليس من الأفعال ما يقع بعد إن غير كان إلا ومعناه الاستقبال، لا تقول: إن جئتني أمس أكرمتك اليوم"(6).

(1) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 327.

(2) ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1001/3.

(3) ينظر النجم الثاقب: 1203 / 2.

(4) سورة الشعراء: 31.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 327.

(6) شرح التسهيل لابن مالك: 93-92 / 4.

ونسب السيوطي هذا الرأي عن أبي حيان إلى المبرّد (1) الذي يذهب إلى أنّ: " (إن) تبقى على مدلولها من المضيّ ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو: {إن كنت قلته فقد علمته} [المائدة: 116]" (2).

وتعقب ابن السراج بقوله: "ولا يجوز أن تكون ( إن ) تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل...فالتأويل عندي لقوله : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم" (3).

وحذا حذوه السمين الحلبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (4)، فقال معلقاً على الآية المباركة: "قوله: {إن كنت} : (كنت) وإن كانت ماضية اللفظ فهي مستقبلة في المعنى، والتقدير: إن تصحّ دعواي لما ذكر، وقدره الفارسي بقوله: (إن أكن الآن قلته فيما مضى) لأنّ الشرط والجزاء لا يقعان إلا في المستقبل وقوله: {فقد علمته} أي: فقد تبين وظهر علمك به" (5).

ويورد السخاوي مسألة غاية في الأهمية، وأهميتها تنأتى من كونها تمس الصنعة الإعرابية، وهي مسألة الجزم للفعلين في جملة الشرط، ويؤكد اتفاق النحويين على أنّ فعل الشرط مجزم بـ(إن) واختلفوا في الجازم لفعل الجزاء (6). وقد وجد البحث أنّ هناك مجموعة من الآراء في جزم الجزاء أجملها بالآتي: الرأي الأول: أنّ (إن) هي جزمت الجزاء كما جزمت الشرط، كما يعمل الفعل بالفاعل والمفعول جميعاً (7).

(1) لم تقف البحث على هذا الرأي في كتب المبرّد المشهورة.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2 / 551.

(3) الأصول في النحو: 2 / 191-192.

(4) سورة المائدة: من الآية 116.

(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4 / 513.

(6) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 328.

(7) المصدر نفسه: 327.

والرّماني يؤكّد امتداد تأثير عمل (إن) إلى الجواب حيث قال والجازم في (إن تأتي أنتي أتك) هو الحرف العامل، وهو (إن). وحجّته في ذلك أنّه على طريقة عمل الفعل في الفاعل والمفعول، وعمل إن في الاسم والخبر، وذلك أنّ (إن) التي للجزاء هي أوجبت هذا المعنى من الشرط والجواب فهي أحقّ بالعمل<sup>(1)</sup>.

وهو عينه ما رآه السيرافي في أن عمل (إن) في الشرط والجزاء معاً<sup>(2)</sup>.

الرأي الثاني: ذهب الخليل إلى أنّ (إن) تعمل في فعل الشرط، والعامل في الجزاء (إن) والفعل جميعاً، والحجّة في ذلك ضعف كل واحدة منهما عن الاستقلال بالعمل لأنّهما في المعنى كشيء واحد؛ إذ باجتماعهما حصل معنى الشرط، ولأنّ حرف الشرط، وهو (إن) مع الفعل، ليس بكلام مستقلّ، فقد أشبه الجميع حرفاً واحداً في عدم الاستقلال وظهور معناه في غيره، وافتقاره إلى ما بعده، فلذلك عمل هو و(إن) جميعاً في الجزاء لأنّهما بمنزلة الحرف الواحد<sup>(3)</sup>.

وقرّر سيبويه رأي الخليل فقد جاء في (الكتاب): "وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إن تأتي أنتي أتك، فأتاك انجزمت ب(إن تأتي أنتي)، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: أنتي أتك"<sup>(4)</sup>.

وليس ببعيد عن هذا الرأي ما قاله عبد القاهر الجرجاني، وهو ينطلق من منطلق الملازمة بين أداة الشرط وفعلها، قال في ذلك: "(إن) تعمل في فعل الشرط ثمّ أنّهما جميعاً يعملان في الجزاء، لأجل أنّ كلّ واحد منهما لا ينفصل من صاحبه. فإذا احتيج إلى الجزاء كانا [بمجموعهما] يقتضيانه فكذلك يشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة كونه جزءاً"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر شرح كتاب سيبويه للرّماني: 1753/4.

(2) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 263 / 3.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 328.

(4) الكتاب: 63 / 3.

(5) المقتصد في شرح الايضاح: 1095/2.

ثم ذكر السّخاوي أنّ المبرّد ذهب مذهب الخليل المذكور آنفًا(1).  
 والمفهوم من كلام سيوييه أنّه موافق للخليل، كما هو معلوم من قوله: "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"(2).  
 ويوافق الرّضي من سبقه ممّن قالو بهذا الرأي مع قوله بشيءٍ من التفصيل في علّة ذلك فقال: "وذهب الخليل، والمبرّد، إلى أنّ كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معا تعملان في الجزاء، لارتباطهما، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين، وهذا كما قيل: إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر"(3).  
 الرأي الثالث: قال به الأخفش، نقله السّخاوي عنه قائلًا: "قال الأخفش: الشرط مجزم ب(إن) والجزاء مجزوم بالفعل الذي هو الشرط، قال: وإنّما كان فعل الشرط جازمًا للجزاء، لأنّه تقوى ب(إن)، فإن أراد أنّه وحده جزم الجزاء فهو فاسد من قبل أنّ الفعل لا يعمل في الفعل"(4).

والنصّ واضح أنّ السّخاوي ردّ قول الأخفش ووصفه بالفساد، وحجّته أنّنا لا نجد في العربية فعلًا يكونُ عاملاً في فعلٍ فيجزمه.  
 وأورد العكبريّ رأي الأخفش من دون ردِّ أو تعليقٍ عليه(5).

ويستغرب الرّضي من جزم جواب الشرط بفعل الشرط، كما قال الأخفش حتى أنّه لم يرد عليه لخروجه عن الآراء النحوية التي يلتبس لها تأويلًا وتفسيرًا فقال: "قال الأخفش: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه، وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم"(6).

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 328.

(2) الكتاب: 62 / 3.

(3) شرح الرّضي على الكافية: 91 / 4.

(4) المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 328-329.

(5) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: 51 / 2.

(6) شرح الرّضي على الكافية: 92 / 4.

**ثالثاً: الأحرف غير العاملة: (قد، والسين، وسوف)****1) قد:**

عدّ النحويّون الحرف (قد) من أحد الحروف التي تباشر الفعل ولا تؤثر في إعرابه ويكون دخولها لزيادة معنى في الجملة سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر سيبويه هذا الحرف في: "باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها فمن تلك الحروف قد، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره"<sup>(1)</sup>.

وأما علّة عدم تأثير هذا الحرف بالفعل الذي يُباشره فلأنّها: "قد صارت كأحد أجزائه"<sup>(2)</sup>، بمعنى آخر أننا لو قلنا: (قد جاء محمدٌ)، فإنّ (قد جاء) كلّها كلمة واحدة (فعل)، أي أنّ (قد) جزء من (قد جاء) والجزء لا يعمل في الكلّ. ولمّا كانت (قد) تؤثر في معنى التركيب الواردة فيه، فقد قرّر السخاوي أنّ لها خمسة معانٍ هي:

الأول: التوقّع: تدخل (قد) على الفعل لمن ينتظر ويستشرف وقوعه، للدلالة على ذلك أنّك إذا كنت تنتظر وقوع الفعل، فقال قائل: فعل بغير قد، لم يقع في نفسك أنّ المخبر بدأ بالإخبار عن صاحب ذلك الفعل الذي أنت تتوقعه حتى يفرغ من جملة خبره، وإذا قال في أول كلامه: قد فعل، علمت أنّ الخبر عمّا تتوقعه، وإن لم يتم الحديث إلى آخره، قال النابغة الذبياني<sup>(3)</sup>:

[الكامل]

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنَّ قَدَ

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

حذف (زالت) لعلم السامع بذلك الفعل المتوقع، أي: وكأنّ قد زالت، فمعنى التوقع أنّها تؤذن السامع بوقوع ما كان يتوقعه<sup>(4)</sup>.

(1) الكتاب: 3 / 114.

(2) معاني الحروف: 95.

(3) ديوان النابغة الذبياني: 30.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 306.

و سميت حرف توقع؛ لأن الإخبار بها يكون لمن يتوقع ذلك (1).

وتدخل (قد) على الفعل الماضي والفعل المضارع، وهو من خصائصها، كما هو معلوم، فيكون معنى التوقع "مع المضارع واضح نحو: قد يخرج زيد فقد هنا تدل على أن الخروج متوقع منتظر و أما مع الماضي فتدل على أنه كان متوقعا منتظرا ولذلك يستعمل في الأشياء المترتبة" (2).

ويوضح السخاوي معنى التوقع المتحصل من (قد) عبر تقدير الكلام الذي يكون جوابه، مستندا إلى ذلك بقول سيبويه: "وأما (قد) فجواب هل فعل؟ أي: أنها تكون للتوقع، وقال أيضا: فجواب لما يفعل، أي: تكون جوابا لنفي المتوقع المنتظر وإخبارا بوقوعه، وقول الخليل: إنها لمن ينتظر الخبر، أي: أنك تقول قد مات فلان، ولو أخبرتني وهو لا ينتظر لم تقل (قد) ولكن تقول مات، وقع هذا الذي ذكر من كونها للتوقع والتقرب" (3).

وبتفحص قول سيبويه نجده يعبر عن التوقع بلفظ آخر، وهو انتظار الجواب وذلك في قوله: "قد... وهو جواب لقله: أفعَل كما كانت ما فعَل جوابا لهل فعَل؟ إذا أخبرت أنه لم يقع. ولما يفعل وقد فعل، إنما هما لقوم ينتظرون شيئا" (4).

وبيّن الرماني قول سيبويه المذكور أنفا قائلاً: "وتكون (قد) جوابا لقوله: (أفعَل؟)؛ لأن ألف الاستفهام هي التي تدخلها المعاني مع الاستفهام؛ لأنها أم حروف الاستفهام، فيدخلها معنى التوقع، ويكون جوابها: (قد فعل) لما في (قد) من معنى التوقع، وإنما صلح ذلك فيها لتقرب معنى الماضي من الحاضر، ومن شأن الناس أن يتوقعوا ما قرب وقتة. ويكون: (ما فعل) جوابا لـ (هل فعل؟)؛ لأنه لا توقع في (هل). وتكون: (لما) جوابا لـ (قد فعل)، وإنما دخل (لما) معنى التوقع؛ لأن (ما) زيدت

(1) ينظر البسيط في شرح الكافية: 642/2.

(2) الترتيب الجميل في شرح التركيب الجليل: 46.

(3) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 307.

(4) الكتاب: 3 / 114-115.

عَلَى (لَمْ) لِتَقْرِيْبٍ وَقْتِ الْفِعْلِ، فَجَرَتْ مَجْرَى (قَدْ) فِي التَّوَقُّعِ لِلْفِعْلِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ" (1).

وعند مراجعة المسائل المتعلقة بـ(قد) نجد أن سيبويه قال في موضع آخر من كتابه: "وأما (قَدْ) فجوابٌ لقوله لما يفعل، فنقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر" (2).

وقد بسط السيرافي هذا النصّ ووضّحه قائلاً: "يعني أنّ الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل، أو علم أنه يتوقع أن يخبر به، قيل له: قد فعل، وإذا كان المخبر مبتدئاً، قلت: فعل فلان كذا وكذا، وإذا أردت أن تنفي والمحدث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت لما يفعل، وهو نقيض قد فعل، وإذا ابتدأت قلت لم يفعل:" (3).  
الثاني: التقريب.

معنى التقريب في (قد) أنّها إذا دخلت على الماضي قرّبته من الحال، ولهذا حسن أن يقع الفعل الماضي إذا دخلت عليه (قد) في موضع الحال نحو قولك: جئتك وقد قام الأمير، أي: في هذه الحال؛ كما يقول المؤذن: قد قامت الصلاة، أي: في هذه الحال، ووجب أن يكون الفعل حالاً مع الماضي نحو قولك: مررتُ بزيدٍ وقد ضرب، أي: مررتُ به وهو مضروب، ولو قلت: مررتُ بزيدٍ ضرب لم يكن حالاً لانقطاع الفعل من زيد" (4).

قال الرماني: "وإذا دخلت على الماضي قرّبته من الحال، وذلك قولك: قد جاء ولهذا حسن أن يقع الماضي في موقع الحال: تقولُ رأيتُك وقد قام زيدٌ، أي: في هذه الحال" (5).

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني: 1854/4.

(2) الكتاب: 223/4.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 100 /5.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 306-307.

(5) معاني الحروف: 95.

وهذا ما فصله عبد القاهر الجرجاني بقوله: "أمّا الفعل الماضي فإنّما لم يكن حالا في الظاهر... فإن أتى بقدر جاز وذلك قولك: هذا زيد قد قام، لأجل أنّ قد تقرّب الماضي من الحال، فيجري مجرى الحاضر نحو قولك: مررت بزيد يقوم، وهذا زيد يقوم. ومثل ذا قولهم: قد قامت الصلاة، وذلك أنّهم لما قصدوا الأخبار بأنّ الصلاة كأنّها قائمة أتوا بقدر ليعلم أنّ القصد اشرافها على القيام. ولو قيل: قامت الصلاة، كان الظاهر أنّها قد انقطعت. فقد جرى قولهم: قد قامت الصلاة مجرى قولك: تقوم الصلاة، تريد الحال كقولك: هذا زيد يقوم"(1).

الثالث: التحقيق.

تكون (قد) حرف تحقيق إذا تلاها فعلٌ ماضٍ ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (2)، و﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ﴾ (3)، و﴿يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (4)(5)، فإنّ (قد) الواردة في هذه الآيات المباركة جاءت لمعنى التحقيق(6).

والآيات التي استشهد بها السخاوي كانت كلّها متضمّنة لـ(قد) متلوة بفعلٍ ماضٍ، لكنّه لم يبيّن هل أنّ حكم التحقيق لقد مخصوص بالفعل الماضي أو أنّه يشمل الفعل المضارع؟

ولمعرفة ذلك يستعرض البحث مجموعة من أقوال النحويين:

قال الزجاجي: "قد... وَمَعْنَاهُ التَّحْقِيقُ مَعَ الْمُضَارِعِ"(7).

(1) المقتصد في شرح الإيضاح: 914/2، وأسرار النحو: 300.

(2) سورة المائدة: من الآية 102.

(3) سورة الممتحنة: من الآية 4.

(4) سورة الأنفال: من الآية 38.

(5) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 307.

(6) ينظر إعراب القرآن للدعاس: 332/3-280 / 1، وإعراب القرآن للكرباسي: 226/3-125/8-369/2.

(7) حروف المعاني والصفات: 13.

وهذا المعنى وضّحه المرادي قائلاً: "التحقيق. وترد، للدلالة عليه، مع الفعلين: الماضي والمضارع. فمع الماضي نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1]. ومع

المضارع نحو: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الانعام: 33]"(1).

الرابع: التقليل.

يمكن أن يفيد الحرف (قد) معنى التقليل وحين إذ تكون بمعنى (ربّما)، ومنه قولهم: **إِنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَكْبُو، وَإِنَّ الصَّارِمَ قَدْ يَنْبُو، وَإِنَّ الْكُذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ**(2).

وخصّه أبو حيان الأندلسي بالفعل المضارع ولم يجوز غيره قال: "التقليل، و تختصّ بالمضارع، نحو: (إِنَّ الْكُذُوبَ قَدْ يَصْدُق) و (إِنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَفْتَر)"(3).

وألمح ابن هشام على أنّ المراد من هذا يعينه السياق الذي تستقرّ فيه، قال: "والتي للتقليل تختصّ بالمضارع، كقولهم: (قد يصدق الكذوب)، و (قد يعثر الجواد) [أي: ربما صدق الكذوب، وربما عثر الجواد]"(4).

ومن المحدثين من قال: "(قد) الداخلة على المضارع فأصلها للدلالة على التقليل، كقولك (قد يشفي المريض) و (قد يصدق الكذوب)"(5).

الخامس: التكثر.

مرّ بنا في معنى التقليل لـ(قد) أنّها تشبه الأداة (ربّما) وقدّر النحويون أنّ (ربّما) قد تدلّ على معنى التكثر كما في قول الشاعر(6):

فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرَبِّمَا  
أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ

[الطويل]

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 418/1.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 308.

(3) الهداية في النحو: 309.

(4) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام: 64.

(5) معاني النحو: 39 / 3.

(6) البيت لمعن بن زائدة في أمالي المرتضي 1 / 223، ولأبي عطاء السندي في خزائن الأدب ولب لباب لسان

العرب: 539 / 9، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 567.

كذلك فإن الحرف (قد) يشابه (ربّما) في هذا المعنى إذ يأتي للتكثير أيضاً ومنه قول الهذلي(1):

[البسيط]

قد أتركُ القرنَ مُصْفَراً أناملُهُ      كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ(2).

وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد الشعري معلقاً على معنى (قد) بقوله: "كأنه قال: ربّما"(3).

وزاد في شرحه الهروي قائلاً: "أراد أنّ هذا من عاداتي وصفتي في الحرب"(4) وهو على هذا المعنى للتكثير.

ومن المحدثين من تابعهم بقوله: "وحرف تكثير نحو: قَدْ أتركُ القرنَ مُصْفَراً أناملُهُ"(5).

ومن اللغويين من خالف السّخاوي ومن وافقه ممّن ذكر البحث أسماءهم، إذ عدّوا بيت الهذلي فيه معنى التقليل لا التكثير، قال ابن سيده: "وقد تكون بمنزلة ربّما كقول الهذلي... وَإِنَّمَا خَرَجْتُ إِلَى مَعْنَى رَبِّمَا لِأَنَّهَا تَقْرِبُ مِنَ الْحَالِ وَالتَّقْرِبُ تَقْلِيلٌ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ"(6).

وهذا المعنى أشار إليه ابن يعيش بقوله: "قد تستعمل (قد) للتقليل مع المضارع، فهي لتقليل المضارع، وتقريب الماضي، فهي تجري مع المضارع مجرى (ربّما)... وذلك لما بين التقليل والتقريب من المناسبة، وذلك أنّ كلّ تقريب تقييل؛ لأنّ فيه تقييل المسافة. قال الهذلي..."(7).

(1) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه: 56، وخزانة الأدب ولب لسان العرب: 11 / 253، شرح أبيات

سيبويه: 2 / 318، ونسبه سيبويه إلى الهذلي- من غير تحديد لشاعر معيّن- في الكتاب: 4 / 224.

(2) ينظر المفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 308.

(3) الكتاب: 4 / 224.

(4) كتاب الأزهية في علم الحروف: 212.

(5) دليل الطالبين لكلام النحويين: 88.

(6) المخصص: 4 / 232.

(7) شرح المفصل: 8 / 226.

وأيدته المألقي بقوله : "وقد تكون ت قليلاً وهو أيضاً قليل"<sup>(1)</sup>. واستشهد بهذا البيت .  
بعد ما فرغ السخاوي من معاني (قد) انتقل إلى مسألة أخرى وهي جواز: "وقوع  
القسم بعد (قد)، لأنَّ القسم مؤكّد للخبر، فيقال في حال الاختيار، قد والله أحسنت،  
وقد لعمرى فعلت كذا، ولو قلت والله أحسنت، ولعمرى بتُّ ساهراً، كان في ذلك  
ضعيفاً؛ لأنك لم تأتِ للقسم بجواب، ولكنّه لمّا دخل فاصلاً بين قد وبين الفعل كان  
لغوًا"<sup>(2)</sup>.

ذكر الخوارزمي: "إنّما حسن الفصل بين (قد) ولم يحسن في الألف واللام  
وسوف والسين، لأنّهم إذا توسّعوا في (قد) بإفرادها وطرح ما بعدها لدلالة ما تقدمها  
عليه فلاّن يتوسّعوا فيه بالفصل أولى"<sup>(3)</sup>.

قال أبو الفتح البعلي: "و يجوز الفصل بين (قد) وبين (الفعل) بالقسم، كقولك: (قد -  
و الله - أحسنت، و قد - لعمرى - بتُّ ساهراً). فإن قلت: قد تقدّم أنّها إنّما لم تعمل  
لأنّها بمنزلة الجزء من الفعل، فهي بمنزلة السين و سوف، ولا يفصل بينهما و بين  
الفعل، قلت: لما توسّعوا في إفراد (قد) وحذف الفعل بعدها توسّعوا فيها أيضاً  
بالفصل بالقسم خاصة، لأنّه مؤكّد، ومؤكّد الشيء منه، فكأنّه لم يفصل بخلاف السين  
وسوف، فإنّهما لم يتوسّع فيهما"<sup>(4)</sup>.

قال الجامي: "و يجوز الفصل بين قد وبين الفعل بالقسم، نحو: (قد والله أحسنت)،  
و(قد لعمرى بتُّ ساهراً)"<sup>(5)</sup>.

و يجوز اسقاط الفعل بعد (قد) ونكتفي بها إذا كان في الكلام دلالة على  
المحذوف، كقوله: وكان قد<sup>(6)</sup>.

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 456.

(2) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 310.

(3) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: 132/4.

(4) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: 680/2.

(5) شرح ملاً جامي: 632/2.

(6) ينظر البديع في علم العربية: 439 /2، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 310.

وغير خافٍ أنّ دلالة (قد)، مرهون بما يفرضه السياق، فلو علمت أنّ صديقك محمداً كان عازماً على السفر، واستخبرك عنه أحدهم، فقلت: قد يسافر قريباً، لكانت (قد)، من دون شكّ، للتكثير، ولو كان زميلك طالباً مهملاً، متهاوناً في واجباته الدراسية، واستعلمك عن فرصة نجاحه أحدهم، فقلت: قد ينجح، لكانت مفيدة للتقليل.

### 3-2) السين وسوف

السين وسوف حرفان يختصّان بالفعل المضارع ولها المعنى نفسه وهو التنفيس عند كثير من النحويين<sup>(1)</sup>. وزاد بعضهم على معنى التنفيس فقالوا: إنّ معناها التنفيس والعدة، وهو قول الزجاجي<sup>(2)</sup>، والرمّاني<sup>(3)</sup>، والسّخاوي<sup>(4)</sup>. والتنفيس معناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضيق في الحال، ومنه يُقال: نفستُ الخناق بمعنى وسعته<sup>(5)</sup>. إذا دخلت (السين، وسوف) على الفعل الذي يحتمل الحال والاستقبال أخلصته للاستقبال<sup>(6)</sup>.

ويوضّح الجرجاني عمل حرفي التنفيس في زمن الفعل المضارع، فإذا قلت: زيدٌ يأكل، كان معنى الزمن في هذه الجملة هو المعنى نفسه الذي يدلّ عليه الفعل المضارع (الحال، والاستقبال)، فإذا قلت: زيدٌ سيأكل، زيدٌ سوف يأكل أخلصته للاستقبال، ولا يكون للحال أبداً<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر الكتاب: 233 / 4، وشرح الكافية الشافية: 168 / 1، واللحة في شرح الملحّة: 113/1.

(2) ينظر حروف المعاني والصفات: 5.

(3) ينظر معاني الحروف: 109.

(4) ينظر المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 311.

(5) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 6/4.

(6) ينظر المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 311.

(7) المقتصد في شرح الإيضاح: 118/1.

ثم يناقش السخاوي مسألة مهمة لهذين الحرفين، وهي مسألة أنهما لم يعملوا في الفعل المضارع، فقال: "وإنما لم تعمل السين وسوف وقد اقتصنا بالفعل؛ لأنهما جُعلا من الفعل كأحد أجزاءه، وأحد الأجزاء لا يعمل في سائرهما، أما السين فأمرها في ذلك ظاهر، وأما سوف فدليل ذلك قولك: لسوف أقوم، كما قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾،

فلولا أنّ سوف قد حُكم بأنها كأحد حروف الفعل لما جاز أن تدخل عليها اللام" (1).  
وربما كان هذا الرأي هو ترجمة لقول سيبويه: "وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة" (2).

بمعنى آخر أنّ قولنا: (سيفعل) أو (سوف يفعل) خصت زمن الاستقبال من دون الحاضر، كما أنّ الألف واللام خصت كلمة (الرجل) دون غيره من الرجال (3).  
وقريب من هذا المعنى ما قرره الرماني في معانيه من أنّ السين وسوف من الحروف الهوامل، وكان الأصل في الحرف المختص بالفعل أن يعمل فيه، لكنّه لم يعمل فيه؛ لأنّه كجزءٍ منه والجزء من الكلمة لا يعمل فيها (4).

وذلك ما صرح به أبو الفداء بقوله: "وإنما لم تعمل السين وسوف، وقد اقتصنا بالفعل لأنهما جعلتا مع الفعل كأحد أجزاءه وأحد الأجزاء لا يعمل في سائرهما" (5).

والخلاصة أنّ السين وسوف متشابهان في الاختصاص وفي المعنى الذي يكسبان الفعل المضارع عند اقترانهما به، وهناك فارق بسيط بينهما وهو أنّ: "ال(سوف) مَوْضِعاً، لا تدخل فيه السين، وهو أنّ لام الابتداء والتوكيد تدخل على (سوف)، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى:5]، ولا يكون ذلك في السين" (6).

(1) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 311.

(2) الكتاب: 14 / 1.

(3) ينظر الأصول في النحو: 39 / 1.

(4) ينظر معاني الحروف: 123-16.

(5) الكناش في فني النحو والصرف: 149 / 2.

(6) الجنى الداني في حروف المعاني: 151/2.

وعَلَّ المَالَقِيَّ تلكَ الخصوصِيَّةَ الَّتِي انمازت (سوف) بكونها "على ثلاثة أحرفٍ أشبهت الاسمَ فدخلت لامَ التوكيدِ عليها في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾، ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، ولم يكن ذلك في السين لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد" (1).

ولم يسمع عن العرب الفصحاء أنّ اللام دخلت على السين فما ورد من صحيح كلامهم: "إلا أن البصريين أجازوا ذلك بالقياس على (سوف). قال: ولم يجز الفراء دخول اللام عليها؛ لأن اللام كالجزء مما تدخل عليه، ودخولها على السين يؤدي إلى توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم. ثم قال: والصحيح عندي أن ذلك جائز بدليل قول العرب: والله لكذب زيد كذبا ما أحسب أن الله يغفره، فكما جاز ذلك يجوز أن يقال: والله لسيقوم زيد" (2).

والمتتبع لأراء السّخاوي في كتابه (عينة البحث) يكاد يدرك الثراء الفكري اللغوي عنده، فمثلاً نجده يناقش علّة بناء سوف على الفتح من دون غيرها من الحركات الآخر فقال: "وتبنى (سوف) على الحركة لسكون ما قبل آخره، وكانت الحركة فتحة ولم تكن كسرة. والكسر هو الذي جعل لالتقاء الساكنين غالباً استثنائاً للخروج من الواو إلى الكسرة مع كثرة الاستعمال" (3).

ومن ثمّ نعي أنّ (سوف) لم تسكّن على قاعدة الأصل في المبني أن يكون ساكناً (4)، فلو سكّنت الفاء لالتقى ساكنان (الواو، والفاء) وهذا لا يجوز. وكان الأصل (بحسب رأيه) أنّ الفاء مكسورة لكن الكسر بعد (واو) ساكنة ثقيل فصارت فتحاً لكثرة الاستعمال.

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 461-462.

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 6/3113.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 311.

(4) ينظر المحرر في النحو: 3/1158.

ولعل السرّ الكامن وراء عدم جواز اقتران اللام بالسين، أن النظام اللغوي لم يصطب هذا الاستعمال، فلم يشأ أن تمتزج اللام بالسين، وقد يكون السبب في ذلك مردّه إلى العُرف، والعادة اللغوية. وكان هذا الاستعمال، على ما يبدو، حاضراً في أوقات موعلة في الزمن، ولكنّه انمحي من مفردات لغات العرب الفصحى، وخُلعت اللام من السين لتتابع ثلاث فتحات.

وكان السيرافي لا يرتضي مقولة كسر الفاء ثمّ الانتقال إلى الفتح؛ لأنّ الفاء في (سوف) قبلها واو فكرهوا كسرهما للواو الساكنة التي قبلها فجاءوا بالفتح؛ لأنّه أخف على اللسان (1).

ومن المسائل الأخر المتعلقة بالسين وسوف مسألة امتناع دخول (أن) الناصبة على الفعل الذي اقترن بالسين أو سوف؛ لأنّ (أن) الناصبة، لو دخلت على الفعل، وفيه السين أو (سوف) لكان ذلك جمعاً بين حرفي استقبال (2).

وعلى تلك القاعدة لا تقول: " (يعجبني أن سيقوم زيد)، و(أن سوف يقوم زيد)، كراهة الجمع بين حرفين يعطيان شيئاً واحداً، وهو التخليص للاستقبال" (3).

وهذا الكلام قد يقود إلى تعارض مع قاعدة نحوية أخرى يحتاج فيها إلى تفسير وتسويغ، وهي مسألة كراهة الجمع بين حرفين يعطيان المعنى نفسه، بمعنى آخر كيف جاز أن نجمع بين (عسى) الدالة على الاستقبال وبين (أن) في خبرها الدالة على الاستقبال في نحو قولنا: عسى أن يقوم زيد.

فيجيب السخاوي عن ذلك بقوله: "إنّ عسى لما كان معناها الاستقبال اختصت باللفظ الذي لا يكون إلا للاستقبال، وهو أن والفعل، ولم يجز أن يُقال: (عسى زيد سيقوم)، وإن كان سيقوم لا يكون إلا مستقبلاً؛ لأننا لا نريد [والصحيح نريد] أن يكون معمول (عسى) اسماً؛ لأنّ (عسى) عامل فيه، ولذلك لم يكن بُدّ من أن والفعل ليكون ذلك

(1) ينظر شرح كتاب سيويه للسيرافي: 87 / 1.

(2) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 312.

(3) شرح جمل الزجاجي: 74/3.

بتأويل الاسم وهو المصدر فيكون معمول (عسى)، وأمّا (عسى زيد سيقوم) فهو فعل محض ليس في تقدير اسم، والفعل لا يعمل في الفعل<sup>(1)</sup>.

ومما يدلّ على امتناع دخول (أن) الناصبة على الفعل الذي دخل فيه السين وسوف أيضًا لأبَد من (أن) في خبر (عسى)، وذلك أن عسى فعلٌ وهو لفظ الماضي وهو فعلٌ غيرٌ مُتصرف ليس له مستقبل، فجعلوا أن مع الفعل الذي بعدها عوضًا لـ(عسى) من المستقبل؛ لأنّ (أن) تخلص ما بعدها للاستقبال، ولم يجعل المصدر مكان أن والفعل؛ لأنّ المصدر مبهم لا يُعلم وقته<sup>(2)</sup>.

وقد يكون تفسير ابن الحاجب أكثر وضوحًا في هذه المسألة حينما قال: "إنّما أوقعت (أن) في خبر(عسى) دون السين وسوف لأمرين: أحدهما: أنّها تأول بالاسم الذي هو المصدر، والمعنى عليه، فكانت أولى ممّا لا يأول بذلك وهما السين وسوف. والثاني: أنّ (عسى) فيها معنى الإنشاء، والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية، بخلاف (أن) مع فعلها، فإنّها لا تستقل جملة أصلًا، فكان وقوع ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في حيزه أولى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الإنشاء والخبر"<sup>(3)</sup>.

وعلّل الرّضي ذلك بقوله: "وأما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعًا بأن، ومنعهم من أن يكون مصدرًا، نحو: عسى زيد القيام، وكذا منعوا من: عسى قيام زيد، فلأنّ المضارع المقترن بأن للاستقبال خاصة، والطمع والأشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بـ(عسى) من المصدر"<sup>(4)</sup>.

وصفوة الأمر أنّه لا بدّ من دخول (أن) في خبر (عسى) عند السّخاوي، وهذا مخالف لمقولة سيبويه: "واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يُشَبِّهُهَا بِ(كَادَ)

(1) المفضل في شرح المفضل (باب الحروف): 312-313.

(2) ينظر المفضل في شرح المفضل (باب الحروف): 312.

(3) أمالي بن الحاجب: 865/2-866.

(4) شرح الرّضي على الكافية: 223-222/4.

يفعل، ف(يَفْعَلُ) حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوَسًا. فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)"(1).

وهذا الرأي الذي دونه سيبويه هو الرأي الذائع، إذ تلقفته أقلام الخالفين، قال أبو حيان نقلًا عن أبي علي الفارسي: "إن دخول أن في خبر عسى هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: (عسى زيد يقوم) في الكلام"(2).

ودلالة الاستقبال بين (أن) في خبر (عسى) وبين (السين) مع المضارع جعل بينهما تبادلاً، عدّه السخاوي ضرورةً قال الشاعر(3)(4):

عسى طِيءٌ من طِيءٍ بعد هذه سَتُطْفِيءُ غَلَاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ

والمسألة الأخيرة التي رصدها السخاوي من المسائل المتعلقة ب(السين، وسوف) زبدتها عدم جواز الفصل بين أحد هذين الحرفين والفعل إلا عند الضرورة، كقولهم: "سوف حقًا نفعل، فيفصلون بين سوف وبين الفعل إذا اضطروا دون السين؛ لأن سوف يمكن فصلها من الفعل ويمكن الوقف عليها"(5).

ويورد السخاوي شاهداً لأبي دؤاد الإيادي يفصل فيه بين (سوف) والفعل المضارع، وهو قوله(6)(7):

وَكَذَاكُمْ مَصِيرٌ كُلِّ أَنْاسٍ سَوْفَ حَقًّا تُبْلِيهِمُ الْأَيَّامُ.

(1) الكتاب: 3 / 158.

(2) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 4 / 340.

(3) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 313.

(4) البيت لقسامة بن راحة النسبسي في شرح ديوان الحماسة: 677.

(5) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 310.

(6) البيت نسبه السخاوي إلى أبي دؤاد الإيادي، وهو بلا نسبة في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2 /

124.

(7) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 310.

وأراه لا يختلف عن قول إمام النحاة سيبويه: "ومن تلك الحروف ... سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثباتٌ لقوله لن يفعل، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل" (1).  
والرأي نفسه عند ابن السراج: "لا يجوز أن تفصل بين (سوف) وبين (يفعل)؛ لأنها بمنزلة (السين) في (سيفعل) وهي إثبات لقوله: (لن يفعل)" (2).

---

(1) الكتاب: 3 / 115.

(2) الأصول في النحو: 2 / 233.

# الفصل الثالث:

## مسائل متفرقة في الحروف

أولاً: أحرف العطف: مثل (الفاء، ولا، والواو).

### 1) الفاء:

تأتي الفاء في العربية على ثلاثة أضرب: "ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جميعاً، وضرب تكون فيه للإتباع مجرداً من العطف، وضرب تكون فيه زائدة، دخولها كخروجها" (1).

وبحسب كلام ابن جنّي هذا وتقسيمه لأنواع الفاء سييسط البحث الكلام في الفاء العاطفة.

وهي تجمع بين الشيئين أو الأشياء في الإعراب الفاء (2).

وهذا الرأي مطابق لرأي سيبويه في هذه المسألة، قال: "قولك: مررتُ بزيدٍ فعمرو، ومررتُ برجلٍ فامرأةٍ. فالفاءُ أشركتُ بينهما في المرور، وجعلتِ الأوّلَ مبدوءاً به... فالمرورُ ههنا مُروران" (3).

وصرح بذلك أبو حيان الأندلسي، لأنّ: "(الفاء): تشرك في الحكم" (4).

وأوضح السّخاوي أنّ معنى الفاء الذي لا يفارقها في حال هو الإيقاع بلا مهلة، فإذا قلت: قام زيدٌ فعمرو، فهي عاطفة متبعة، فقد أخبرت أنّ قيام عمرو عقب قيام زيد بلا مهلة (5).

أي: أنّ فائدة الفاء: التعقيب (6).

وهو موافق أيضاً لرأي سيبويه، فقد قال في تنمة كلامه المذكور أنّها: "وجعلتِ الأوّلَ مبدوءاً به" (7)

(1) سرّ صناعة الإعراب: 262 / 1.

(2) ينظر المفضلّ في شرح المفضلّ (باب الحروف): 208.

(3) الكتاب: 438 / 1.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1985 / 4.

(5) ينظر المفضلّ في شرح المفضلّ (باب الحروف): 208.

(6) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 142 / 3.

(7) الكتاب: 438 / 1.

وقال في موضع آخر: "والفاء، وهي تَضُمُّ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ كما فَعَلَتِ الواوُ، غيرَ أنَّها تجعلُ ذلك مُتَّسِقًا بَعْضُهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ؛ وذلك قولك: مررتُ بعمرٍو فزيدٍ فخالِدٍ، وسقطَ المطرُ بمكانِ كذا وكذا فمكانِ كذا وكذا. وإِنَّمَا يَقْرَؤُ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْآخِرِ"(1).

وفي هذا السياق يقول المكوذي معقَّبًا: "المعطوف بها[الفاء] ثانٍ عن المعطوف عليه من غير مهلة... فإذا قلت قام زيد فعمرٍو، فعمرٍو قام بعد زيد من غير تراخٍ ولا مهلة"(2).

وقد يكون ما قبل (الفاء) علَّةً وسبب لما بعدها في نحو قولك: الَّذِي ضَرَبْتُهُ فغضب زيدٌ، الَّذِي أكرمني فشكرته زيدٌ، لما أردت أن تخبر أن الضرب علَّةٌ لوقوع الغضب، والإكرام علَّةٌ لوقوع الشكر، وكان المسبب ينبغي أن يقع بعد السبب بلا مهلة، فأدَّت (الفاء) هذا المعنى من بين حروف العطف، علمت أن معناها الاتباع بلا مهلة، ولو قلت: الَّذِي ضَرَبْتُهُ وَغضب، الَّذِي أكرمني وشكرته زيد لم يعد سببًا ومسببًا(3).

والظاهر أن السخاوي قد استرشد بقول ابن جنِّي: "ولو قلت: الذي أكرمني وشكرته زيد، لم يفد هذا الكلام أن الإكرام علة للشكر، كما يفيد العطف بالفاء، وإنما كان يكون معناه أنه وقع الإكرام منه، والشكر منك، غير مسبب أحدهما عن صاحبه كان، أو مسبباً عنه، بل وقعا منكما معاً، فهذا يكشف لك حال الفاء"(4).

وكان ابن يعيش قد استشرف أن ما قبل الفاء علَّةٌ لما بعدها، إذ قال: "قولك: أعطيتُهُ فشكر، وضربته فبكى، فالإعطاء سبب الشكر، والضرب سبب البكاء، والمسبب يقع ثاني السبب وبعده متصلاً به، فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء، فاعرفه"(5).

(1) الكتاب: 217 / 4.

(2) شرح المكوذي على الألفية في علمي الصرف والنحو: 225.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 214.

(4) سرّ صناعة الإعراب: 263 / 1.

(5) شرح المفصل: 13 / 5.

وعَلَّ ابن كمال باشا ذلك بقوله: "ومن أجل إفادة الفاء التعقيب بلا مهل استعملت الفاء العاطفة للسببية؛ لأنَّ المسبب لا يتخلف عن السبب التام نحو: الذي يطير فيغضب زيدُ الذَّبابُ"<sup>(1)</sup>.

ووضَّح الأشموني أنَّ كثيراً ما تقتضي الفاء السببية إن كان المعطوف جملة، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾<sup>(2)</sup>(3).

ويتبادر إلى الذهن سؤال مقتضاه أكلُ فاء عاطفة تكون سببية أم لا؟

أجاب عن ذلك المرادي بقوله: "لا يخلو المعطوف بالفاء من أن يكون مفرداً، أو جملةً، والمفردُ: صفةٌ، وغيرُ صفةٍ. فالأقسامُ ثلاثةٌ. فإن عطفت مفرداً غيرَ صفةٍ لم تدل على السببية. نحو: قام زيدٌ فعمرو. وإن عطفت جملةً، أو صفةً، دلَّت على السببية غالباً. نحو: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: 15]، ونحو: ﴿لَا كَلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ فَمَأْكُوتُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة 52-54]"<sup>(4)</sup>.

ثمَّ إذا كانت الفاء للتعقيب والترتيب فما معنى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾<sup>(5)</sup>، إذ جاء الإهلاك قبل مجيء البأس؟

وسارع السخاوي إلى ذكر تأويلين:

الأول: أنَّ الله لما أهلكها قيل جاءها بأس الله، أي: عذابه، فكان هذا مقولاً بعد هلاكها، والثاني: أن يكون المعنى أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا<sup>(6)</sup>.

وكان السيرافي قد سوَّغ ذلك بأنَّ: "دخول الفاء في هذا الموضع ونحوه، يجري مجرى الفاء في جواب الشرط، وجواب الشرط قد يكون متأخراً في الكلام ومتقدماً

(1) أسرار النحو: 288.

(2) سورة القصص: من الآية 15.

(3) ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2 / 364.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 186/1.

(5) سورة الأعراف: من الآية 4.

(6) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 215.

في العامل، كقول القائل: من يظهر منه الفعل المحكم فهو عالم به... ومعلوم أن العلم بالفعل المحكم قبل ظهوره... وإنما تقدير ذلك من يظهر منه الفعل المحكم فيحكم له أنه عالم به. فكذلك قوله تعالى: فَجَاءَهَا بِأَسْنًا بَيَاتًا، أي: لما أهلكها الله تعالى، حكم بأن البأس جاءها بياتًا أو بالنهار ونحو هذا في القرآن والكلام<sup>(1)</sup>.

وذكر السخاوي تأويلاً آخر، ليكون ضميمة إلى ما ساقه آنفاً، ومضمونه أن المقصود من تقديم الهلاك على البأس: "إنّ الفعلين إذا تقاربا في المعنى، وكان القصد فيهما واحداً من نفع أو ضررٌ جاز تقديم كل واحد منها على الآخر، كقولك: أعطيتني فأحسنت إليّ، ولو قلت: أحسنت إليّ فأعطيتني كان جائزاً، لأنّ الإحسان إنّما هو بالإعطاء، وكذلك الإهلاك إنّما هو بمجيء البأس، والفعالان يرجعان إلى معنى واحد"<sup>(2)</sup>.

وذهب الفراء إلى أنه قد يكون ما بعد الفاء سابقاً كما في الآية المذكورة آنفاً فقال: "يُقال: إنّما أتاه البأس من قَبْلِ الإهلاكِ، فكيف تقدّم الهلاك؟ قلت: لأنّ الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول: أعطيتني فأحسنت، فلم يكن الإحسان بعدَ الإعطاء ولا قبله: إنّما وقعاً معاً، فاستجيز ذلك. وإن شئتَ كانَ المعنى: وكم من قريةٍ أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت كان"<sup>(3)</sup>.

## (2) لا:

(لا) النافية غير العاملة تكون على ثلاثة أنواع، عاطفة وجوابية، وغيرهما<sup>(4)</sup>.

الكلام في (لا) العاطفة.

(لا) العاطفة تُشرك في الإعراب دون المعنى<sup>(5)</sup>.

(1) شرح كتاب سيويه للسيرافي: 331 / 2.

(2) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 215.

(3) معاني القرآن للفراء: 371 / 1.

(4) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 456/1.

(5) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 230.

قال الزجاجي: " قَالَ البصريُّون: لَا تعطفُ بِنَفْسِهَا، وبالواو مَعَهَا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِيهَا دونَ أخواتِها"(1).

ومعنى (لا) أنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول، فلا تقع إلا بعد إيجاب، فإذا قلت: خرج زيد لا بكر، نفيت عن (بكر) الخروج الذي أثبتته لـ(زيد)(2).  
وعلل ابن دهان عدم جواز أن تكون عاطفة في النفي؛ لأن لو قلت: ما قام زيد لا عمرو، لم توجب للأول شيئاً تنفيه عن الثاني(3).

### 3) الواو:

الواو أم باب حروف العطف وللتدليل على ذلك قول ابن الوراق: "اعلم أن (الواو) أصل حروف العطف، والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين الشئيين فقط في حكم واحد، و سائر حروف العطف توجب زيادة حكم على هذا، ألا ترى أن (الفاء) توجب الترتيب، و (أو) للشك، و (بل) للإضراب، فلما كانت في هذه الحروف زيادة معنى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة، والواو مفردة فصارت كالبيسط، والمركب بعد المفرد البسيط، فلهذا صارت الواو أصلاً"(4).

وركن الهرمي إلى ذلك بقوله: "واعلم أن الواو أم الباب؛ لكونها أكثر دورا في كلام العرب من سائر أخواتها"(5).  
ومعنى الواو هو الجمع بين الشئيين أو الأشياء في أمر ما، نحو: جاءني زيد وعمرو جمعتهما في المجيء(6).

(1) حروف المعاني والصفات: 31.

(2) ينظر الفوائد والقواعد: 381، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 230.

(3) ينظر شرح الدروس في النحو: 542.

(4) العلل في النحو: 231.

(5) المحرر في النحو: 996.

(6) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 208.

وهو رأي سيبويه، قال: "فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني"<sup>(1)</sup>. وقال به المألقي أيضاً: "ومعناها الجمع والتشريك"<sup>(2)</sup>.

والواو لا تقتضي كون المبدوء به في اللفظ مقدماً في الحكم، فإذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو لم يستفد السامع سوى مشاركة عمرو لزيد في المجيء، ولم يدل ذلك على تقدّم زيد في المجيء على عمرو، ولا على اجتماعهما معاً في المجيء، بل يجوز أن يكونا جاء في وقت واحد، وأن يكون زيد جاء أولاً، وأن يكون عمرو جاء أولاً<sup>(3)</sup>. وهذا مذهب جمهور النحويين؛ لأنها عندهم للجمع المطلق<sup>(4)</sup>.

وذهب طائفة من النحويين إلى أنّ الواو للترتيب<sup>(5)</sup>، قال ابن مالك: "وزعم بعض أهل الكوفة أنّ الواو للترتيب، وليس بمُصِيبٍ لما تقدّم من الدلائل. وأئمة الكوفيّين برّاء من هذا القول. لكن مقول"<sup>(6)</sup>.

ولا تفيد الواو الترتيب عند البصريين<sup>(7)</sup>، ولو كانت للترتيب، لتناقض قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾<sup>(8)</sup>، وقوله عزّ وجلّ في موطن آخر: ﴿وقولوا حِطَّةً وادخلوا الباب سُجَّدًا﴾<sup>(9)</sup>، إذ القصة واحدة، ووجه دلالتها أنّهم لما أمروا بالإتيان بالأمرين من غير ترتيب، أخبرنا جلّ اسمه بذلك، فقدم وأخر؛ لأنّهم إنّما أمروا بفعل الأمرين من غير أن يؤمروا بتقدّم واحد على الآخر، فلم يدخل في هذا إلا الواو، ولو أنّهم مأمورون بالترتيب امتنع تغاير الموطنين، وهذا مؤشر على عدم تقديم هذا على هذا مرة، وعكس ذلك مرة أخرى، يمتنع معها تقديم هذا على هذا، وعكس

(1) الكتاب: 438 / 1.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 473.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 208.

(4) شرح التسهيل للمراي: 808.

(5) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 296/1.

(6) شرح الكافية الشافية: 1206 / 3.

(7) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 474.

(8) سورة البقرة: من الآية 58.

(9) سورة الأعراف: من الآية 161.

ذلك مرة أخرى، إذ لا تقتضي إذا قدمت أحدهما على الآخر ترتيباً، فصلاح أن يجيء ذلك في المرة الأخرى(1).

واستدلّ السّخاوي على أنّ الواو لم تفد الترتيب بقول سيبويه: **مررت برجل وحمار**، لم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه، ويكون أولى بها من الحمار، أي: أنّ المبدوء به ليس بواجب التقديم، بل لو قلت: **مررت بحمار ورجل**، لجاز، وكان بمعنى الأول، كما لو قلت مررت بهما، لم يكن في كلامك ترتيب أحدهما على الآخر في المرور(2).

قال سيبويه: "ذلك قولك: مررت برجلٍ وحمارٍ قبلُ. فالواو أشركت بينهما في الباء قلت: مررتُ بهما. فالنفي في هذا أن تقول: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ، أي: ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليلٌ على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء"(3). واستشهد السّخاوي بشاهد شعري على عدم الترتيب أيضاً قال أبو النجم(4)(5):

[الرجز]

**تُعَلُّهُ مِنْ جَانِبِ وَتُنْهَلُهُ**

والعَلُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّهْلِ، يُقَالُ: نَهَلْتُ يَنْهَلُ إِذَا شَرِبَ أَوَّلَ شَرْبَةٍ، كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِي(6):

[الرمل]

**وَشَرِبْنَا عَلَّاءَ بَعْدَ نَهْلِ**

أي: "سقاهُ عَلَّاءَ بَعْدَ نَهْلِ، وَالنَّهْلُ الشَّرْبُ الْأَوَّلُ، وَالْعَلُّ الشَّرْبُ الثَّانِي"(7).

ومما يدلُّ على أنّ الواو تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، كقولك: **اختصم بكر وخالد**؛ لأنّ الاختصام لا يكون من واحد، وكان الترتيب فيه محال، لم

(1) ينظر المفضل في شرح المفضل(باب الحروف): 211، وشرح الرّضي على الكافية: 4/ 382.

(2) المصدر نفسه: 212.

(3) الكتاب: 1/ 437-438.

(4) لم أجده في ديوان أبي النجم.

(5) ينظر المفضل في شرح المفضل(باب الحروف): 212، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 76.

(6) ديوان النابغة الجعدي: 86. وصدر البيت فشربنا غير شربٍ واغلي.

(7) فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: 205.

يجز أن يدخل من حروف العطف فيه ما يقتضي الترتيب، فلذلك جاز اختصم زيدٌ وعمرو، وكذلك سيان قيامك وعودك، فقولك: (سيان)، أي: مثلاً؛ لأنّ الشيء المُمَثَّل والمُمَاتِل لا يكون من واحد؛ لأنّ الشيء لا يماثل نفسه(1).

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 210، وشرح المفصل: 165/8-166.

**ثانيًا: (إذا) الفجائية في جواب الشرط .**

يشترط النحويون في أسلوب الشرط أنه: إن كان الجزاء أمرًا، أو نهيًا، أو ماضيًا، على حقيقته، أو مبتدأ وخبرًا، فلا بُدَّ من الفاء؛ ليقع الارتباط بها، نحو: إن أتاك زيدٌ فأكرمه، ففعل الأمر (أكرمه) لم يصح وقوعه جزاءً فاحتاج إلى الفاء ليعلم أنه جزاء الشرط، لأنَّ الفاء تفيد وقوع الثاني بعد الأول وترتيبه عليه، وكونه من أجله(1).

وعلَّ الثماني اختصار الفاء دون غيرها، بأنَّ لها أثرًا من حيث: "ترتيب الثاني على الأول وجعلها الثاني عقب الأول من غير تراخ، لأنه حين يجب الشرط يجب الجزاء عليه، وهذا إنما يدلُّك على أنَّ الفاء للتعقيب وليست للعطف، وإنما العطف طارئ على التعقيب؛ لأنَّ الفاء متى كانت عاطفة فهي متعقبة، وقد تكون للتعقيب في موضع يستحيل كونها عاطفة وهو كونها في جواب الشرط"(2).

وبعض النحويين قيّد اقتران الفاء بالجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطًا وذلك في عشرة موارد(3):

يذكر البحث منها: أن يكون فعلا غير متصرف، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَعَمَّا هِيَ﴾(4)، ومنها: أن يكون مقرونا ب(ما) أو (إن) النافيتين، كقوله جلَّ جلاله: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(5).

ووضع الرضي ضابطًا لكلِّ جواب بأن يمتنع كونه شرطًا فالفاء لازمة له وذلك بقوله: "إن كان الجزاء ممَّا يصلح أن يقع شرطًا، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأنَّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم

(1) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 332-333.

(2) الفوائد والقواعد: 543.

(3) ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: 582/2-583.

(4) سورة البقرة: من الآية 271.

(5) سورة الأعراف: 132.

يصلح له فلا بُدَّ من رابط بينهما، وأولى الأشياء به: الفاء؛ لمناسبته للجزاء معنى، لأنَّ معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفتها لفظاً<sup>(1)</sup>. وذكر السخاوي أنه إذا وقع المبتدأ والخبر جزءاً احتاج إلى الفاء، ولا يجوز سيبويه حذف الفاء إلا في الضرورة، وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان<sup>(2)</sup>: [البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(3)</sup>

أَرَادَ الشَّاعِرَ (قَالَهُ يَشْكُرُهَا) فَحَذَفَ الْفَاءَ ضَرْوَرَةً<sup>(4)</sup>.

قال المبرِّد في هذا البيت: "فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي أَنَّهُ عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ فِيهِ لَا يَصْلِحُ"<sup>(5)</sup>.

أمَّا أبو حيان الأندلسي فإنه ينسب رأياً إلى المبرِّد في البيت المذكور أنفاً بقوله: "وفي محفوظي قديماً أنَّ المبرِّد منع من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زعم في البيت الذي أُستدلَّ به على جواز حذف الفاء، وهو قوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها، أنَّ الرواية (فالرحمن يشكرها)"<sup>(6)</sup>.

والرأي نفسه نقله ابن هشام عن المبرِّد بقوله: "عَنْ الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ مَنَعَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الشَّعْرِ وَزَعَمَ أَنَّ الرَّوَايَةَ: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ"<sup>(7)(8)</sup>.

(1) شرح الرّضي على الكافية: 4 / 110.

(2) ديوانه: 61، ونسب السخاوي هذا البيت إلى عبد الرحمان بن حسان مأخوذاً من كتاب سيبويه مع أنّ سيبويه نسبه إلى حسان بن ثابت في كتابه: 3 / 64-65، ويروى مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ..... فلا يكون شاهداً على هذه الرواية في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3 / 264.

(3) ينظر المفضل في شرح المفضل (باب الحروف): 333-334.

(4) ينظر علل النحو: 440، وشرح ديوان المتنبي للعكبريا: 1 / 382.

(5) المقتضب: 2 / 73.

(6) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1873.

(7) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 219.

(8) لم أجد هذا الرأي في أغلب كتب المبرِّد المشهورة.

ووضَّح العُكْبَرِيُّ أَنَّ (إذا) التي للمفاجأة تقام مقام الفاء في جواب الشرط، كقوله جلّ وعلا: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (1)؛ لأنَّ المفاجأة تعقيبٌ (2)، وإنَّما جاز لـ(إذا) أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب (3)، وذلك أنَّ معناها المفاجأة؛ لأنَّ (إذا) هي المكانية لا الزمانية، إذ (إذا) الزمانية فيها معنى الشرط، وإذا كان فيها معنى الشرط فكيف يكون جوابًا للشرط؛ فإنَّ كون الشرط جوابًا للشرط مُحال، وذلك كأنَّ كل واحد منهما يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر وهو الجزاء، فكيف تكون جوابًا يحتاج إلى جزاء فمعنى: إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ، يقنطون في مكانهم، و(هم) مبتدأ و(يقنطون) خبره، وهو العامل في (إذا)، و(إذا) هي الرابطة للجزاء بالشرط، لأنَّ الجزاء ههنا جملة من مبتدأ وخبر، فلا بُدَّ لها من رابط فـ(إذا) هي الرابط كالفاء (4).

ويرى السَّخَاوِيُّ أَنَّ (إذا) تنوب عن الفاء؛ ولم يحتج معها إلى الفاء لفظًا أو تقديرًا، ثم نقل قول أبي العباس المبرِّد أنَّ الفاء مقدّرة مع (إذا) (5)، فهو بذلك خالف المبرِّد ثم ردّ عليه بقوله: "وليس هذا بمستقيم عند الخليل وسيبويه؛ لأنَّها لو كانت مقدّرة معها لم يكن منها بدّ، وكان حذفها قُبْحًا، كقولك: إن تأتي أنا مكرم لك؛ لأنَّها إنَّما تحذف ضرورة، وليس القرآن مكان ضرورة، فلمَّا جاز جوازًا حسنًا، عُلِمَ أَنَّ الفاء غير مقدّرة، وموضع (إذا) وما جزم كموضع الفاء وما بعدها" (6).

وجاء في الكتاب: "وزعم الخليل أنَّ إدخال الفاء على (إذا) قبيحٌ، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا؛ فهذا قد استغنى عن الفاء

(1) سورة الروم: من الآية 36.

(2) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: 59 / 2.

(3) ينظر سر صناعة الإعراب: 265 / 1.

(4) ينظر المفضَّل في شرح المفصَّل (باب الحروف): 334.

(5) لم أعثر على هذا الرأي في أغلب كتب المبرِّد المشهورة.

(6) ينظر المفضَّل في شرح المفصَّل (باب الحروف): 335.

كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جوابا كما صارت الفاء جوابا<sup>(1)</sup>.

وأحسب أن رأي النحويين: أن (إذا) الفجائية قد تنوب عن الفاء، بحاجة إلى فضل نظر، إذ ليس من طبيعة اللغة أن يتضافر حرفان لتأدية غرض واحد، أو معنى معين، علاوة على أن كلا الحرفين مخصوص بوظيفة في الجملة، فالفاء يؤتى بها للسبب، على حين يؤتى بـ(إذا) لمعنى المفاجأة، وثمة بون واسع بين الغرضين، ومن هنا ندرك أن اجتماع الحرفين لم يكن لغرض التوكيد، لأنَّهما ليسا "بمعنى واحد، حتى يفيد اجتماعهما التوكيد، بل لجمع معنيي الفاء، و(إذا)، فيراد باجتماعهما السببية والمفاجأة"<sup>(2)</sup>.

(1) الكتاب: 3 / 64.

(2) معاني النحو: 4 / 116.

**ثالثاً: العطف بـ(إمّا).**

عدّ الزمخشري حروف العطف عشرة<sup>(1)</sup>، وسبقه في ذلك ابن السراج<sup>(2)</sup>،  
والخوارزمي<sup>(3)</sup>، وكذلك ابن جني حيث قال: "وحروفه عشرة وهي الواو والفاء وثمّ  
وأو ولا وبلا ولكنّ الخفيفة وأم وإمّا مكسورة مكررة وحَتَّى"<sup>(4)</sup>.

ويرى السخاوي أنّ حروف العطف تسعة؛ لأنّ (إمّا) ليست عند أهل التحقيق  
بعاطفة؛ لأنّك إذا قلت: خرج إمّا زيد وإمّا عمرو، فإنّ العطف بـ(إمّا) -على قولهم-  
إمّا أن يكون بالأولى، وإمّا أن يكون بالثانية. فإن قلنا: إنّ (إمّا) الأولى هي العاطفة  
كان ذلك باطلاً أيضاً؛ لأنّ وقوع حرف العطف قبل المعطوف عليه غير جائز، وإذا  
قلنا: إنّ (إمّا) الثانية هي العاطفة فيكون ذلك أيضاً باطلاً؛ لاجتماعها مع الواو، فقد  
تحقّق أنّ الواو هي العاطفة<sup>(5)</sup>.

ويكاد النحويّون المتأخرون يطبقون على هذا الرأي، إذ نقل المرادي<sup>(6)</sup>،  
وابن هشام<sup>(7)</sup>، والسيوطي<sup>(8)</sup> أنّ يونس، وابن كيسان، وأبا علي الفارسي يعدّون (إمّا)  
الثانية غير عاطفة كأولى.

ووافقهم ابن مالك بقوله: "والحق أنّها ليست عاطفة"<sup>(9)</sup>.

وبيّن السخاوي أنّ أبا علي الفارسي منع أن تكون (إمّا) من حروف العطف،  
واحتجّ لقوله هذا بالحجج نفسها التي احتجّ بها من رفض ذلك، وهي:  
-لا يأتي حرف العطف في أول الكلام؛ لأنّ العطف إرجاع سابق على متقدم، وهذا  
لا يتحقّق في قولهم: **خرج إمّا زيد وإمّا عمرو**.

(1) ينظر المفصل في صنعة الإعراب: 403، والمفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 208.

(2) ينظر الأصول في النحو: 2/ 55.

(3) ينظر مفاتيح العلوم: 73.

(4) ينظر اللمع في العربية: 91.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 208، ومعاني الحروف: 187.

(6) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 2/ 224.

(7) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 84، و85.

(8) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/ 208.

(9) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 7/ 3481.

- لا يجتمع حرف العطف على مثله إذا عدّوا (إمّا) الثانية هي العاطفة في المثال المذكور آنفًا، إذ لا يصح أن تجتمع مع الواو العاطفة(1).

وصرّح السّخاوي بأنّ القائلين إنّ (إمّا) حرف عطف، وحرف العطف قد يأتي مع مثله بدليل اجتماعهما في قول زهير(2):

[الطّويل]

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ هَوَى      فَتَمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وردّ السّخاوي ذلك بأنّه يجب أن تكون الفاء أو (تَمَّ) زائدة، وزيادة (الفاء) قد وقعت كثيرًا، ولم تقع زيادة (تَمَّ) إلا نادرًا، فالحكم بزيادة الفاء أولى(3).

وأحسب أنّ رواية اجتماع الفاء و(تَمَّ)، العاطفتين، مُختلفة، وقد راقبت ديوان زهير ابن أبي سلمى، بتحقيقاته كآفة، فلم أقف عليها في أيّ منها، بل وجدت مكانها (وَأَنِّي).

ويرى الرّماني أنّ السبب في عدّ (إمّا) حرف عطف عند بعضهم أنّهم رأوا إعراب ما بعد (إمّا) كإعراب ما قبلها فنكروها مع حروف العطف تقريبًا واتساعًا(4).

ومن يتأمل كلام سيبويه يفهم منه أنّه يعدّها عاطفة إذ صرّح بذلك في قوله: "واعلم أنّ بَلَّ، ولا، ولكنّ، يُشْرِكُنَ بين النعتين فيُجْرِيانِ على المنعوت، كما أشركتُ بينهما الواوُ والفاءُ، وتَمَّ وأو، ولا، وإمّا وما أشبه ذلك"(5).

فظاهر نصّه يبين أنّها حرف عطف، وهو ما استنبطه المألقيّ إذ قال: "والصحيح أنّها حرف عطف... وهو ظاهر أنّه مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين

(1) ينظر الإيضاح العضدي: 289، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 228، وشرح المفصل : 8 /185-186.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: 285.

(3) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 228.

(4) ينظر معاني الحروف: 187.

(5) الكتاب: 1 /435.

كأبي موسى الجزولي<sup>(1)</sup> وغيره<sup>(2)</sup>، وكذلك قول أبي حيّان : "وعدّ سيبويه (وإمّا) في حروف العطف"<sup>(3)</sup>، وأيده المرادي في ذلك<sup>(4)</sup>.

وأعاد أبو حيّان الأندلسي قراءة سيبويه قراءة أخرى إذ ذكر أنّ ذلك لا يخرج عن احتمالين<sup>(5)</sup>:

الأول: في قولنا: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، تكون الواو رابطة بين (إمّا) الأولى و(إمّا) الثانية، فلا اجتماع لحرفي عطفٍ حينها.

الثاني: الواو حرف عطف، عطف (إمّا) الثانية على (إمّا) الأولى، و(إمّا) الثانية حرف عطفٍ أيضاً لكنّها عطفت (عمرو) على (زيد)، ومن ثمّ لا إشكال في اجتماع حرفي عطف؛ لأنّ كل واحدٍ منهما عمل عملاً مستقلاً عن الآخر.

ونُقِل عن ابن عصفور اتفاق النحويّين على أنّ (إمّا) ليست بعاطفة، وإنّما أوردوا (إمّا) في حروف العطف؛ لمصاحبة (إمّا) للواو<sup>(6)</sup>، ولكن ما نقله غير سديد؛ لأنّ الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك<sup>(7)</sup>.

ويؤيد البحث القول بأنّ (إمّا) حرف عطف ولا سيّما بعد اطلاعه على توجيه الصيّمريّ لهذه المسألة توجيهًا يتوافق مع منطقية الثوابت النحويّة وذلك في قوله: "إنّ الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام؛ وذلك أنّ (الواو) معناها الجمع بين الشئيين، و(إمّا) معناها أحد الشئيين، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع و التفريق في حال واحدة، وهذا محال، وإنّما دخلت الواو؛

(1) عيسى بن عبد العزيز، أخذ عنه الشلوبين، شرح أصول ابن السّراج، وله المقدمة المشهورة ، وهي حواش على الجمل للزجاجي، مات سنة 207، ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 236 / 2.

(2) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 184.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1976.

(4) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 225/2.

(5) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4 / 1976.

(6) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 85، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 2 / 1013.

(7) ينظر شرح الدماميني على مغني اللبيب: 239/1.

لنتوذن أنّ (إمّا) الثانية هي الأولى؛ لأنّ (إمّا) لا تستعمل في العطف إلاً مكرّرة،  
والعاطفة هي الثانية منهما، فأما الأولى فلايذان بالمعنى الذي بني عليه الكلام من  
الشك و غيره"(1).

#### رابعاً: الكاف بوصفه حرفاً أو ضميراً.

عرض السّخاوي في كتابه مسألة الخلاف النحوي في الضمائر (الكاف،  
والهاء، والياء) المتصلة بضمائر النصب المنفصلة (إيّاك وأخواتها).  
ونقطة الخلاف هي: أيهما ضمير النصب (إيّا) وحدها أم الضمير الذي ألحق بها، أم  
هُما معاً؟

وذكر السّخاوي في ذلك طائفة من الآراء أجملها البحث بالآتي:

الرأي الأول: أنّ هذه اللواحق أسماء وأنها ضمائر أُضيفت إليها (إيّا) ونسب  
السّخاوي هذا الرأي إلى الخليل والمازني(2).

الرأي الثاني: أنّ الضمير الناصب هو (إيّا) وحده وهذه الحروف للخطاب جيء بها  
ليبان حال المخاطبين، وهذا هو رأي الأخفش والمبرد(3).

وذكر أنّه رأي سيبويه(4) ويُنسب أيضاً إلى أبي علي الفارسي(5) ، وقال به ابن جنّي  
أيضاً(6).

وهذا الرأي الذي قال به جملة من العلماء كما سبق آنفاً قد ردّه المألقيّ واعترض  
عليه من وجهين(7):

الوجه الأول: أنّه لا يصلح أن يكون (إيّا) ضميراً؛ لأنّه لو كان ضميراً لعاد على  
شيءٍ، وهو لا يعود على شيءٍ.

(1) التبصرة و التذكرة: 139-138 /1.

(2) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 269.

(3) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) ينظر الكتاب: 356-355/2.

(5) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 243/1.

(6) ينظر الخصائص: 191/2.

(7) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 217.

الوجه الآخر: أنَّ (إيّا) لو كان ضميراً لتبدّل في غيبةٍ وحضورٍ ولكنّه لا يتبدّل، وإنّما يتبدّل ما بعده وهو العائد على الأسماء.

وبالرجوع الى قول الخليل المذكور أنفاً (الرأي الأول) وجد البحث أنّ الخليل احتجّ لرأيه بقوله: "لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسك لم أعفّه؛ لأنّ هذه الكاف مجرورة"<sup>(1)</sup>.

ولم يضبط النحويّون حركة السين من لفظة (نفسك) الواردة في عبارة الخليل المذكورة آنفاً، فقد ضبطها تلميذه سيبويه بالكسر (نفسك)<sup>(2)</sup>، فيكون التوكيد للكاف، ويصح بذلك كونها اسماً؛ لأنّها لو كانت حرفاً لم يصح توكيدها توكيداً معنوياً<sup>(3)</sup>، في حين أوردتها غيره بالنصب (نفسك)<sup>(4)</sup>؛ لأنّك إنّما تؤكّد ضمير النصب فنصبت (نفسك) لذلك<sup>(5)</sup>.

ويرجّح البحث رواية الكسر؛ لتحقق اسمية الكاف وهو مراد الخليل.

ويوردُ السّخاوي مثلاً آخر يوضّح رأي الخليل إذ قال: "وحدّثني من لا أتّهم عن الخليل أنّه سمع إعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ السّتينَ فإياه وإيّا الشّوابّ"<sup>(6)</sup>، فدلّيل إضافتها إلى ما بعدها أنّها أضيفت بعد العطف إلى الظاهر (الشواب)<sup>(7)</sup>، وإنّما "فعلوا ذلك فراراً من العطف على المضمّر المخفوض"<sup>(8)</sup>.

والذي يبدو للبحث أنّ السّخاوي في مخالفته للخليل في هذه المسألة قد اهتدى برأي ابن جنّي وعوّل عليه كثيراً إذ قال: "أمّا قول الخليل: إيّاك... فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنّما قاسه على ما سمعه من قولهم: فإياه وإيّا

(1) الكتاب: 279/1.

(2) يُنظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

(3) يُنظر للمع في العربية: 84

(4) يُنظر الأصول في النحو: 251/2.

(5) ينظر حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 281 / 3.

(6) الكتاب: 297/1.

(7) ينظر سر صناعة الإعراب: 321/1.

(8) الأصول في النحو: 251/2.

الشواب، ولو كان ذلك قوياً في نفسه وسائعاً في رأيه لما قال: لم أعنفه" (1) ثم يسترسل ابن جنّي في ردّ رأي الخليل، فيقول وأما قوله: وإيّا الشواب فباطل من وجهين (2):

الوجه الأول: أنّ القول محمولٌ على الشذوذ، ولم تعهد إضافة الضمائر؛ لأنّ الغرض في الإضافة هو التعريف والتخصيص، والمضمر في أعلى درجات التعريف، فلا حاجة به إلى الإضافة.

والثاني: أنّ الإضافة من خصائص الأسماء المعربة فلو كانت (إيّا) مضافة للزم أن تكون معربة؛ لأنها ملازمة للإضافة، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كـ(أيّ).

وانتصر الزمخشري للخليل في مسألة إضافة المعرفة الى معرفة، فأجازه من باب زيادة الإيضاح ومنه قول الشاعر (3):

[الطويل]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ  
بَأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

فقد أضيفت زيد الأولى إلى (نا) وزيد الثانية إلى (كم) لزيادة الوضوح (4).

الرأي الثالث: وخلاصة هذا الرأي على ما أجمله السخاوي أنّ: "الكلمة كلها اسم واحدٌ وأنّ الحرف هو الذي يتغير بتغير المخاطبين" (5). ونُسبَ هذا الرأي إلى الكوفيين (6)، وعلق السخاوي معترضاً على هذا الرأي بقوله إنّ "الكلمة الواحدة لا يكون آخرها مرةً كافاً مفتوحاً، ومرةً مكسورةً، ومرةً هاءً، ومرةً ياءً" (7)، وعضد الرّضي الاسترلابادي ردّ السخاوي المذكور آنفاً وأيده بقوله: إنّ تفسير الحركة في الكاف من (إيّاك) للمذكر والمؤنث وغيرها بمنزلة (أنت) في الاسم وهو الهمزة

(1) سر صناعة الإعراب: 321/1.

(2) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) البيت لرجلٍ من طيء، وهو من شواهد المفصل في صنعة الإعراب: 29، وشرح الرّضي على الكافية: 1/368.

(4) ينظر المفصل في صنعة الإعراب: 31/1.

(5) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 270.

(6) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 537/1.

(7) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 270.

والنون والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث، فلما كان ما قبل التاء في أنت هو الاسم والتاء حرف خطابٍ، كان كذلك (إيّا) هو الاسم والكاف بعدها حرف خطابٍ، وكذلك تقول: إيّاك وإيّاكما وإيّاكم كما تقول: أنت وأنتما وأنتم(1).

الرأي الرابع: أنّ اللواحق (الكاف، والهاء، والياء...) من (إيّاك، وإيّاها، وإيّاي) هي الضمائر المنصوبة و(إيّا) عماد لها(2). وينسب هذا الرأي إلى جماعة من الكوفيين(3)، "واستدلوا على ذلك بلحاق التثنية والجمع لما بعد (إيّا) ولزوم (إيّا) لفظاً واحداً"(4).

وردّ هذا الرأي ابن جنّي معللاً قوله بأن (إيّا) اسم مضمّر منفصل وهو بمنزلة ضمائر الرفع المنفصلة إذ لفظ (أنا)، (نحن)، (أنت) يخالف لفظ المرفوع المتصل وليس شيء منها عماداً، بل هو قائم بنفسه وكذلك (إيّا) اسم مضمّر منفصل غير عماد لغيره، وكما أنّ التاء في (أنت) وإن كان لفظها لفظ التاء في (قمت) فليست اسماً مثلها وإنّما الاسم قبلها وهو (أَنْ) وهي بعده حرفٌ يفيد الخطاب فكذلك (إيّا) هي الاسم وما بعده حرف يفيد الخطاب تارة والغيبة تارة والتكلم أخرى(5).

ونسب السّخاوي الرأي الأول إلى أبي العباس المبرّد ولم أظفر بهذا الرأي في كتب المبرّد على حين أنّ أبا البركات الأنباري ذكر رأياً للمبرّد مقتضاه أنّ (إيّا): " اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره"(6).

وهو على هذا المعنى موافق لرأي الخليل لكنّه أضاف له عبارة (ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره)؛ ليتجنب تعارض الإضافة مع الضمير.

(1) ينظر شرح الرّضي على الكافية: 138/2.

(2) ينظر المفضّل في شرح المفضّل (باب الحروف): 270.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 570/2، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 930.

(4) علل النحو: 417/1.

(5) ينظر سر صناعة الإعراب: 322/1.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 570/2.

وقد نفطنّ البحث إلى أنّ السّخاوي في أثناء رصده لهذه المسألة دمج رأيين وعدّهما رأيًا واحدًا وهو قوله: "وعن بعضهم الكاف مع إيّا اسم واحد، الكاف هي الاسم وإيّا عماد لها"<sup>(1)</sup>.

وقد ألقى البحث السّخاوي يذهب مذهب سيبويه ومن وافقه من العلماء إذ عدّ الضمير (إيّا) والكاف، والهاء، والياء هي أحرف خطاب، بدليل أنّه قدّم هذا الرأي في عرضه للأراء التي قبلت في هذه المسألة ولم يشفعه بأيّ تعليق يفهم منه أنّه غير صحيح، بخلاف الأراء الأخرى، ولا سيّما رأي الخليل إذ وافق من اعترض عليه أو ردّه ، فهو من ثم مخالف للخليل وراّد عليه رأيه في هذه المسألة.

(1) المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 269.

**خامساً : معنى (رُبّ) للتقليل أم للتكثير؟**

وذكر السّخاوي أنّ معنى (رُبّ): "التقليل ويظهر فيها معنى التقليل إذا اتصلت بـ(ما) نحو: رُبّما يكون كذا، أي: أنّه يكون قليلاً... وإذا قلت: رُبّ رجل لقيته، فكأنّك تقول: لا تنكر أن أكون قد لقيت واحداً من الرجال، ولا تدخل إلّا مفرد يراد به أكثر من الواحد؛ لأنّها موضوعة للدلالة على أكثر من واحد لكن يكون قليلاً، فهي للتقليل، ولما هو زائد على الواحد، فأجيز له لفظ الواحد؛ لأنّه أدلّ على القلة من الجمع"<sup>(1)</sup>.

ومعنى التقليل في (رُبّ) هو مذهب أكثر النحويين<sup>(2)</sup>.

وبيّن السّخاوي أنّ من خصائص (رُبّ): "أنّ الفعل الذي سلطته على الاسم وعدّته إليه، لا يتقدم عليها، بل يجب تأخيرها، لأنّ (رُبّ) في بابها بمنزلة (كم)، و(كم) لها صدر الكلام، كذلك (رُبّ)، وإنّما كانت كـ(كم)؛ لأنّها للتقليل، و(كم) للتكثير"<sup>(3)</sup>.

وذكر السّخاوي قولاً لأبي بكر الأنباري مقتضاه أنّ (رُبّ) مثل (كم)؛ لأنّ كل واحدة منهما لأكثر من الواحد، فهي نظيرتها من هذا الوجه، إلّا أنّ (كم) للتكثير، و(رُبّ) للتقليل، فهي نقيضتها من هذا الوجه، والعرب تحمل الشيء على نظيره ونقيضه جميعاً<sup>(4)</sup>.

وأردف السّخاوي قائلاً: إنّ النحويين كالمجمعين على أنّ (رُبّ) جواب، تقول: رُبّ رجل عالم، لمن قال لك ما رأيت رجلاً عالمًا، أو قدّرت ذلك فيه فتقول: رُبّ رجل عالم، تريد: رُبّ رجل عالم قد رأيت، فصارعت (رُبّ) حرف النفي من

(1) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 269.

(2) ينظر المقتضب: 4 / 139، و140، والأصول في النحو: 1 / 416، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3 / 949.

(3) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 88.

(4) لم أقف على هذا الرأي في أغلب كتب أبي بكر الأنباري، ووجدته عند أبي البركات الأنباري، ينظر أسرار العربية: 51.

هذه الجهة، لأنّ حرف النفي أيضاً جواب، وحرف النفي له صدر الكلام، فذلك (رُبّ) لها صدر الكلام<sup>(1)</sup>.

وقال سيبويه في سياق عرضه معنى (كم): "اعلم أن ل(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبّ." <sup>(2)</sup>.

وقال في موطن آخر: "واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلّا فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحد، إلّا أن كم اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة من" <sup>(3)</sup>.

وأوضح السيرافي في شرحه أنّ سيبويه يقصد التقليل في معناها<sup>(4)</sup> وقد صرح أبو علي الفارسي بذلك إذ قال: "وربّ في التقليل نظير(كم) في التّكثير"<sup>(5)</sup>، وأمّا بعض النحويين فقد فهم أنّ معناها التّكثير، فقال ابن مالك: عُلِمَ أنّ مذهب سيبويه كون (رُبّ) مساوية لكم الخبرية في المعنى، ولا خلاف أنّ معنى (كم) الخبرية التّكثير. والذي دلّ عليه كلام سيبويه من أنّ معنى (رُبّ) التّكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه<sup>(6)</sup>. وهو رأي مخالف لما صرّح به السّخاوي.

ويبدو لمن يتأمّل قول الخليل في معنى(رُبّ) أنّ معناها التّكثير إذ قال: "ورُبّ: كلمة تُفردُ واحداً من جميع يقع على واحد يُعنى به الجميع، كقولك: رُبّ حَيّر لقيته، ويقال: رُبّتما كان ذلك"<sup>(7)</sup>، وهو بذلك مخالف لرأي السّخاوي.

وقد استقرّ رأي المتأخرين على أنّ (رُبّ) ليست للتقليل أو للتكثير دائماً، بل تردُّ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، وهو ما نفطن إليه ابن هشام الأنصاري إذ قال:"

(1) ينظر الأصول في النحو: 1/ 417، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 89.

(2) الكتاب: 156/2.

(3) المصدر نفسه: 161/2.

(4) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 72.

(5) المقتصد في شرح الايضاح: 829/2.

(6) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 178/3.

(7) ينظر كتاب العين: 8/ 258، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 11/ 286، وهمع الهوامع في

شرح جمع الجوامع: 431/2.

وَأَيْسَ مَعْنَاهَا التَّقْلِيلُ دَائِمًا خِلَافًا لِلأَكْثَرِينَ وَلَا التَّكْثِيرُ دَائِمًا خِلَافًا لِأَبْنِ دَرَسْتَوَيْهِ  
وَجَمَاعَةٌ بَلْ تَرِدُ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا وَلِلتَّقْلِيلِ قَلِيلًا"<sup>(1)</sup>.

### -الخلاف في (رَبّ) بين الحرفية والاسمية.

رصد السّخاوي طبيعة (رَبّ) ذاكراً في (رَبّ) رأبين:

الرأي الأول: أنّ (رَبّ) من حروف الجرّ عند سيبويه<sup>(2)</sup>، وعزّز ابن السّراج ذلك بقوله: "(رَبّ) حرف جرّ"<sup>(3)</sup>، وكذلك الهرويّ بقوله: "اعلم أنّ (رَبّ) حرف خافض"<sup>(4)</sup>، وتابعهم المألقي<sup>(5)</sup>، وابن الصائغ<sup>(6)</sup>، وابن هشام<sup>(7)</sup>.

ذكر السّخاوي أنّ الدليل على أنّ (رَبّ) حرف جرّ هو أنّه لا يدخل عليها حرف الجرّ، ولا يُقال: (بِرَبّ رجل مررت) كما يُقال: (بكم رجل مررت)<sup>(8)</sup>، وممّا يستدلّ به أيضاً على أنّ (رَبّ) حرف جرّ، هو تعلقه بعاملٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ يعمل فيه مع مجروره، مشابهاً بذلك الجارّ والمجرور، نحو قولنا: رَبّ رجل يعلم لقيت، و نحو: رَبّ رجل يعلم، فالمثال الأول قولك (يعلم) صفة لرجل، و(لقيت) هو العامل في الجارّ والمجرور، كما تقول: بزيد مررت، أمّا المثال الثاني فقولك (يعلم)، وهو صفة لرجل واستغنيت به عن العامل في (رَبّ)، أو يكون قولك (يعلم) عاملاً في (رَبّ) واستغنيت به عن الصفة، فاحتياج (رَبّ) إلى عامل يدلّ على أنّه حرف جرّ؛ لأنّ حرف الجرّ لا بدّ له من عامل<sup>(9)</sup>.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 180.

(2) ينظر الكتاب: 2 / 161، و المقتضب: 3 / 57، و التعليقة على كتاب سيبويه: 1 / 300، والمفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 85، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1 / 77.

(3) الأصول في النحو: 1 / 416.

(4) كتاب الأزهية في علم الحروف: 224.

(5) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: 266.

(6) ينظر الملحّة في شرح الملحّة: 1 / 255.

(7) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 179.

(8) ينظر الأصول في النحو: 1 / 416، والمفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 85، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين: 2 / 687.

(9) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 6 / 3043.

ومسألة احتياج (رَبِّ) إلى عاملٍ لم تكن مطّردة عند النحويين، فالجرمي مثلاً يرى أنّ (رَبِّ) مع كونه حرف جرّ لا يحتاج إلى عاملٍ؛ لأنّه شابه حرف النفي، وحرف النفي لا يحتاج إلى عامل، وطعن السّخاوي في هذا الرأي، إذ ذكر أنّه لا يستقيم، لأنّ مشابهته حرف النفي لم تخرجه عن كونه حرف جرّ وعن أحكام حروف الجرّ، وإنّما مضارعه حرف النفي أوجبت له صدر الكلام، كما أنّ حرف النفي له صدر الكلام (1).

وأشار السيرافي إلى ذلك بقوله: "أنّ رَبِّ قد ضارعت حرف النفي وهي (لا) التي تنفي الجنس ومضارعها إياها أنّها تقل، والتقليل يشبه النفي فجعلت صدرا كما جعلت (لا) صدرا" (2).

ومن هذا المنطلق يرى أبو البركات الأنباري أنّه إنّما لم تقع (رَبِّ) إلّا في صدر الكلام؛ لأنّ معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام (3).

الرأي الثاني: أنّ (رَبِّ) عند أبي الحسن الكسائي اسم (4)، واستدلّ الكسائي على ما ذهب إليه بقول الشاعر (5):

[الكامل]

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ  
عَارًا عَلَيْكَ وَرَبِّ قَتْلٍ عَارٌ  
فقوله (عَارٌ) خبر لـ(رَبِّ)، وذلك يدلّ على أنّ (رَبِّ) مبتدأ، ولو لم يكن مبتدأ، لم يكن عَارٌ خبراً له، وإذا كان مبتدأ فهو اسم.

بمعنى أنّ أبا الحسن الكسائي يرى أنّ جملة: رَبِّ قَتْلٍ عَارٌ، هي جملة تامّة من مبتدأ (رَبِّ) وإخبار عنها بـ(عَار) فهي من ثم جملة اسمية لتصدّرّها باسم (رَبِّ).

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 85.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 72 / 1.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 687 / 2.

(4) ينظر المفضّل في شرح المفصل (باب الحروف): 85، والجنى الداني في حروف المعاني: 131/2، وشرح

الداميني على مغني اللبيب: 491/1.

(5) البيت لثابت بن قطنه في ديوانه: 49.

والسّخاوي يوافق البصريين في كثير من مسائلهم ولا سيّما أنّهم يؤولون الشواهد النادرة والأمثلة القليلة التي تخرج عن القاعدة المطّردة، فهو بمقتضى ذلك يخالف الكسائي في عدّ (رُبّ) اسمًا انطلاقًا من الشاهد الشعري الذي استشهد به.

وتأول السّخاوي الموطن موضع الشاهد، فقوله: ربّ قتلٍ عارٍ إنّما هو على تقدير: رُبّ قتلٍ هو عارٍ، فيكون (عارٍ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والجملة الاسمية (هو عارٍ) في محل جرّ صفةٍ (قتلٍ) المجرورة بـ(رُبّ)(1).

ويمكن القول والحال هذه إنّ (رُبّ) حرف، ومما يؤيد كون (رُبّ) حرفًا أنّها وقعت مبنية من غير عارضٍ عَرَضٍ، ولو كانت اسمًا لكان حقّها الإعراب(2)، وفي هذا المعنى يقول المرادي: "ودليل حرفيّتها مساواتها الحروف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مُسمّى مَفهُومٍ جنسُهُ بلفظها"(3).

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف): 85، و86.

(2) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 131/2.

(3) المصدر نفسه: 130/2.

سادسًا: معنى الأداة (كَلَّا).

كَلَّا: حرف رَدْعٍ وزَجْرٍ، عند جمهور النحاة مثل الخليل وسيبويه<sup>(1)</sup> والأخفش والمبرد<sup>(2)</sup>.

وقيل: الدليل على صحة ما ذهب إليه القدماء مناسبة نزول القرآن الكريم إذ: "النَّصْفُ الأخير نزل أكثره بمكَّة، وأكثرها جبايرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد، والتعنيف لهم، والإنكار عليهم بخلاف النَّصْفِ الأول، وما نزل منه في اليهود، لم يُحْتَجَّ إلى إيرادها فيه؛ لذَّهَم وصغارهم"<sup>(3)</sup>.

ومما يدلُّ على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في (كَلَّا) قوله جَلَّ اسمُه: ﴿وَإِخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا﴾<sup>(4)</sup>، بمعنى: ليس الأمر كذلك، وهي بمقتضى ذلك، حرف ولا موضع لها من الإعراب، والابتداء بها على هذا المعنى إذ يتوقف عليها لتكون ردًّا وإنكارًا لما قبلها<sup>(5)</sup>.

وعضد الزجاج رأي سيبويه وضم إليه معنى آخر، هو: التنبيه<sup>(6)</sup>. وذهب الكسائي إلى أن (كَلَّا) بمعنى (حقًّا)، وتكون بمعنى المصدر، والعامل محذوف والتقدير: أحقَّ ذلك حقًّا<sup>(7)</sup>، ومذهب النَّصْرِ بن شُمَيْل<sup>(8)</sup> أنها حرف جواب

(1) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 361، و الكتاب: 235 / 4.

(2) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 4503 / 9.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 272/2.

(4) سورة مريم: 81، ومن الآية 82.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 362.

(6) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 298 / 5.

(7) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 2370 / 5، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 601 / 2.

(8) أبو الحسن، النصْر بن شُمَيْل بن خَرِشَةَ بن يَزِيد، التميمي المازني النَّحْوِيُّ البصري (122-204هـ)

كان عالمًا بفنون العلم، صدوقًا، ثقة. صاحب غريب، وفقه وشعر، ومعرفة بأيام العرب، ورواية الحديث؛ وهو من أصحاب الخليل بن أحمد. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 317-316/2، والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: 124.

بمنزلة (إي) و(نعم)<sup>(1)</sup>، ويرى أبو حاتم أنّ (كلّا) تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية<sup>(2)</sup>، وكان ابن هشام يقف ظهيرًا لهذا الرأي إذ يقول: وَقَوْل أَبِي حَاتِمٍ عِنْدِي أَوْلَى مِنْ قَوْلِ الْكَسَائِيِّ وَالنَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اطْرَادًا<sup>(3)</sup>.

وأفضى الأمر عند السّخاوي إلى مراد الردع والزجر إذ ذكر: "أنتك تنكر بها على من أخبرك بما يعتقد أنه باطل مثل أن يقول لك: فلان يبغضك، فتقول: كلاً، أي: ما الأمر كذلك، وليس معنى الردع والزجر إلا ردّ قوله وإبطاله، ولو كانت بمعنى ارتدغ عن هذا وتنبيهه على الخطأ لكانت من أسماء الأفعال، وإنما معناها ما الأمر كما زعمت"<sup>(4)</sup>.

وجاراه الرّضي بقوله: "الردع بمعنى الزجر، تقول لشخص، فلان يبغضك، فيقول: كلاً، ردعا لك، أي: ليس الأمر كما تقول"<sup>(5)</sup>.

وذكر السّخاوي أنّه: "لا يمتنع الابتداء بها على مذهب من قال هي بمعنى (ألا)، فأما من قال هي بمعنى (حقاً) فإنّ ذلك لا يحسن"<sup>(6)</sup>، وهو بذلك خالف إمام نحويّ الكوفيين الكسائي؛ لأنّ (أنّ) تفتح بعد حقاً، كما قال الشاعر<sup>(7)</sup>: [الوافر]  
أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا  
نِيَّتْنَا وَنِيَّتَهُمْ فَرِيْقٌ<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 250.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 361، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2 / 601.

(3) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 250.

(4) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 361.

(5) شرح الرّضي على الكافية: 4 / 478.

(6) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 362.

(7) البيت للمفضل البكري في الأصمعيّات: 200، وينسب للعبدى في كتاب سيبويه: 3 / 136.

(8) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

سابعاً: دلالة لا المقترنة بالقسم.

أحرف الزيادة هي: "إن، وأن، والباء، ولا، وما، ومن"(1).  
تقسم (لا) على ثلاثة أقسام: (لا) النافية، و(لا) الناهية، و(لا) الزائدة(2)، ومنها ما يكون عاملاً، ومنها ما يكون غير عامل(3).

والكلام في هذا الموطن على(لا) الزائدة، وهي على ثلاثة أقسام(4):  
الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، نحو: غضبت من لا شيء. ف(لا) هنا زائدة من جهة اللفظ لا من جهة المعنى.

والثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي، نحو: ما يستوي زيدٌ ولا عمرو.  
والثالث: أن تكون زائدة دخولها وخروجها واحد. وهذا مما لا يُقاس عليه. ومنه قول الشاعر(5):

تَذَكَّرْتُ لَيْلِي فَاعْتَرَّتْنِي صَبَابَةٌ  
وَكَادَ صَمِيمُ الْقَلْبِ لَا يَنْقَطِعُ .

ووضَّح السَّخَاوِيُّ أَنَّ (لا) تُزَادُ لِمَعْنِيَيْنِ:

أحدهما: أن تُزَادَ توكيداً كقوله تعالى: ﴿لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ (6)، أي: ليعلم؛ لأنَّ الكلام قبلها وبعدها يدلُّ على زيادتها(7)، وهذا الرأي هو مذهب سيبويه(8)،

(1) البديع في علم العربية: 425 / 2.

(2) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 452/1.

(3) ينظر معاني الحروف: 54، ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 452/1.

(4) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 463/1، و464.

(5) لم أهدت إلى قائله، وهو بلا نسبة في رصف المباني في شرح حروف المعاني: 344، والجنى الداني في حروف المعاني: 464/1.

(6) سورة الحديد: 29.

(7) ينظر المفصل في شرح المفصل(باب الحروف): 281.

(8) ينظر الكتاب: 390/1، 222/4.

والمبرّد(1)، والزجاج(2)، وابن السراج(3)، وابن الشجري(4).  
 ومما تجدر الإشارة إليه أنّ أكثر المفسرين والمشتغلين بعلوم القرآن ينكرون إطلاق عبارة (الزيادة) في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه الصلّة، ومنهم من يسميه المُقَحَّم(5).  
 وثانيهما: "تُزاد لتأكيد القسم كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾(6)، وقوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾(7)، وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾(8)..... وأعلم أنّ زيادة (لا) في هذا هو قول عامّة المفسرين، وقول النحاة البصريين، والكسائي(9).  
 وهذا مذهب الخليل أيضاً فقال في سياق كلامه عنها: "قد تجيء زائدة، وإنّما تزيدها العرب مع اليمين، كقولك: لا أقسم بالله لأكرمك، إنّما تريد: أقسم بالله"(10).  
 ووافقهم أبو عبيدة(11)، والأخفش(12)، والزجاجي(13)، والهروي(14)، وابن الأثير الجزري(15)، والهرمي(16).

(1) ينظر المقتضب: 47/1، 32/2.

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 327/5.

(3) الأصول في النحو: 211/2، 259.

(4) ينظر أمالي ابن الشجري: 526/2.

(5) ينظر البرهان في علوم القرآن: 70/3،

(6) سورة الواقعة: 75.

(7) سورة القيامة: 1.

(8) سورة البلد: 1.

(9) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 281، و282.

(10) كتاب العين: 349/8.

(11) ينظر مجاز القرآن: 277/2.

(12) ينظر معاني القرآن للأخفش: 508/2.

(13) ينظر حروف المعاني والصفات: 8.

(14) كتاب الأزهية في علم الحروف: 153.

(15) ينظر البديع في علم العربية: 427/2.

(16) ينظر المحرر في النحو: 656/2.

وفي هذا السياق نقل السخاوي رأياً للمبرّد يُنكر فيه زيادتها للتوكيد، جاء في (المفضّل)، قال المبرّد: "فإن قيل فالذي يأتي مؤكداً من هذا الباب غير مُعمل لا يكون في أول الكلام إنّما يقع بين الكلامين، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾<sup>(2)</sup>، و﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾<sup>(3)</sup>، قال: فالجواب أنّ مجاز القرآن مجاز سورة واحدة ونظمه على ذلك فما وقع بين السورتين فهو مثل هذا، وقال تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾<sup>(4)</sup> ثم قال: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(5)</sup> فبيّن لنا أنّه أقسم بذلك " (6)(7).

وأورد السخاوي أيضاً قول أبي علي الفارسي أنّ (لا) في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾<sup>(8)</sup>، صلة كالتّي في قوله تعالى: ﴿لَنَا يَعْلَمُ﴾<sup>(9)</sup> قال: فإن قلت: الحروف التي تكون زوائد، إنّما تكون بين كلامين، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾<sup>(10)</sup>، ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾<sup>(11)</sup>.

(1) سورة النساء: 155.

(2) سورة نوح: 25.

(3) سورة الحديد: 29.

(4) سورة الواقعة: 75.

(5) السورة نفسها: 76.

(6) المفضّل في شرح المفضّل (باب الحروف): 281، و ينظر الأصول في النحو: 1 / 401.

(7) لم أقف على هذا الرأي في كتب المبرّد المشهورة.

(8) سورة القيامة: 1.

(9) سورة الحديد: 29.

(10) سورة النساء: 155.

(11) سورة نوح: 25.

ولا تكاد تزداد أولاً، فقد قالوا: إنّ مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد، والسورة الواحدة، قالوا: ألا ترى أنّ جواب الشيء قد يقع، وبينهما سُورٌ، كما قال جلّ وعلا جواباً لقوله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾<sup>(1)</sup>، فقال: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾<sup>(2)</sup>(3).

وأنكر الفراء مجيء (لا) زائدة في صدر الكلام، وإنّما تكون لنفي شيء متقدم، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾<sup>(4)</sup>، ف(لا) ليست زائدة وإنّما هي للردّ على منكري البعث، فقيل لهم ليس الأمر كما ذكركم ثم أقسم بيوم القيامة<sup>(5)</sup>.

وأيد المألقي آراءهم وبسط القول في ذلك إذ ذكر أنّ: "المعنى: ليس كما تقولون، ثم أقسم بعد ذلك وهو أولى من أن تجعل (لا) زائدة في أول الكلام إذ الزيادة مع التقديم متناقضان، إذ لا يقدم لفظ بابه التأخير إلا اعتناء به واعتماداً عليه، ولا خفاء بتناقض هذا مع إرادة زواله"<sup>(6)</sup>.

وتنبئ معطيات ما سبق أنّ معنى قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾<sup>(7)</sup>: ليس الأمر كما تدعون، ثم يستأنف الكلام بقوله عزّ من قائل: أقسم بمواقع النجوم. وهذا المعنى هو الذي جعل أبا بكر الأنباري ينبّه على مسألة الوقف على (لا) ثم إكمال الآية المباركة وذلك مطابق لمن أخذ برأي الفراء ومن وافقه ليكون المعنى موافقاً لتلاوة الآية الشريفة<sup>(8)</sup>.

(1) سورة الحجر: 6.

(2) سورة القلم: 2.

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 137-138 / 2، والحجّة للقراء السبعة: 343-344 / 6.

(4) سورة القيامة: 1.

(5) ينظر معاني القرآن للقراء: 207 / 3، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 282.

(6) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 73.

(7) سورة الواقعة: 75.

(8) ينظر إيضاح الوقف والابتداء: 144 / 1، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 282.

ولم ينكر الزمخشري قول الفراء واختار أن تكون (لا) غير زائدة، وإنما تكون نافية دخلت على فعل القسم، وذلك مستفيض في كلامهم وأشعارهم، قال امرؤ القيس(1):

[المتقارب]

لا يدعي القوم أنني أفر.

لا وأبيك ابنة العامري

[ الوافر ]

وقال غويّة بن سلميّ(2):

لثخزنيي فلا بك ما أبالي.

ألا نادت أمامة باحتمال

ولم تقع (لا) مزيدة إلا في وسط الكلام، وفائدتها توكيد القسم(3).

والسّخاوي في عرضه لهذه المسألة وافق الفراء ومن سار على مذهبه مخالفاً للخليل، حين عدّ (لا) في هذه المواضع غير عاملة، راداً على من قال إنّ القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض، فيرى أنّ جوابهم غير سديد، فالوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(4)(5).

وحاول بعض الدارسين المحدثين سبر غور هذا الضرب من التعبير، بغية إدراك ما يستبطنه من معنى، وما يتوارى وراءه من مقصد، جاء في (معاني النحو): "وهذا التعبير-أي القسم-لون من ألوان الأساليب في العربية، تخبر صاحبك عن أمر يجهله، أو ينكره، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده، لكنك تقول له: لا داعي لأن أحلف لك على هذا، أو لا أريد أن أحلف لك أن الأمر على هذه الحال...فأنت تخبره بالأمر، وتقول له لا داعي للحلف بالمعظمات على هذا الأمر، فأنت أخبرته ما أردت أن

(1) ديوان امرئ القيس: 154.

(2) البيت في حماسة أبي تمام: 497/1، والخصائص: 21/2، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 4/658.

(3) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 4/658، والمفضل في شرح المفصل(باب الحروف): 283.

(4) سورة الواقعة: 75-76.

(5) ينظر المفصل في شرح المفصل(باب الحروف): 283-284.

تخبره به، وعظمت له ما أردت أن تعظمه مما يستحق أن يُقسم به، ثم تقول له: إنني لا أريد أن أقسم لك بما هو عظيم على هذا الأمر"(1).

### ثامناً: (الهمزة، هل)

الحرفان المختصان بالاستفهام هما الهمزة وهل، والهمزة هي الأصل في الاستفهام كما قرره السخاوي في الصفحات التي أفردتها لهما(2). وسبقه ابن الأثير في ذلك حين أكد هذا بقوله: إن الهمزة في الاستفهام أمّ الباب، والباقي من الأدوات تبع لها(3).

الحرفان (الهمزة، وهل) يدخلان تارةً على الأسماء، وعلى الأفعال تارةً أخرى، نحو قولك في الاسم: أزيد قائم؟ وفي الفعل: أقام زيد؟، وتقول في (هل): هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟ ولدخولهما على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصهما بأحدهما لم يعمل واحد منهما في ما بعده(4).

وهناك معانٍ بلاغية تخرج إليها الهمزة في التركيب الذي ترد فيه ذكر منها السخاوي مجموعة يمكن أن أوجزها بالآتي:  
منها: أن يُراد الإنكار دون الاستفهام، كقولك: أزيد أين لك أن تدخل داره؟ وكقوله جلّ وعلا: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾(5)(6)، كأنّ الحق سبحانه ينكر عليهم هذا القول، ويرى بعض اللغويين أنّه للتوبيخ(7).

(1) معاني النحو: 4 / 174-175.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 316.

(3) ينظر البديع في علم العربية: 2 / 217.

(4) ينظر شرح المفصل: 8 / 273.

(5) سورة الصافات: 153.

(6) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 4 / 64، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 316.

(7) ينظر حجة القراءات: 612.

ومنها: التوبيخ كقوله جلّ اسمه: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهِينٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (1)، والسؤال هنا لم يكن للتشبيه، وإنما هو توبيخ لمن ادعى فيه ذلك، أي: التوبيخ في الصورة لعيسى والمراد قومه (2).

وقيل أيضًا في معنى ذلك: أنّ الله أراد أن يعرف أنّ قومه آل أمرهم إلى هذا الأمر العجيب المنكر (3).

منها: أن تكون تعجبًا، كقوله عزّ من قائل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ (4).

منها: الاسترشاد، كقوله تعالى: ﴿تَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ (5)، وكقول المستفتي للعالم: أيجوز كذا وكذا؟ (6).

منها: التقرير والتحقيق إذا كان بعدها (لم، أو ما، أو ليس)، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ (7)، وكقول القائل: أما أحسنتُ إليه، وكقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ (8)(9).

منها: أن تأتي الهمزة للتسوية بين ما دخلت عليه الهمزة، وقد مثل لذلك ابن السراج بقوله: "تقول: ما أبالي أزيدًا لقيث أم عمرًا وسواءً عليّ أزيدًا كلمت أم عمرًا، وما

(1) سورة المائدة: من الآية 116.

(2) ينظر خزنة الأدب وغاية الأرب: 1 / 274، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 316.

(3) ينظر النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): 208.

(4) سورة المجادلة: من الآية 14.

(5) سورة البقرة: من الآية 30.

(6) ينظر معترك الأقران في إعجاز القرآن: 1 / 332، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 316.

(7) سورة المرسلات: 16.

(8) سورة الأحقاف: من الآية 34.

(9) ينظر لمحات من البلاغة: 30، والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 316.

أدري أزيدُ ثمَّ عمرو أدخلت حرف الاستفهام للتسوية وعلى ذا: ما أدري أقام أم قعدَ على التسوية" (1).

ووضَّح السَّخاوي أنَّها تأتي للتسوية في أربعة مواضع أجملها البحثُ بالآتي (2):  
الموضع الأول: بعد (سواء)، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ﴾ (3).

والثاني: بعد (ليت شعري) كقولك: ليت شعري أقام زيد أم قعد.

والثالث: بعد (وما أبالي) كقول حسَّان (4):

[الخفيف]

ما أبالي أنبَّ بالحرزن تيسَّ  
أم جفاني بظهر غيب لنيم

والرابع: بعد (ما أدري)، كقولك: وما أدري أقام زيد أم قعد.

وثمة موطن مباحثة اقتضى التنويه أن ننفذ إلى مدونات القدماء لاستجلاء ما قال سيبويه: "أم هل، فإنما هي بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف استغناء، إذ كان هذا [الكلام] لا يقع إلا في الاستفهام" (5).

وقال في موطن آخر: "وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام" (6).

وفي هذا المقام يقول الزمخشري: "وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام. وقد جاء دخولها عليها في قوله: سائل فوارس يربوع بشدتنا ... أهل روانا بسفح القاع ذي الأكم" (7).

(1) الأصول في النحو: 213 / 2.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 316-317.

(3) سورة إبراهيم: من الآية 21.

(4) ديوان حسَّان بن ثابت: 89.

(5) الكتاب: 100 / 1.

(6) المصدر نفسه: 189/3.

(7) المفصل في صنعة الإعراب: 437.

ووافقه ابن يعيش بقوله: "كأنه [سيبويه] يريد أن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام كما كان كذلك في مَنْ وَمَتَى وَمَا، الأصل أَمَّنْ وَأَمَّتَى وَأَمَّا"<sup>(1)</sup>.

ورد السخاوي على الزمخشري بأن سيبويه لم يقل أن (هل) بمعنى (قد) في كل موضع، إنما قال تكون (هل) بمعنى (قد) إذا دخلت (أم) عليها أو الهمزة، ثم بين ذلك بدخول (أم) على (هل)، وأم لا تدخل على الألف؛ لأنها الأصل وأنشد<sup>(2)</sup>:

[البسيط]

أم هل كبيرٌ بكى لم يقضِ عَبرته      إثر الأجابة يومَ البينِ مشكومٌ

والصواب أن يُقال إن (هل) قد تخرج عن الاستفهام فتكون بمعنى (قد) فتدخل عليها

[البسيط]

حينئذ همزة الاستفهام كقول الشاعر<sup>(3)</sup>:

سائلٌ فوارسٍ يزبوعٍ بشدتنا      أهلٌ رأونا بسفح القفِّ ذي الأكم

وإنما صارت استفهامًا بدخول الألف عليها<sup>(4)</sup>.

قال ابن جنِّي في البيت الشعري المذكور سابقًا: "ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر"<sup>(5)</sup>.

وبمقتضى هذا المعنى فسّر السخاوي قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(6)</sup>، فهل فيه بمعنى (قد) مع حذف الهمزة فالمعنى: أقد أتى على الإنسان، ففي الآية معنى التقرير

(1) شرح المفصل: 276/8.

(2) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: 39.

(3) البيت لزيد الخيل في ديوانه: 155.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 323-322.

(5) الخصائص: 465 / 2.

(6) سورة الإنسان: من الآية 1.

والتقريب جميعاً من قبل الهمزة ومن قبل قد أتى على الإنسان لم يكن شيئاً مذكوراً، وذلك الحين قيل زمان قريب(1).

وزاد الدسوقي شرحاً وتوضيحاً أنّ الاستفهام الوارد في الآية المباركة هو الاستفهام التقريري المستفاد من الهمزة المقدرّة والتقريب المستفاد من قد، والمراد بالزمان القريب زمن حمله، وزمان كونه نطفة في أصلاب الآباء طائفة من الزمان الممتد في الماضي(2).

ولم يكن الفراء ليقنع برأي سيبويه وغيره، فأعرض عن هذا الرأي، سالماً سبباً مغايرة إذ قال: "(هل) قد تكون جداء، وتكون خبرا، فهذا من الخبر، لأنك قد تقول: فهل وعظتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرّره بأنك قد أعطيته، ووعظته. والجدد أن تقول: وهل يقدر أحد على مثل هذا؟"(3).

وأظن أنّها للاستفهام(4)، وربّما وردت لمعنى آخر، وهو أن تكون بمعنى (قد)، ذكر ذلك قوم من النحويين، منهم المبرد(5)، والزجاجي(6) وابن جنّي(7).

وقد تحذف همزة الاستفهام إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها، كقول عمر بن

أبي ربيعة(8): [الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا      بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

يريد أسبوع حصيات رمين الجمار أم بثمانٍ حذف الهمزة لدلالة أم عليها، وكقول

(1) ينظر المفضّل في شرح المفصّل(باب الحروف): 323.

(2) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 326/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 213 / 3.

(4) ينظر معاني الحروف: 101، وكتاب الأزهية في علم الحروف: 208.

(5) ينظر المقتضب: 43/1.

(6) ينظر حروف المعاني والصفات: 2.

(7) ينظر الخصائص: 464 / 2.

(8) ديوان عمر بن أبي ربيعة: 266.

الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾<sup>(1)(2)</sup>، فقال الأخفش: "وقال {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ} فيقال هذا استفهام، كأنه قال {أَوْ تِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا} ثم فسّر فقال {أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ} وجعله بدلاً من النعمة"<sup>(3)</sup>.

وبحسب ما يراه السخاوي أنّ الاستفهام قُدّم في هذا الموضع من الكلام؛ لأنّ الاستخبار ضرب من ضروب الكلام فإذا كنت مستخبراً كان لآلة الاستخبار الصدر لتعلم أنّك تريد هذا الضرب من الكلام دون غيره، وعليه لم يتقدّم على الاستفهام شيء ممّا في حيّزه، نحو: أضربت زيداً؟ لا يجوز تقدم ضربت على همزة الاستفهام؛ لأنّ ضربت في حيّزها<sup>(4)</sup>.

وهو قول الخوارزمي وزاد عليه: "كلّ حرف للاستفهام لا يقع إلا في صدر الكلام؛ لأنّه ينقل الجملة عن الخبر إلى الاستخبار فيكون له صدر الكلام، ألا ترى أن (ما) لما كانت لنقل الجملة عن الإثبات إلى النفي كان لها صدر الكلام. كذلك هذا"<sup>(5)</sup>.

ويرى بعضهم أنّ علة تقديم الاستفهام في الجملة واجب؛ لأنّ الاستفهام يحدث معنى في الجملة فيلزم أن يسبق الجملة حتى يتنبّه المخاطب في أول الأمر أردت نقل الجملة عن كونها خبراً إلى كونها استخباراً، فلا يتقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها، أي: ما كان متعلقاً بالاستفهام، فلا تقول: ضربت زيداً<sup>(6)</sup>.

ولا يجوز أن يعمل ما قبل الاستفهام في ما بعده، وتقول: علمت زيداً في الدار أم عمرو؟، فتلغي (علمت)؛ لأنّ الهمزة حالت بينها وبين ما تعمل فيه، فلو أعملتها لم يكن للهمزة الصدر من الكلام، ولو حذف الهمزة لقلت: علمت زيداً في الدار أو عمراً.

(1) سورة الشعراء: من الآية 22.

(2) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 323.

(3) معاني القرآن للأخفش: 461 / 2.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 325.

(5) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين: 142/2.

(6) ينظر الأقليد شرح المفصل: 1821/4.

وكذلك الأسماء التي يُستفهم بها لا يعمل فيها ما قبلها من العوامل إلا حرف الجرّ، نحو: كم رجلاً ضربت؟ ومن لقيت؟ وما رأيت؟ فتكون هذه الأسماء منصوبة بالفعل المتأخر، ولو ذكرت قبل أسماء الاستفهام عاملاً يرفع أو ينصب لم يجز، فلا تقول: قام أيّ رجلٍ في الدار، وضربت من عندك على أنّ (من) للاستفهام.

فأما حروف الجر فإذا دخلت على شيء من أسماء الاستفهام جرّتها، فتقول: بأيّهم مررت؟، بكم ثوبك، وممّن أخذت؟، لأنّ حروف الجر لا تقوم بأنفسها، و لا تؤخّر كما أخّر الناصب؛ فلذلك لم يكن بدّ من إعمالها في هذه الأسماء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأفعال التي تدخل على الاستفهام، هي أفعال القلوب، وأمّا الأفعال المؤثرة فلا تدخل على الاستفهام(1).

ثمّ بيّن السّخاوي أنّ (هل) مع الهمزة تشترك في أنّ كليهما يستفهم بهما عن شيء لا يعلمه المُستخبر، وتُفارقُ الهمزة (هل) في أمور أجملها البحث بالآتي:

الأول: الهمزة هي الأصل؛ لأنها لا تخرج من الاستفهام إلى سواه، وأمّا هل فإنّها تكون بمعنى (قد)(2).

الثاني : تقول: أزيدُ عندك أم عمرو؟ ولا تدخل (هل) ههنا؛ لأنّ (أم) إنّما تعادل همزة الاستفهام ؛ لأنّ (أم) مع الهمزة بمعنى (أي)، والتقدير أيّهما عندك؟ ويستفهم بـ(أي) عن التعيين، فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد، لأنّ المجموع بمعنى (أي)، فجوابه بالتعيين، فلا تدخل (هل) في هذا الموضع بهذا المعنى، فإذا قلت: هل عندك زيد أم عمرو؟ كان المعنى: بل عندك عمرو، وكانت (أم) منقطعة، ما قبل (أم) وما بعدها على كلامين؛ لأنّه اضراب عن الكلام الأول، وشروع في استفهام مستأنف(3).

وهذا التّعيد يقود إلى مسألة أخرى تتعلق باستعمال الهمزة وهل فإذا قلت:

تقول: أزيدُ ضربت؟ ولا تقول: هل زيدًا ضربت؟ والسبب في ذلك أنّ الهمزة لقوتها

(1) ينظر التبصرة و التذكرة: 471/1، والمفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 326.

(2) ينظر المفصل في شرح المفصل(باب الحروف): 316-317.

(3) ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 405، والمفضّل في شرح المفصل(باب الحروف): 319.

وأصالتها في الباب يجوز أن يليها الاسم وتكوّن الاستفهام عنه، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخْذُ وِيًّا﴾<sup>(1)</sup>، ولا يُقال: هل زيدٌ ضربت؛ لأنها ليس لها من القوة أن تخرج عن أصل الباب وحده<sup>(2)</sup>.

فالاختلاف في خصائص هذين الحرفين منعت التبادل بينهما في ما ذكره السخاوي وأيده أبو حيان الأندلسي بقوله: "لو قلت: هل زيدًا ضربت؟ لم يجز إلا في الشعر"<sup>(3)</sup>.

وقد علّل بعض المحدثين ذلك المنع بأننا لا يجوز أن نقول: "هل زيدًا ضربت، لأن هل لطلب التصديق، أي: إدراك النسبة التي تتمثل في (ضربت) و تقديم الاسم هنا يفيد أن الشك في الاسم، وتأخير ضربت يفيد أن النسبة معلومة لا نسعى لإدراكها فتكون هل على هذا الوضع لطلب حصول الحاصل، وذلك عبث محض"<sup>(4)</sup>.

وخطأ السخاوي قول القائل: هل تضرب زيدًا وهو أخوك؛ لأنّ الصواب: أتضرب زيدًا وهو أخوك، وعلّة ذلك أنّ الهمزة لأنها الأصل في الاستفهام تخرج عن معناها إلى التوبيخ ولا يكون ذلك لـ(هل)<sup>(5)</sup>.  
ووافقه المرادي في ذلك<sup>(6)</sup>.

والعلّة عند الخطيب القزويني تتعلق بالزمن المرتبط بكلا الحرفين؛ لأنّ " (هل) تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا يصح أن يقال: (هل تضرب زيدًا وهو أخوك؟) كما تقول: (أتضرب زيدًا وهو أخوك؟)"<sup>(7)</sup>.

(1) سورة الأنعام: من الآية 14.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 318.

(3) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 309 / 6.

(4) أثر النحاة في البحث البلاغي: 89.

(5) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 318.

(6) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: 25/2.

(7) الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبيدع: 109.

ويستقى من ذلك أنّ جملة **هل تضربُ زيدًا وهو أخوك**، غير صحيحة؛ لأنّ الفعل (تضرب) صار مخصوصًا بالمستقبل لا الحال، ولكن المراد أنّ المتكلم يوبخ زيدًا على ضربٍ وقع منه على أخيه، فصار تعارض بين المعنى الدلالي وبين خصائص الهمزة، لذلك لا يصحّ إلا أن نقول: **أتضرب زيدًا وهو أخوك**، وفيه كان معنى التوبيخ على فعل زيدٍ بأخيه.

الثالث: وأورد سيبويه نصًّا يفرّق فيه بين استعمال الهمزة وهل فقال: "إذا قال: مررتُ بزيدٍ قلت: أمررتَ بزيدٍ؟ ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها"<sup>(1)</sup>.  
وعلة ذلك عند السخاوي أنّك: "تقول لمن قال: مررت بزيد، أبزيد؟ ولا تقول: هل بزيد؛ لأنّ الاستئناف للهمزة"<sup>(2)</sup>.

ومن المحدثين من بيّن ما ظاهره الاستئناف بالمفرد يحذف مع الهمزة بعض الجملة اعتمادًا على ما سبق من ذكره في كلام متكلم آخر، نحو قولك: **أبزيد؟ لمن قال: مررت بزيد، فتدخل الهمزة على بعض الجملة. ولا يجوز مثل ذلك في (هل) ونحوها ممّا يستفهم به، فلا تقول: هل بزيد؟**<sup>(3)</sup>.

الرابع: الهمزة تردُّ للتقرير والإنكار بخلاف (هل)، فالأول كقولك: **ألم أكرمك؟ ألم أحسن إليك؟**، كما قال الخطيب<sup>(4)</sup>(5):

[الوافر]

**ألم أك جاركُم وَيَكُون بَيْنِي** **وَبَيْنَكُم الْمَوَدَّةَ وَالْإِخَاءَ؟**

قال ابن الأثير الجزري: "تقول في التقرير - لمن أحسنت إليه - : ألم أحسن إليك، ألم أكرمك؟ ومنه قوله تعالى: \*أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ\*"<sup>(6)</sup>(7).

(1) الكتاب: 3 / 83.

(2) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 318.

(3) ينظر أساليب الطلب عند النحويين و البلاغيين: 355.

(4) ديوانه: 654.

(5) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 318.

(6) سورة الأعراف من الآية 172.

(7) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 319.

والثاني كقول العجاج(1)(2): [الرجز]  
أطرباً وأنت قنّسريٌّ.

قال السيرافي في هذا البيت: "إنكاراً للطرب مع هذه الحال"(3)  
أي المعنى: "أطرب وأنت شيخ كبير؟"(4).

الخامس: ذكر السّخاوي أنّ الهمزة تدخل على أحرف العطف بخلاف (هل)، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَمَّنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾ (5)، ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا﴾ (6)، ﴿أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ (7)، فجاءت أحرف العطف (الفاء، الواو، وثم) بعد الهمزة في الآيات المباركة وعلة ذلك أنّ الهمزة هي الأصل، وتدخل على حروف الاستفهام كلها إلا الهمزة؛ لقوة الهمزة في باب الاستفهام، وكقول الشاعر(8):

[الطويل]

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاغ

وكقولك: ومتى يكون هذا؟ وقوله جلّ اسمه: ﴿وَكَيْفَ يَحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾ (9)(10).  
قال سيبويه في باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام: "قولك: هل وجدت فلانا عند فلان؟ فيقول: أو هو ممن يكون ثم؟ أدخلت ألف الاستفهام. وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل عليها الألف... كما أنّ هل لا تدخل على الواو... والواو تدخل على هل"(11).

(1) ديوان العجاج: 480/1، وعجز البيت: والدّهْرُ بالإنسان دَوّاريٌّ.

(2) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 318.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 228 / 2.

(4) البديع في علم العربية: 216 / 2.

(5) سورة الأعراف: من الآية 97.

(6) سورة غافر: من الآية 21.

(7) سورة يونس: من الآية 51.

(8) البيت لذي الرمة في ديوانه: 1274.

(9) سورة المائدة: من الآية 43.

(10) ينظر المفضل في شرح المفصل (باب الحروف): 320.

(11) الكتاب: 187 / 3.

وليس هذا ببعيد عن قول المبرد: "قَالَ: أَوْ هَذَا كَذَا؟ وَهَذِهِ الْأَلْفُ لَتَمَكْنَهَا تَدْخُلُ عَلَى الْوَاوِ، وَلَيْسَ كَذَا سَائِرِ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ، إِنَّمَا الْوَاوُ تَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ فِي قَوْلِكَ: وَهَلْ هُوَ عِنْدَكَ؟ فَتَكُونُ الْوَاوُ قَبْلَ (هَلْ) وَتَقُولُ: وَكَيْفَ صَنَعْتَ؟ وَمَتَى تَخْرُجُ؟ وَأَيْنَ عَبْدَ اللَّهِ؟ وَكَذَلِكَ جَمِيعُهَا إِلَّا الْأَلْفُ"<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق يقول أبو حيان الأندلسي: "مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ وَالنَّحْوِيِّينَ: أَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ كَانَ تَقْدِيمَ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَى الْهَمْزَةِ فِي مِثْلِ هَذَا [أَفَلَا تَعْقُلُونَ]، وَمِثْلِ ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾، ﴿أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ الْهَمْزَةُ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، قُدِّمَتْ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ هَلْ"<sup>(2)</sup>.

ذكر السخاوي أنك إذا قلت: أعندك زيد أم عندك عمرو فهو استئناف استفهام آخر، وكقوله جلّ جلاله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾<sup>(3)</sup>، وكقول العرب: إنها لأبل أم شاء، ليس تقدير الكلام في ذلك كله أيهما عندك<sup>(4)</sup>.

ويظهر لي من كلام السخاوي أنّ (أم) المنقطعة في قول العرب المذكور أنّها بمنزلة (الهمزة وب)، وهذا موافق لمذهب ابن جنّي إذ قال: "نحو قول العرب: إنها لأبل أم شاء؛ فكأنه قال: بل أهي شاء؟"<sup>(5)</sup>.

والرأي نفسه عند ابن الصائغ: "كأنه قال: بل أهي شاء؛ وكأنّ الكلام الذي بعدها قد انقطع ممّا قبلها؛ فلذلك سُمّيت منقطعة"<sup>(6)</sup>.

(1) المقتضب: 307 / 3.

(2) البحر المحيط في التفسير: 296 / 1.

(3) سورة الزمر: من الآية 16.

(4) ينظر المفصل في شرح المفصل (باب الحروف): 318.

(5) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 98 / 1.

(6) اللحة في شرح الملحّة: 698 / 2.

ومن النحويين من خالف السخاوي إذ عدّ (أم) منقطعة في قول العرب بمعنى (بل)، كقول الهروي: "وحي عنهم) إنها لإبل أم شاء) والمعنى بل هي شاء، وإنما جُعِلَتْ (أم) ههنا بمعنى (بل) لأنها بمعنى الرجوع عن الأول" (1).  
وقول ابن مالك: "قول بعض العرب: إنها لإبل أم شاء، فر(أم) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما كان يكون بعد (بل)، فإنها بمعناها. وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل، وأنّ التقدير: بل أهي شاء. وهذا دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها" (2).

وأوفق الآراء، فيما أظن، رأي السخاوي القاضي بأنّ (أم) بمنزلة (الهمزة وبل) قال أبو بركات الأنباري: "أمّا المنقطعة، فتكون بمنزلة (بل) والهمزة؛ كقولهم: (إنها لإبل أم شاء)؛ والتقدير فيه: (بل أهي شاء) كأنه رأى أشخاصاً، فغلب على ظنه أنّها إبل، فأخبر بحسب ما غلب على ظنه، ثم أدركه الشك، فرجع إلى السؤال والاستنبات، فكأنه قال: (بل أهي شاء) ولا يجوز أن تقدر (بل) وحدها والذي يدلّ على ذلك قوله تعالى: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ} ولو كان بمعنى (بل) وحدها؛ لكان التقدير بل له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض؛ فدلّ على أنّها بمنزلة (بل) والهمزة" (3).

(1) كتاب الأزهية في علم الحروف: 128.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 362 / 3.

(3) أسرار العربية: 221.

الذاتية ونتائج البحث

### الخاتمة ونتائج البحث:

بعد أن فرغت من استقصاء مفردات كتاب (المفضّل في شرح المفصّل، باب الحروف) للسّخاوي، وأزف الوقت أن ينقضي، ونلقي عصا الترحال ندرج أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1. انماز السّخاوي في عرضه للمسائل النحوية بأسلوب علمي، وعبارة لغوية تكاد تكون مستعصية على الفهم في كثير من الأحيان، إذ نحن محوجون إلى إعمال ذهن، ومراجعة نصوص متشابهة لها وفك شفراتها اللغوية، بغية فهمها، بل إنّ عبارة الزمخشري -متن الكتاب- ربّما كانت أيسر وأسهل من عبارة الشارح(السّخاوي) في كثير من نصوص الكتاب.

2. لم يكن السّخاوي بصرياً ولا كوفيّاً في معظم الآراء النحويّة التي نقلها في كتابه، بل كان يناقش المسألة ويعرض آراء العلماء الذين سبقوه ومن ثم يقول مقولته مستنداً في ذلك إلى أسانيد علمية رصينة، غير أسير ولا محاكٍ لآراء سابقيه، بل تحرّر من كل سطوة القدمات، وأغلالهم التي يندر أن يخرج عن إطارها نحويّ، فهو يركن إلى هذا الرأي أو ذاك بمقتضى ما تمليه عليه ذائقته اللغويّة، وتعضده القرينة.

3. تسلل إلى نقل السّخاوي لآراء العلماء الذين سبقوه شيء من السهو أو الغفلة، فقد ينسب السّخاوي رأياً إلى أحد العلماء، وبعد التحقق من ذلك في كتبه يتبين عدم وجود الرأي، أو اختلافه. حين يوافق السّخاوي رأياً من الآراء أو يخالفه فإنّه لا يكتفي بالقول إنّه ذهب هذا المذهب أو خالفه، لكنّه غالباً ما يأتي بما يعضد به كلامه من شواهد قرآنية، أو شاهدٍ شعريٍّ محكومٍ بصحته.

4. وافق السّخاوي علماء العربية في المسائل المتفق عليها، ولم يكن له رأي مخالف لهم مخالفة تخرجه عن المنهجية اللغوية التي اتفقت على مسائل كثيرة لا مجال للاجتهاد والانفراد برأي مخالف فيها.

5. خالف السّخاوي في كتابه معظم النحويّين في المسائل الخلافية التي تكون محلّ جدل وخلاف، مستندًا في ذلك إلى تفسيره الخاص لكلام العرب، ويمكن للبحث أن توجز هذه المخالفات لأهميتها فيما يأتي:

أ- خالف السّخاوي الخليل بن أحمد الفراهيدي في بعض المسائل النحويّة منها مسألة (إيّاك)، و(إياه)، و(إياي) إذ يرى الخليل أنّ الضمير هو(إيّا) والكاف، والهاء، والياء أسماء أضيفت إليها. فخالفه السّخاوي بقوله: إنّ الضمير هو(إيّا) وحدها والكاف، والهاء، والياء أحرف خطاب وليست أسماء.

ب- خالف السّخاوي سيبويه في مسائل منها مسألة (حتّى) إذ رأى سيبويه أنّ (حتّى) لا تدخل على مضمّر فلا يُقال: حتّاه، على حين رأى السّخاوي أنّها- أي: حتّى- تدخل على الضمير أيضًا محتجًا بوروده عن العرب الفصحاء الذين تلقّفت علماء العربية عن ألسنتهم.

ت- خالف السّخاوي المبرّد في مسألة (إن) النافية المشبه بـ(ليس) عاملة هي أم مهملة؟. فيرى المبرّد أنّ إعمالها على التشبيه بـ(ليس) لكن السّخاوي اختار أن تكون غير عاملة.

ث- خالف السّخاوي الكسائي والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة في مسألة مجيء (من) الزائدة في الواجب، فقد ارتضاه الكسائي والأخفش وجعلوا منه قوله تعالى: (أن ينزل عليكم من خير من ربكم) فخالفهما السّخاوي في ذلك؛ لأنّه يذهب مذهب من اشترط أن يكون الكلام منفياً أو نهياً أو استفهاماً وأن يكون الاسم الذي تدخل عليه (من) نكرة، وهو مالم يتحقّق في الآية المباركة.

والمراجع

المصادر

المصادر والمراجع:

. القرآن الكريم.

1. أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، ط1، 1998م.
2. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418 هـ - 1998 م.
4. الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن أحمد القرشي (المتوفى: 695هـ)، تح: د.عبدالله علي الحسيني البركاتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، د.ت.
5. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس إسماعيل الأوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد بيت الحكمة، بغداد، ط ، 1988م.
6. الاستغناء في أحكام الاستثناء، أبو العباس أحمد بن إدريس شهاب الدين القرافي (المتوفى: 684)، تح: طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1361الهجري الشمسي.
7. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن عبدالله الانصاري كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ.
8. أسرار النحو، أحمد بن سليمان ابن كمال باشا (المتوفى: 940 هـ)، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ط1، د.ت.

9. الأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط 1، 1411هـ - 1990م.
10. الأصمعيات اختيار الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الأصمعي (المتوفى: 216هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط 7، 1993م.
11. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د. ط، د. ت.
12. الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (المتوفى: 328هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، 1407 هـ - 1987م.
13. إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ط 1، 1425 هـ.
14. إعراب القرآن، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو 543هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط 4، 1420 هـ.
15. إعراب القرآن، محمد جعفر الكرياسي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1422 هـ.
16. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396 هـ)، دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م.
17. الإقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي (المتوفى: 521 هـ)، تح: مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ط، 1996 م.

18. الإقليد شرح المفصل، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (المتوفى: 700هـ)، تح: د. محمود أحمد علي أبوكتة الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1423هـ-2002م.
19. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (المتوفى: 646 هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، د. ط، 1409 هـ - 1989 م.
20. أمالي ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري (المتوفى: 542 هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413 هـ - 1991 م.
21. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982م.
22. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (المتوفى: 577 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1424 هـ.
23. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: 685هـ) تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418 هـ.
24. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، عبد الله ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (المتوفى: 761 هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د.ت.
25. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (المتوفى: 377 هـ)، تح: د. حسن شانلي فرهود، كلية الآداب - جامعة الرياض، ط1، 1389 هـ - 1969 م.

26. إيضاح الوقف والابتداء، ، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (المتوفى: 328هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، 1390 هـ - 1971 م.
27. الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، محمد بن عبد الرحمن خطيب قزويني (المتوفى: 739هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2010م.
28. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1420 هـ.
29. البديع في علم العربية، أبو السعادات المبارك مجد الدين بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ.
30. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت- لبنان، ط 1، 1376 هـ - 1957 م.
31. البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد ابن شرفشاه الاسترابادي (المتوفى: 717 هـ)، تح: حازم سليمان الحلّي، المكتبة الأدبية المختصة، قم المقدسة، ط 1، 1427 هـ.
32. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي ربيع عبيد الله القرشي الاشبيلي (المتوفى: 688هـ)، تح: عياد بن عيد الثبيني، دار الغرب الإسلامية، بيروت- لبنان، ط 1، 1407هـ-1986م.
33. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د. ط، د.ت.

34. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ- 2000م.
35. البهجة المرضية في شرح الألفية في أسلوبها الجديد، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، تح: إبراهيم كفيل، مركز إدارة الحوزة العلمية، قم المقدسة، ط2، 1397 هـ .
36. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: 1307هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط 1 ، 1428 هـ - 2007 م.
37. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ-1993.
38. التبصرة و التذكرة، أبو عبد الله بن علي الصيمري (المتوفى: 351هـ)، تح: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ.
39. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، د. ط، د.ب.
40. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله العكبري البغدادي (المتوفى: 616 هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406 هـ - 1986 م.
41. تحفة الأحاب وطرائف الأصحاب، محمد بن عمر بحرق (المتوفى: 930 هـ)، تح: سالم شمس الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1426 هـ.
42. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف (المتوفى: 745هـ)، تح: حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1418 هـ.

43. الترتيب الجميل في شرح التركيب الجليل، مسعود بن عمر التفنازاني (المتوفى: ٧٢٩هـ)، مطبعة الحميدية المصرية، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.
44. التصريح بمضمون التوضيح، خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري (المتوفى: 905 هـ)، تح: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، 1418 هـ - 1997 م.
45. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل (المتوفى: 377 هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، 1410 هـ - 1990 م.
46. التفسير البسيط، أبو الحسن علي ابن أحمد الواحدي النيسابوري (المتوفى: 468 هـ)، تح: لجنة علمية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، 1430 هـ.
47. تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، 1384، 2 هـ - 1964 م.
48. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، 1428 هـ.
49. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، 1428 هـ.
50. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (المتوفى: 370 هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، 2001 م.
51. توجيه اللمع، أحمد بن حسين ابن خباز (المتوفى: 639 هـ)، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، 1423 هـ.

52. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)،  
تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 1428 هـ -  
2008 م.
53. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن  
غالب الأملي، الطبري (المتوفى: 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة  
الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
54. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابي (المتوفى:  
1364هـ)، المكتبة العصرية، بيروت ط 8، 1414 هـ - 1993 م.
55. الجديد في الصرف والنحو، إبراهيم ديباجي، جامعة سمت، طهران ، ط 1،  
1377 هـ .
56. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم  
الغراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، د. فخر الدين قباوة، ط5،  
1416هـ-1995م.
57. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (المتوفى: 749  
هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1،  
1413هـ-1992م.
58. الجهود النحوية لبدر الدين الزركشي، عادل فتحي رياض، دار البصائر،  
القاهرة، ط1، 1385 الهجري الشمسي.
59. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي الإربلي، تح: د.  
اميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط1، 1412هـ-1991م.
60. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف ابن  
هشام (المتوفى: 1230 هـ)، تح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية،  
بيروت، ط 2، 1428 هـ.

61. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: 1069 هـ)، تح: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1417 هـ - 1997 م.
62. حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403 هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د. ط، د. ت.
63. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (المتوفى: 377 هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط2، 1413 هـ - 1993 م.
64. الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860 هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط 112، 1421 هـ - 2001 م.
65. حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (المتوفى: 337 هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1984 م.
66. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط 1، 1387 هـ - 1967 م.
67. الحماسة، لأبي تمام حبيب أوس الطائي، تح: د. عبد الله الرحيم عسيلان، المملكة العربية السعودية، د. ط، 1981 م.
68. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الجاحظ (المتوفى: 255 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1424 هـ.
69. خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر تقي الدين ابن حجة الحموي (المتوفى: 837 هـ)، تح: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط الأخيرة 2004 م.

70. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م.
71. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ)، تح: د. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
72. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756 هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د.ت.
73. دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (المتوفى: 1033 هـ)، تح: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1430 هـ.
74. ديوان الأسود بن يعفر، تح: د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلان، مديرية الثقافة العامة، د. ط، د.ت.
75. ديوان الأقيشر الأسدي، تح: محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط1، 1997 م.
76. ديوان الراعي النميري، تح: راينهرت فايبرت، معهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت- لبنان، د. ط، 1401 هـ- 1980 م.
77. ديوان العجاج، تح: د. عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ط، 1969 م.
78. ديوان القحيف العقيلي، تح: حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، د.ط، 1406 هـ- 1986 م.
79. ديوان النابغة الجعدي، تح: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998 م.
80. ديوان النابغة الذبياني، تح: الأستاذ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، الجزائر، د. ط، 1976 م.

81. ديوان امرئ القيس، أبو الحارث امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (المتوفى: 545م)، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1425هـ - 2004م.
82. ديوان أوس بن حجر، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط 3، 1399هـ - 1979م.
83. ديوان جرير، دار بيروت، بيروت، د. ط، 1406هـ - 1986م.
84. ديوان حسان بن ثابت، تح: عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 2، 1414هـ - 1994م.
85. ديوان ذي الإصبع العدوانى، حُرثَانُ بن مُحرث ( المتوفى 25ق.م) ، تح: عبد الوهاب محمد العدوانى، مطبعة الجمهور، د.ط، الموصل، 1973م .
86. ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدويّ ( المتوفى: 117هـ)، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط 1، 1973م.
87. ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: د. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1، 1408هـ - 1988م.
88. ديوان عبيد بن الأبرص، عبيد بن الأبرص (ت: القرن الأول الهجري)، تح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1414 هـ - 1994م.
89. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة العامري (المتوفى: 41 هـ)، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1425 هـ - 2004 م.
90. ديوان مجنون ليلى، تح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، مصر، د. ط، د.ت.
91. رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د. ط، د.ت.

92. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المألقي (المتوفى: 702 هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 3، 142 هـ-2002 م.
93. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ)، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
94. سفر السعادة وسفير الإفادة، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي علم الدين السخاوي (المتوفى: 643 هـ)، تح: د. محمد الدالي، دار صادر، ط2، 1415 هـ - 1995 م.
95. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (المتوفى: 487 هـ)، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ب.
96. سير أعلام النبلاء، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ-1985.
97. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، (المتوفى: 1089 هـ)، تح: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م.
98. شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد ابن مالك (المتوفى: 686 هـ) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ-2000 م.
99. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400 هـ - 1980 م.

100. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (المتوفى: 385هـ)، تح: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة - مصر، د. ط، 1394 هـ - 1974 م.
101. شرح أدب الكاتب، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (المتوفى: 540 هـ)، تح: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، د.ت.
102. شرح الأبيات المشككة الإعراب، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى: 377 هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
103. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (المتوفى: 900 هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
104. شرح التسهيل لابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي (المتوفى: 672 هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410 هـ - 1990 م.
105. شرح التسهيل، حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: 749 هـ)، تح: محمد عبد النبي عبيد، جامعة القاهرة، القاهرة، ط1، 1427 هـ.
106. شرح الدرّة البهية، أشرف الدين يحيى بن موسى (المتوفى: 988 هـ)، دار العصماء، دمشق، ط1، 1425 هـ.
107. شرح الدروس في النحو، أبو محمد سعيد بن مبارك بن الدهان النحوي (المتوفى: 569 هـ)، تح: إبراهيم محمد أحمد الأذكاوي، مطبعه الامانة، القاهرة، ط1، 1411 هـ.

108. شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر ابن دماميني (المتوفى: 827 هـ)، تح: أحمد عزو عنايه، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 1428 هـ.
109. شرح الرّضي على الكافية، الرّضي الدين الاستراباذي (المتوفى: 686 هـ)، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط3، 1996 م.
110. شرح كتاب سيويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (المتوفى: 284 هـ)، تح: أ. د. شريف عبد الكريم النجار، دار السلام، مصر، ط1، 1442 هـ - 2021 م.
111. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شراب (المتوفى: 1434 هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427 هـ.
112. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجباني (المتوفى: 672 هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، د.ت.
113. شرح اللمع في النحو، علي بن حسين باقولي، تح: محمد خليل مراد، دار الكتب العمية، بيروت، د. ط، 1428 هـ.
114. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، أبو محمد قاسم بن حسين الخوارزمي (المتوفى: 617 هـ)، تح: عبدالرحمن بن سليمان عثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990 م.
115. شرح المفصل، ابن يعيش النحوي الحلبي، تح: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1435 هـ - 2014 م.
116. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، عثمان بن عمر ابن حاجب (المتوفى: 646 هـ)، تح: جمال عبد العاصي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط1، 1418 هـ.

117. شرح المقرب، ابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (المتوفى: ٦٧٠هـ)،  
تح: علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، ١٩٩٠م.
118. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد  
الرحمن ابن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807 هـ)، تح: عبد الحميد  
هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، د. ط، 1425 هـ - 2005.
119. شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي  
(المتوفى: ٦٤٦٥)، تح: د. موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف  
الأشرف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
120. شرح تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي ( )  
المتوفى: 749هـ)، تح: د. ناصر حسين علي، دار سعدالدين، دمشق، د. ط،  
١٤٢٨هـ.
121. شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن  
مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، هجر  
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1410 هـ - 1990 م.
122. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مومن ابن عصفور  
(المتوفى: 670 هـ)، تح: الدكتور صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية،  
بيروت، ط 1، 1419 هـ..
123. شرح ديوان الحماسة، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني  
التبريزي (المتوفى: 502هـ)، دار القلم، بيروت، د. ط، دبت.
124. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي  
الأصفهاني (المتوفى: 421هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت  
- لبنان، ط 1، 1424 هـ - 2003م.
125. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله بن  
يوسف بن هشام (المتوفى: 761 هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة  
للتوزيع، سوريا، د. ط، دبت.

126. شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد الجوجري القاهري (المتوفى: 889 هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1423 هـ - 2004 م.
127. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى: 761 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط 11، 1383 هـ.
128. شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى (المتوفى: 384 هـ)، تح: أ.د. شريف عبد الكريم النجار، دار السلام، القاهرة، ط1، 1442 هـ-2021 م.
129. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2008 م.
130. شرح ملاً جامي، عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (المتوفى: ٨٩٨ هـ)، تح: أحمد عز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ١٤٣٠ هـ.
131. شعر ثابت قطنة العتكي، تح: ماجد أحمد السامرائي، وزارة الثقافة والأعلام، د. ط، د.ب.
132. شعر عبد الرحمن بن حسّان الأنصاري، تح: د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، د. ط، 1971 م.
133. شعر عبدة بن الطيب، تح: د. يحيى الجبوري، دار التربية- بغداد، ط١، ١٩٧١ م.
134. ضرائر الشّعْر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: 669 هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1980 م.

135. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ( المتوفى ٣٧٩هـ)، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف- القاهرة، ط ٢ ، د.ت .
136. العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائمَز الذهبِي (المتوفى: 748هـ)، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
137. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1429هـ.
138. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط 1، 1420هـ - 1999م.
139. العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن وراق (المتوفى: 381هـ)، تح: مبارك مازن، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1426هـ.
140. غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط 1، 1351هـ .
141. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد بن أبي الفتح البعلبي (المتوفى: 709هـ)، تح: ممدوح محمد خساره، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١٤٢٣، 1هـ.
142. فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي (المتوفى: نحو 1250هـ)، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د. ط، 1417هـ - 1418هـ.

143. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي (المتوفى: 761 هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، 1410 هـ - 1990 م.
144. الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية، أحمد بن محمد عاتكي (المتوفى: 870 هـ)، تح: هزاع سعد مرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، الكويت، ط1، 1424 هـ.
145. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون ابن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764 هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974 م.
146. الفوائد الصمدية، محمد بن حسين شيخي بهائي (المتوفى: 1031 هـ)، تح: علي افراسيابي نهاوندي، نهاوندي، قم المقدسة، ط1، 1386 هـ.
147. الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت ثمانيني (المتوفى: 442 هـ)، تح: عبد الوهاب محمود كحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1422 هـ.
148. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1406 هـ-1986 م.
149. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمود أحمد صغير، دار الفكر، دمشق، ط1، 1419 هـ.
150. قطر الندى وبلّ الصدى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (المتوفى: 761 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، د.ت.
151. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: 646 هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010 م.
152. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير (المتوفى:

- 630هـ)، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ-1997.
153. كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (المتوفى: 315هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1413هـ - 1993م.
154. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170 هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ب.
155. كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (المتوفى: 617هـ)، تح: عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1418هـ.
156. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب بسبويه (المتوفى: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
157. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: 538 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 هـ.
158. الكناش في فني النحو والصرف، إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي (المتوفى: 732 هـ)، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1425 هـ - 2000 م.
159. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (المتوفى: 337هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ-1985م.

160. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1416 هـ - 1995 م.
161. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: 711 هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، د.ت.
162. لمحات من البلاغة، محمد أمين مومني، تح: محمود فتوعي، مركز إدارة الحوزة العلمية، قم المقدسة، ط 3، 1397 هـ.
163. اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط 1424 هـ / 2004 م.
164. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (المتوفى: 392هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط، د.ت.
165. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: 209 هـ)، تح: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1381 هـ.
166. مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (المتوفى: 291 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط 2، 1950 هـ.
167. مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، عبد الله بن أحمد الفاكهي (المتوفى: 972 هـ)، تح: محمود عبد العزيز محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1389 هـ.
168. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلية (المتوفى: 392 هـ)، تح: علي النجدي ناصف، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.

169. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542 هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ.
170. المحرر في النحو، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (المتوفى: 702 هـ)، تح: منصور علي عبدالسميع، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1426 هـ.
171. مختار الصحاح، أبو عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666 هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1420 هـ / 1999 م.
172. مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، مكتبة المتنبى، القاهرة، د. ط، د.ت.
173. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458 هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417 هـ - 1996 م.
174. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي (المتوفى: 768 هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
175. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري (المتوفى: 749 هـ)، تح: كامل سلمان الجبوري، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط1، 1423 هـ.
176. المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، 188 هـ-377 هـ.

177. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (المتوفى: 437 هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405 هـ.
178. معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215 هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990 م.
179. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (المتوفى: 384 هـ)، تح: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونه، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د. ب. ت.
180. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (المتوفى: 311 هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408 هـ - 1988 م.
181. معاني القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (المتوفى: 338 هـ)، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د. ط. ، د. ب. ت.
182. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207 هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د. ب. ت.
183. المعاني الكبير في أبيات المعاني، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276 هـ)، تح: د. سالم الكرنكوي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بيروت، ط 1، 1373 هـ.
184. معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1420 هـ - 2000 م.

185. معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
186. المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1996 م.
187. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748 هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ 1997 م.
188. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام (المتوفى: 761 هـ)، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985 م.
189. مفاتيح العلوم، أبو عبد الله الكاتب محمد بن أحمد بن يوسف البلخي الخوارزمي (المتوفى: 387 هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، د.ت.
190. مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (المتوفى: 606 هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط3، 1420 هـ - 1999 م.
191. مفتاح الإعراب، محمد بن علي عبد الرحمان الأنصاري (المتوفى: 672 هـ)، تح: سعد كريم درعمي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ط 1، 2006 م.
192. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538 هـ)، تح: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993 م.
193. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: 168 هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت.

194. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى: 790هـ)، تح: عبدالرحمن بن سليمان عثيمين، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط 1، 1428 هـ.
195. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى: 855 هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط 1، 1431 هـ - 2010 م.
196. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (المتوفى: 471هـ)، تح: مرجان كاظم بحر، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط 1، 1982 م.
197. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285 هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ب.
198. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (المتوفى: 872هـ)، أدب الحوزة، ط 1، د. ب.
199. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان محمد بن يوسف (المتوفى: 745هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن عبد الله السلمي، أضواء السلف، الرياض، د. ط، د. ب.
200. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)، تح: د. محمود شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1412 هـ - 1992 م.
201. النجم الثاقب، صلاح بن علي المهدي الزبيدي (المتوفى: 849 هـ)، تح: محمد جمعه حسن نبعه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط 1، 1424 هـ.

202. النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: 1398 هـ)، دار المعارف، ط 15، د.ت.
203. النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، (المتوفى: 479هـ)، تح: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1428 هـ - 2007م.
204. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمري (المتوفى: 476هـ)، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1425هـ.
205. نهج البلاغة، الشريف الرضي، تح: السيد عباس علي الموسوي، دار الهادي، بيروت، ط 1، 1422-2002هـ.
206. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط 1، 1401 هـ - 1981 م.
207. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د.ت.
208. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764 هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث، بيروت، د. ط، 1420 هـ - 2000 م.
209. وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن ابراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 1900م.

**Abstract:**

The research displays an analytical study of "Al Mufedhal fe Sherh Al Mufesal - Chapter of letters" book by Al Sekhawi particularly letters chapter. The researcher tried to adopt Al Sekhawi's grammatical method and uncover his personal scientific features through the opinions that he has presented and his disagreement to previous scholars. The study came within a scientific contexts aiming to state how Al Sekhawi tackled the grammatical issues and the extent of his commitment or existence from the traditional grammatical methods as Al Basri and Kufi schools.

The research chapters show that Al Sekhawi characterized by his accurate complex phrases that need consideration and comparison to understand. Indeed, his phrases mostly were highly structured than Al Zemakhshari's phrase, the body owner himself. This linguistic formation refers to scientific depth and a desire for identification, but it may harden the comprehension process from the side of unspecialized readers.

Concerning the methodological side, Al Sekhawi was not a follower to any of the two big schools, rather, he was independent in his opinion. He criticizes and discusses, then prefers what is correct due to his diligence. He was not restricted on conveyance, but he supported his stands with respected Quranic and poetic linguistic witnesses. This reflects a precise scientific method of documentation and induction.

The research also observed some mistakes and errors in speeches attribution. Thus, Al Sekhawi sometimes attributes an opinion to a certain school and when he returns to the original sources he did not find this opinion or was mentioned differently from what he conveyed.

Despite all that, he agreed all scholars in the agreed issues, sticking with the traditional linguistic method when there was no space for diligence.

Concerning the disagreement issues, the research showed a number of positions where Al Sekhawi disagreed the great grammarians as Al Kheleel bin Ahmed, Sibawayh, Al Mubarad, Al Kesa'I, and Al Ikhfash presenting diligence based on his private understanding of Arab's language. Therefore, he interpreted the pronouns 'Iyak, Iyah ...' in a different way of Sibawayh and permitted entrance of 'Hitta' on the pronouns in opposite to Sibawayh refused influence of the negative markers 'Inna' as Al Mubarad said and discussed the issue of extra 'Min' with more restriction vision than Al Sekhawi.

Through this research, it seems that Al Sekhawi was well-grounded grammarian having a vision and independency. He did not hesitate in contrasting scholars if he could find the proof rather than them. The researcher worked to present this image by analyzing texts and connect them with the common scientific context. This result in deep understanding of Al Sekhawi's contribution in Arabic grammar and add a block to studying the advanced grammatical explanations.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic



# Al Sekhawi's Opinions (Died 643 H.) and his Choices in his book "Al Mufedhal fe Sherh Al Mufesal - Chapter of "Letters

by:

Eman Hebeeb Abdul Hur

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for  
Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for  
the Requirements of Master Degree in Arabic and its Literature

The supervisor:

Prof. Dr. Selam Mujid Ubaid Khilkhal

2025 A.D.

1446 A. H.